جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

(دراسة ميدانية)

Computerized Accounting Information Systems and their Role in Rationalizing Investment Decisions

بحث تكميلي لنيل درجة البكالاريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الطلاب

1. عصمت محمد دفع الله الطيب
2. أحمد الزبير أحمد الزبير
3. آمنة الهادي إبراهيم البدوي
4. إشنياق عبدالقادر أحمد حامد
5. ساجدة صديق بله محمد.

إشراف الدكتور/

زهير أحمد علي

1438/ 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء: الآية (٢٣)

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغآ ليسقيني

قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة

سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة

إلى رياحين حياتي إخوتي

الأن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي

أهدي هذه الدراسة

الشكر والتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى في بداية الأمر والشكر إلى قلعة الجامعات السودانية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، التي هيأت لنا هذه السانحة وإلى الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي نصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام أساتذة كلية الدراسات التجارية ولا سيما الدكتور الفاضل **زهير أحمد علي** المشرف علي هذا البحث.

وكذلك الشكر إلى كل موظفي مصرف المزارع التجاري وبنك فيصل الإسلامي الذين أسهموا بأرائهم في مل إستمارة الإستبيان

المستخلص

تناولت هذه الدراسة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية . تتلخص مشكلة الدراسة في دراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والخصائص التي تتميز بها ومدى توفر الجودة المنشوده في مخرجاتها لعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة ،وعدم المعرفة بالمعلومات المحاسبية المحوسبة وأهميتها في ترشيد القرارات الإستثمارية لدى كثير من متخذي القرارات الإستثمارية . تهدف الدراسة إلى معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات الإستثمارية ،والتعرف على خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وكيفية الإستفاده منها في ترشيد قرارات الإستثمار. إتبع الباحثون المنهج التاريخي والمنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي بتباع أسلوب دراسة الحالة .قام الباحثون بإختبار الفرضيات التالية :

1-نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها دور فعال في ترشيد قرارات الإستثمار بما توفره من معلومات ذات جودة عالية .

2-تؤثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإستثمار .

توصل الباحثون على مجموعة من النتائج وهي :

1-تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك أدت إلى توفير المعلومات في الوقت المناسب .

2-تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك أسهمت في ترشيد القرارات الإستثمارية .

3-تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك أدت إلى توفير الوقت والجهد .

4-تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك أدت إلى زيادة فعالية الإدارة في عملية ترشيد القرارات الإستثمارية .

وتوصل الباحثون إلى التوصيات التالية :

1. توعية إدارات البنوك بأهمية حوسبة نظم المعلومات المحاسبية لما سيكون لها دور إيجابي على منخذي القرارات الإستثمارية .
2. ضرورة إنشاء قسم خاص بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك .
3. حث البنوك على مواكبة التظور التكنولوجي في الأنظمة المحاسبية .
4- ضرورة تاهيل الكوادر البشرية في لبنوك على النظام الإلكتروني للعمليات المحاسبية.

Abstract

This study dealt with computerized accounting information systems and their role in rationalizing investment decisions. The problem of study is the study of the role of computerized accounting information systems، their characteristics and the availability of the quality required in their outputs for rational investment decision making، lack of knowledge of computerized accounting information and its importance in rationalizing investment decisions among many investment decision makers. The study aims to know the role of computerized accounting information systems in rationalizing investment decisions، identifying the characteristics of computerized accounting information systems and how to benefit from them in rationalizing investment decisions. The researchers followed the historical approach، the deductive approach، the inductive approach، and the descriptive analytical approach using the case study method.

The researchers tested the following hypotheses:

1 - Computerized accounting information systems have an effective role in rationalizing investment decisions with the provision of high quality information.

2. The characteristics of computerized accounting information systems affect the rationalization of investment decisions.

The researchers found a range of results:

1 - The application of computerized accounting information systems in banks led to the provision of information in a timely manner.

2 - The application of computerized accounting information systems in banks contributed to the rationalization of investment decisions.

3- The application of computerized accounting information systems in banks led to saving time and effort.

4 - The application of computerized accounting information systems in banks led to more effective management in the process of rationalization of investment decisions.

The researchers concluded the following recommendations:

1. To sensitize the banks' administrations on the importance of computing the accounting information systems، which will have a positive role on the decision-makers of investment.

2. The need to establish a special section of computerized accounting information systems in banks.

3. Urge banks to keep pace with technological perspectives in accounting systems.

4 - the need to rehabilitate human cadres in banks on the electronic system of accounting operations

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
.1	البسملة	أ
.2	الإستهلال	ب
.3	الإهداء	ج
.4	الشكر والتقدير	د
.5	المستخلص	هـ-و
.6	Abstract	ز-ح
	المقدمة	
.7	أولاً: الإطار المنهجي	1
.8	ثانياً: الدراسات السابقة	4
	الفصل الأول: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	
.9	**المبحث الأول** :مفهوم وطبيعة نظم المعلومات المحاسبية.	16
.10	**المبحث الثاني** :مفهوم وطبيعة وخصائص وتصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.	40
.11	**الفصل الثاني: ترشيد القرارات الإستثمارية**	
.12	**المبحث الأول** : مفهوم وخطوات القرار والإستثمار	63
.13	**المبحث الثاني**: القرارات الإستثمارية	87
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
.14	**المبحث الأول** نبذة تعريفية عن مصرف المزارع التجاري	102
.15	**المبحث الثاني**: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات	105
	الخاتمة	
.16	أولاً: النتائج	116
.17	ثانياً: التوصيات	117
.18	المصادر والمراجع	118
.19	الملاحق	125

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	يوضح البيانات الشخصية لأفراد عينة للدراسة	106
(2/2/3)	يوضح الإعتمادية	107
(3/2/3)	يبين المتوسطات الحسابية ولاانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:	108
(4/2/3)	يوضح التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة الفرضية الأولى	109
(5/2/3)	يوضح الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الإحتمالية لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة الفرضية الأولى:	111
(6/2/3)	يوضح التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة الفرضية الثانية	112
(7/2/3)	يوضح الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الإحتمالية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية :	114

أولاً:الإطار المنهجي

تمهيد:

تعتبر المعلومات المحاسبية التي يتم إستخراجها نمن النظام المحاسبي ذات جودة عالية وذلك وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى يتمكن متخذي القرارات من إستخدامها عند الحاجة إليها وكذلك أن المعلومات المحاسبية تعتبر عنصر هام ولها دور فعال في تحديد فعالية وكفاءة المنشآة بإستخدامها في إتخاذ القرارات الرشيدة ، وتقوم نظم المعلومات المحاسبية بدور حيوي في دعم انشطة المنشآة ومع تقدم العلم ودخول عنصر التكنولوجيا أصبحت كل المنشآت تسعى بشتى الطرق للحصول إلى احدث ما توصل إليه العلم من تكنولوجية المعلومات من اجل المنافسة في السواق المحلية والعالمية ، واصبح من الضروري تطوي نظم المعلومات المحاسبية بأضل طرق التكنولوجيا حتى تساعد المنشآت بشكل عام وأصحاب المصالح بشكل خاص في ترشيد القرارات الإستثمارية .

ومن خلال هذه البحث نسعى إلى التعرف على دور واثر نظم المعلومات المحاسيية المحوسبة في ترشيد القرارات الإستثمارية .

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في دراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والخصائص التي تتميز بها ومدى توفر الجودة المنشوده في مخرجاتها لعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة ،

وعدم المعرفة بالمعلومات المحاسبية المحوسبة وأهميتها في ترشيد القرارات الإستثمارية لدى كثير من متخذي القرارات الإستثمارية .

فالقرارت الإستثمارية تكون على المدى الزمني الطويل وبالتالي لابد من توفر المعلومات المناسبة والدقيقة لإتخاذ القرارت .

أسئلة الدراسة:

1. ماهو دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات الإستثمارية ؟
2. هل تؤثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات الإستثمارية ؟

فرضيات الدراسة :

1. نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها دور فعال في ترشيد قرارات الإستثمار بما تؤفره من معلومات ذات جودة عالية .
2. تؤثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإستثمار .

أهداف الدراسة :

1. تهدف الدراسة إلى معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات الإستثمارية .
2. التعرف على خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وكيفية الإستفاده منها في ترشيد قرارات الإستثمار .

أهمية الدراسة :

أولاً : الأهمية العلمية :

تعتبر هذه الدراسة إضافة نوعية نسبة لندرة البحوث في نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية .

ثانياً : الأهمية العملية :

تساعد المؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإستثمار والتعرف على معوقات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وكذلك تقليل المخاطر التي يتعرض لها الإستثمار .

حدود الدراسة :

أولاً : الحدود المكانية :

تقتصر هذه الدراسة على دراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإستثمار في (مصرف المزارع التجاري، بنك فيصل الإسلامي)

ثانياً : الحدود الزمانية : (2016م –2017م)

مناهج الدراسة :

1. إستخدام المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة في هذا المجال
2. إستخدام المنهج الإستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة والفرضيات
3. إستخدام المنهج الإستقرائي عبر المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالدراسة .
4. إستخدام المنهج التحليلي الوصفي لإختبار الفرضيات وتحليل البيانات .

أدوات جمع البيانات :

الأولية : تتمثل في الإستبيان

الثانوية : تتمثل في المراجع والدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية .

هيكل الدراسة :

يتكون هذه البحث من المقدمة وتحتوي على الإطار المنهجي والدراسات السابقة وثلاثة فصول ، الفصل الأول بعنوان نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ويتكون من مبحثين ، المبحث الأول بعنوان مفهوم وطبيعة نظم المعلومات المحاسبية ، والمبحث الثاني بعنوان مفهوم وطبيعة وخصائص وتصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، والفصل الثاني بعنوان ترشيد القرارات الإستثمارية ويتكون من مبحثين ، المبحث الأول بعنوان مفهوم وخطوات القرار والإستثمار ، المبحث الثاني بعنوان القرارات الإستثمارية ، والفصل الثالث يتناول الدراسة الميدانية ويتكون من مبحثين المبحث الأول نبذه تعريفية عن مصرف المزارع التجاري و تحليل البيانات وإختبار الفرضيات والمبحث الثاني الخاتمة التي تحتوي على النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة :

دراسة : معتز إبراهيم صالح نور:(2009م)[1]

تناول هذا البحث نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركات القابضة واثرها على إتخاذ القرار دراسة حالة شركات الزاويا للتنمية والإستثمار .

تمثلت مشكلة البحث في زيادة نمو مجموعة شركة الزاويا وكذلك توسع الشركات التابعة لها واصبحت لكل شركة إدارة خاصة بها مما أدى إلى زيادة الصعوبات في مجال إتخاذ القرار ورقابة أداء الشركات التابعة . هدف هذا البحث إلى التعرف على خصائص المعلومات المحاسبية المحوسبة وكيفية الإستفادة منها في إتخاذ القرارات الإدارية .

أتبع الباحث المنهج الإستنباطي والنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي وقام الباحث بإختبار الفرضيات التالية :

1. وجود نظم معلومات محاسبية محوسبة لكل شركة تابعة يؤدي إلى إنتاج معلومات ملائمة وموضوعية تساعد في إتخاذ قرارات إدارية ورشيدة .
2. عدم تاهيل الكوادر لبشرية العاملة في قسم الحاسبات تاهيلاً يتفق مع مع أنشطة الشركة القابضة يؤثر سلباً على أداء العاملين في قسم المحاسبة .
3. إستخدام نظم معلومات محاسبية محوسبة في المجموعة يؤدي إلى زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية .
4. إستخدام نظم معلومات محاسبية محوسبة يؤدي إلى تحسين كفاءة الإدارة .

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج :

[1] متعتز إبراهيم صالح نورالدين (أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركات القابضة والتابعة على إتخاذ القرار) ماجستير في المحاسبة والتمويل ـ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1. الشركة موضوع البحث تستخدم الحاسوب بشكل أساسي في كل الشركات التابعة ممأأدى إلى إنتاج معلومات ملائمة ساعدت الإدارة في ترشيد وإتخاذ القرارات .
2. تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات التابعة أدى إلى زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية .
3. إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في مجموعة الزاويا للتنمية والإستثمار أدى إلى توفير الوقت والجهد وأضفى مصداقية على مخلرجات النظام المحاسبي .

توصل الباحث إلى التوصيات التالية :

1. إنشاء قسم خاص بنظم المعلومات المحاسبية في المجموعة يجمع كل هذه النظم المتفرغة بصورة موحده تساعد في معلومات مفيدة في إتخاذ القرارات .
2. الإهتمام بإصدار التقارير الدورية لكل شركة تابعة لمعرفة موقفها الإداري يساعد في عملية إتخاذ القرارت .
3. تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لتلائم وتلبي إحتياجات مختلف مستويات الإدارة بالمعلومات والتقارير عند الطلب في مجموعة الزاويا للتنمية والإستثمار.

دراسة : لينا عبدالوهاب عبدالقيوم:(2012م) [1]

تناول البحث موضوع دور الإفصاح في ترشيد قرارات وتمثلت المشكلة في أن القوائم المالية لاتحتوي على إيضاحات كافية مما يؤدي إلى عدم الإفصاح الكافي عن البيانات المالية والذي يؤثر سلباً على متخذ الفرار ، ويهدف البحث إلى دراسة الإفصاح المحاسبي ومعرفة دوره في توفير المعلومات التي تساعد في ترشيد

[1] لينا عبدالوهاب عبدالقيوم (دور التحليل المالي في إتخاذ وترشيد قرارت الإستثمار في المصارف التجارية)ماجستير في المحاسبة والتمويل ـ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

القرارت الإستثمارية في سوق الخرطوم للأوارق المالية وتتبع أهميته من إيضاح المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ولتحقيق الأهداف أختبر الفرضيات التالية :

1. الإفصاح عن التقارير المالية يساعد إيجاباً في إتخاذ قرارت الإستثمار .
2. الإفصاح عن التقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمار .
3. الإفصاح عن التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري

ولإختبار هذه الفرضيات أستخم المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والنهج الإستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة والإستقرائي عبر الكتيب والمراجع ، وأعتمد الباحث على جمع البيانات من خلال الإستبيان أما البيانات الثانوية فتم جمعها عبر الكتب والمراجع وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

1. كلما زاد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية كان له أثر فعال في مساعدة متخذي القرارات .
2. طريقة عرض المعلومات بطريقة سهلة تساعد مستخدمي المعلومات على إستيعابها وفهمها .
3. أهمية المعلومات المحاسبية لجميع المستثمرين في الوقت الحالي أو المستقبل .

ومن خلال النتائج توصل الباحث إلى التوصيات التالية :

1. ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى نشر الوعي الإستثماري
2. لابد من إلزام الشركات التي تتداول أسهمها في الإفصاح عن البيانات وأي معلومة إضافية تكون ضرورية .
3. حتى يكون لصغار المستثمرين دور فعال في الرقابة على أداء الشركات التي تتداول أسهمها والإلتزام بحضور الجمعيات العمومية . عدم تقيد المساهمين في الإطلاع على الإستفسارات عن أي بيانات ومعلومات تحتويها .

دراسة: عشال الهيثمي محمد عشال:(2004م) [1]

تناولت هذه الدراسة أثار حوسبة النظم المحاسبية على مجموعة من شركات هائل سعيد أنعم التجارية من حيث التاثير على كفاءة وأداء الإدارة ومدى تحسين في نوعية المخرجات من حيث السرعة والدقة والسرية والشمول والوضوح وكذلك القوة العاملة بالمجموعة ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والضبط الداخلي للنظام المحاسبي الألي وتتبع أهمية الدراسة من خلال ندرة وقلة البحوث والدراسات في مجال حوسبة النظم المحاسبية كما تبد أهمية الدراسة في البعد الوطني من خلال إجراء دراسة ميدانية عن اثار حوسبة النظم المحاسبية في اليمن وتسليط الضوء على نقاط الضغف والقوة في تطبيق التقنية الحديثة للنظم المحاسبية في الشركات التجارية لتلافي جوانب القصور ولمزيد من التظور في هذا المجال وللتاكد من صحة الفرضيات إستخدم الباحث منهج دراسة الحالة الذي يوفر فرصة كبيرة لجمع المعلومات والبيانات والمنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تتبع الأحداث ثم المنهج الإحصائي بغرض عرض البيانات والمعلومات الأولية والأساسية ليسهل تحليلها ومن ثم الوصول إلى النتائج ولتحقيق ذلك أعتمد الباحث على الدراسة الميدانية حيث اخذت عينة عشوائية من ثلاثة وخمسون فرداً شملت إدارة شئون المالية والرقابة المالية وإدارة الحسابات وإدارة الكمبيوتر مماساعد الباحث في التحقق من صحة فرضيات البحث . وقسمت الدراسة إلى أربعة فصول تناولت الدراسة النظرية والعملية وفي ختام الدراسة توصل الباحث إلى إستخلاص النتائج التالية :

1. إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الحديثة إلى تحسين نوعية المخرجات من حيث السرعة والدقة والسرية والشمول والوضوح .

[1] عشال الهيثمي محمد عشال (أثار حوسبة النظم المحاسبية على الشركات التجارية) رسالة ماجستير في الماسبة والتمويل ـ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2. نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الحديثة أدت إلى تفعيل دور الرقابة والضبط الداخلي للنظام المحاسبي .

دراسة : الشاذلي سليمان مبارك:(2010) [1]

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات في المنظمات لما تقدمه من معلومات على درجة عالية من الأهمية لإتخاذ القرارات الإدارية لذا كان لذا لزاماً إستخدام أفضل الوسائل لأداء هذه الوظيفة الحيوية ولا شك أن الحاسب الإلكتروني أهم مكتشفات الإنسانية في العصر الحديث يعتبر خير وسيلة للمساعدة في ذلك .

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المستند على الحالة من اجل جمع البيانات وإجراء التحليل وإختبار الفرضيات التالية :

1. هنالك علاقة طردية بين نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والدقة والكفاءة والعالية للمعلومات المحاسبية .
2. هنالك علاقة طردية بين إستخدام الحاسب الألي في نظم المعلومات المحاسبية وإختصار الدورة المحاسبية
3. هنالك علاقة طردية بين نظم المعلومات المحاسبية وتنمية مهارة العاملين .
4. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:
5. إستخدام الحاسب الإلكتروني في عمل نظم المعلومات المحاسبية أدى إلى إختصار الدورة المحاسبية .
6. أوضحت الدراسة أن هنالك فرص تدريبية جيدة للعاملين في مجال التقنية الحديثة .

(2) الشاذلي سليمان مبارك (دور الحاسب الإلكتروني في تطوير نظم المعلومات المحاسبية)رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

7. أوضحت الدراسة المدى الكبير للإستفادة من الحاسب الألي في ترقية العمل المحاسبي .

ومن أهم التوصيات :

1. الإهتمام بالتدريب والتاهيل المستمر للعاملين .
2. الإستمرار في إستخدام أفضل التقنيات ومواكبة التطور في العمل .
3. الإستمرار في إستخدام أحدث برمجيات الحاسوب .

دراسة: فرحين يحيى أبكر عباس: (2010م) [1]

تناول البحث دور نظم المعلومات المحاسبية في تقدير مخاطر التمويل المصرفي حيث تمحورت مشكلة الدراسة في أن المؤسسات المصرفية تتعرض للمخاطر التمويلية عند إتخاذ قرار التمويل مما يؤدي إلى ضعف الوظيفة الأساسية للمصرف وهي المساهمة في خدمة وتنمية الإقتصاد القومي .وقد تم إستخدام عدد من الفرضيات لمناقشة مشكلة الدراسة وإختبارها وهي :

1. عدم أخذ الضمانات الكافية من العميل طالب التمويل أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية للتسيل تؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل .
2. قصور التحليلات المالية لمراطز العملاء وقصور دراسة الجدوى المقدمة من طالب التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل .
3. الإعتماد على النظم المحاسبية التي تتصف بالخصائص النوعية تؤدي إلى تجنب مخاطر التمويل .

وقد تمكن الباحث من خلال تحليل البيانات وإختبارها التوصل إلى أن مخاطر التمويل التي تعاني منها المصارف ترجع إلى عدة أسباب وهي :

1. عدم أخذ الضمانات الكافية من العميل طالب التمويل .

(1) فرحين يحيى أبكر عباس (نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تقدير مخاطر التمويل المصرفي)رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ـ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2. قصور التحليلات المالية لمراكز العملاء وقصور دراسة الجدوى المقدمة من العملاء طالبي التمويل .
3. عدم إلتزام المصارف أحيناً بمنشورات بنك السودان المركزي خاصة بأسس وضوابط منح التمويل .

وقدم الباحث عدة توصيات وهي :

1. سرعة التنفيذ على الضمانات التي يؤشر برهنها رسمياً لصالح البنك .
2. على المصارف الإعتماد على المعلومات التي تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات .
3. ضرب غرامة تأخير على العميل المماطل بحيث لا يقل مقدارها هذه الغرامة ما يحققه العميل من تأخير السداد .

دراسة : مرتضى محمد علي الصديق: (2007) [1]

المحاسبة كنظام للمعلومات تثق منه نظم محاسبية فرعية تشهد ما تشهد تلك النظم من تطور ورقى تعززه الحاجة المناسبة إلى تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة التى بدورها تعتبر مشكلة تحتم على المحاسبين ضرورة المعرفة والإلمام التام بهذة النظم من اجل إنتاج المعلومات تساعد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات مستهدفة بذلك التعرف على اثر فعالية الحاسوب على النظم المعلومات المحاسبية وكيفية تحليل ،تصميم ، تشغيل تلك النظم المحاسبية المعلوماتية المحوسبة.اعتمد الباحث فى هذة الدراسة على المنهج الوصفى التحليل المستند على دراسة الحالة ((هيئة الجمارك السودانية)) من أجل جمع البيانات إجراء التحليل ،اختيار الفروض استخلاص النتائج ثم أخذ عينة عشوائية من الضباط وعددهم ثلاثين ضابطا وبعد اخضاعها للدراسة والتحليل وأختبارالفروض الأتية :-

[1] مرتضى محمد على الصديق ((أثر حوسبة نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار رسالة الماجستير في التكاليف و المحاسبة الادارية 2007م)) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

1. حوسبة نظم المعلومات المحاسبية تؤدى إلى توفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف وإتخاذ القرار الجمركي السليم .
2. الكوادر البشرية المؤهلة تاهيلاً علمياً وعملياً تعلب دوراً اساسيا ً فى حوسبة نظم المعلومات المحاسبية
3. النظام المحاسبى المحوسب بهيئة الجمارك يعمل بكفاءة فعالية حسب متطلبات منظمة الجمارك العالمية .

توصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات ومن أهم النتائج التى توصل اليها البحث هي :-

- أستحدام نظم المعلومات المحاسبية بهيئة الجمارك ادى إلى زيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية .
- هيئة الجمارك تسخدم الحاسوب بشكل اساسى فى إدارة نظام المعلومات المحاسبية كما انها تستفيد بشكل كبير من القدرة العالمية للحاسب فى سرعة التعامل مع المدخلات و كفاءة التشغيل والدقة في المخرجات .

من أهم التوصيات التى توصل إليها البحث هي :-

- التأهيل العلمي والعملي بعملية التدريب المستمر فى مجال النظم المحوسبة .
- إمكانية تطوير النظام المحاسبي وقيامه بإجرءات المراجعة عن طريق الحاسوب .

دراسة : حسن حماد بكر حمد :(2010) [1]

تحددت مشكلة البحث فى ان عدم الاخذ بالمعلومات المحاسبيه فى اتخاذ القرارات الخاصة بالإستثمار فى الاوراق الماليه من قبل المستثمرين تعبتر من اكبر العوائق

[1] حسن حماد بكر حمد ((المعلومات المحاسبية ودورها فى اتخاذ قرارات الأستثمار فى الاسواق المالية)) رسالة الماجستير فى المحاسبة و التمويل 2010م جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

التي تواجهة الادارة العليا فى الشركات المدرحة اسهمها فى سوق الخرطوم للاوراق المالية .

هدف البحث لتناول اثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات للاستثمار فى الأوراق المالية في سوق الخرطوم للاوراق المالية . وذلك الوقوق على الدور الذى تلبعه الحاسبة كنظام المعلومات فى حث المستثمرين على الأقبال للتعامل بسوق الاوراق الخرطوم للاوراق المالية .

انتهج الباحث المنهج الأستنباطى لتحديد المشكلة البحث ووضع الفرضيات ، كما اعتمد على المنهج الأستقرائى لاختيار فرضيات البحث ، والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع البحث ،المنهج الوصفى بإستخدام اسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر المعلومات المحاسبية على الإستثمار فى سوق الخرطوم للاوراق المالية .

تم اختبار الفرضيات التالية :-

تساهم المعلومات المحاسبية الجيدة فى تطوير أداء سوق الخرطوم للاوراق المالية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وحجم المتعاملين للاستثمار في الاوراق المالية في سوق الخرطوم للاوراق المالية .

هنالك علاقة إحصائية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأفصاح عن المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

بعد أختيار الفرضيات تم التوصيل الدراسة الى عدد من نتائج وتوصيات ، وتمثلت أهم النتائج في الاتى :-

الإعتماد على المعلومات المحاسبية ذات الخصائص الجيدة يؤدى إلى تطوير اداء الأسواق المالية .

يعتمد المستثمرين بسوق الخرطوم للاوراق المالية بدرجة كبيرة على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية .

تمثلت اهم توصيات في الاتي :

1. ضرورة الإهتمام بالمعلومات المحاسبية فى الأسواق المالية حتى تؤدي دورها بكل فاعلية فى عملية اتخاذ القرارات الإ ستثمارية .
2. لا بد من إلزام الشركات بسوق الخرطوم للاوراق المالية بالإفصاح عن البيانات المالية و اي معلومات إضافية تكون لبث الأطمئنان لدى المستثمرين .

دراسة : محمد حسن عبد القافر صقر :(2004م) [1]

يعتبر الهدف الأساسي من البحث هو تقييم المعلومات المحاسبية التى تحتويها التقارير المالية عند الحاجه للتمويل والإستثمار وكذلك تحديد العوامل المؤثرة على الإستثمار بالأضافة للمعلومات المراد توفرها قبل وعند اتخاذ القرارات التمويلية والإستثمارية ومامدى فعالية تطبيق النتائج لزيادة فعالية هذا الهدف .

وقد كانت مشكلة البحث تمكن في ان الأدارة العليا فى مؤسسة الميمنة و المعينة باتخاذ القرارات تتجاهل التقارير المالية عند اتخاذ اي قرار تمويلي او استثماري، وقد اعتمد البحث علي اختبار فرضتين اساسيين هما عدم استخدام المعلومات المحاسبية غلى قرارات التمويل ،بالإضافة لعدم التأثير بشكل فعال للمعلومات المحاسبيةعلى قرارات الإستثمار و قد كان المنهج المتبع هودراسة للتقارير المالية و للميزانيات وقوائم الدخل المنشوره .

و قد وقع البحث فى ثلاثة فصول حيث قدم الباحث فى الفصل التمهيدي مقدمة موصحا مشكلة البحث وواهدافه وحدودة وأهميتة و فروضه والمصادر التى تم الحصول منها على المعلومات .وقد ركز الفصل الأول على المفاهيم الأساسية للادارة المالية و اهميتها .

[1] محمد حسن عبد القافر صقر ((المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والأستثمار)) رسالة ماجستير في الادارة المالية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004

وقد قام بتوضيح عددمن الأفكار على ثلاث مباحث وقد ابرز المبحث الأول دور الأدارة المالية الرئيسى في اي منشاة لاتخاذ اي قرار اداري ، وقد اوضح ان هنالك مواصفات للمعلومات المالية وان التقارير الماليه من اهم مصادر المعلومات الموثوق بها في اتخاذ القرارات غلى ان التحليل المالى من اهم الأساليب المتبعة في فهم البيانات المالية .

وقد اختص المبحث الثاني في هذا الفصل بالتحدث عن القرارات الخاصة بالتمويل بادئا بالتعريف بماهية القرارات التمويلية و اهميتها لا ستمرارية اي منشاة و مبنيا انواع التمويل و كيفية مفاضلة فيها .

و الدور الذى تلعبه القوائم المالية التقريرية في المساعدة باتخاذ القرارات المستقبلية.

كما اختص المبحث الثالث بالتحدث عن قرارات الإستثمار وثم فيها التحدث عن ماهية الإستثمار و المبادئ التى يقوم عليها الإستثمار وادواته مبنيا بان الإستثمار هو الهدف الرئيسى فى الحصول على الأموال من المصادر المختلفة .

ثم قام الفصل الثانى بدراسة حالة مؤسسة الميمنة للتجارة إحدى فروع مؤسسة عيسى بن لادن وثم تقسيم الفصل لمبحثين قدم المبحث الأول فيه التعريف عن المؤسسة الأم وطبيعة النشاط الذى تقوم به المؤسسة الفروع الأخرى من ثم فصل الحديث عن مؤسسة الميمنه .ثم قدم المبحث الثاني تحليل المعلومات الخاصه بالتمويل ومصادر التكلفه ثم دراسة وتحليل لسته ميزانيات وقوائم دخل تخص سته سنوات من نشاط المؤسسه ومن ثم تحليل المعلومات الخاصه بالإستثمار مفصلا الحديث عن اوجه نشاط المؤسسه والتي من خلالها تقوم المؤسسه ، ومن ثم دراسة المشروعين من مشاريع المؤسسه المنفذه ومن ثم دراسة حركة الشراء والبيع لاحدي منتجات المؤسسة في خمس سنوات ثم قام الفصل الثالث بالتحدث عن نتائج البحث ثم موضحا التوصيات والتى من اهمها:-

1) زيادة الوعى المحاسبى الميمنة لتسهيل المشاركة في القرارات .
2) الإستثمار في إخراج التقارير المحاسبية التى من شأنها تعين اتخاذ القرارات لا سيما الخاصة بالتمويل والإستثمار .
3) الأهتمام بالتحليل المالى لما توفرة من وقت فب فهم المعطيات المتوفرة
4) الأهتمام باصدار تقارير دورية وذلك للتعرف على اوضاع المؤسسة أولاً باول لتسهيل اتخاذ القرارات .

دارسة : مواهب محمد حسن بخيت:(2008) [1]

تناولت الدراسة مشكلة نقص المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المشورة للشركات المدرجة فى سوق الخرطوم للاوراق المالية حيث يتم إعداد هذة القوائم بعد شهرين او ثلاثة الأمر الذى يترتب علية تأخير حصول المستثمرين من الحصول على المعلومات التى تمكنهم من إتخاذ قرارتهم المالية بالأضافة إلى محدودية المفصح عنها تاتى اهمية الدراسة من اهمية القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية فى تلبية احتياجات مستخدميها و معالجة القصور فى هذة القوائم حتى تفئ باحتياجات المستثمرين وغير من المعلومات المحاسبية التى تساعد في اتخاذ القرار الإستثماري و تعزيز الثقة فى القوائم المالية المنشورة تمثل هذة الدراسة في التعرف على اساسيات الإستثمارفي الأوراق المالية وتعرف على سوق الخرطوم للاوراق المالية وما يعانية من إشكالات في توصيل المعلومات للمستثمرين وزيادة الوعى الإستثمارى .

بينت الدراسة علي الفرضيات الأتية :-

الأولى : ان المعلومات القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجه في سوق الخرطوم للاوراق المالية تعد احد المصادر المهمة التى يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية .

[1] مواهب حسن بخيت ((دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الأستثمارية)) رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م

الثانية:فى ان الأفصاح الكافئ في القوائم المالية المنشورة يعطي الثقة للمستثمرين في سوق الخرطوم للاوراق المالية .

الثالثة: ان المستثمرين يحتاجون فى ترشيد قراراتهم الإستثمارية للمعلومات المحاسبية المعدة من قبل الشركات المدرجة فى سوق الخرطوم للاوراق المالية فى الوقت المناسب إعتمدت الدراسة غلى المنهج الوصفى من خلال دراسة الحالة التى تناولت سوق الخرطوم للاوراق المالية وأثر المعلومات المحاسبية على أتخاذ القرارات الإستثمارية تمثلت فى حدود الدراسة في سوق الخرطوم للاوراق المالية.

فى العام 2006م إشتملت الدراسة على ثلاثة فصول تناول الفصل الأول القوائم المالية المنشورة وخصائص المعلومات المحاسبية كما تناول الفصل الثانى قرارات الإستثمار في الاوراق المالية وأثر المعلومات المحاسبية وتناول الفصل الثالث المزانية .

اظهرت نتائج الدراسة ان معلومات القوائم المالية المنشورة هى المحور الأساسى للحصول على المعلومات بغرض الإستثمار في سوق الخرطوم للاوراق المالية وأن الهدف الأساسي للجودة المعلومات المحاسبية هو توفير اكبر قدر من المعلومات الموثوق فيها للمستثمرين في اتخاذ القرار الرشيد .

اوصت الدراسة بضرو ة متابعة سوق الخرطوم للاوراق المالية للشركات الوكالة للتحليل البيانات وعرضها بشكل يجعل الأطلاع عليها سهلا للمتعاملين وضروره نشر الوعى المحاسبي والثقافة للمستثمرين والمدخرين.

المبحث الأول

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

مفهوم البيانات

هي حقائق غير منظمة أي أنها مواد خام يتم تشغيلها في نظام المعلومات [1]

هي مجموعة حقائق وأرقام غير مرتبة يتم جمعها او الحصول عليها لإحتمال استخدامها في المستقبل لإنتاج المعلومات [2]

هي جمع بيان يستخدم بصورة شائعة في اللغة لتمثيل المفرد والجمع في آن واحد[3]

و كذلك بانها العناصر التي تستخلص منها المعلومات بعد المعالجة ولاتكون مفيدة بمفردها [4]

هي الحقائق التي يتم جمعها وخزنها ومعالجتها بواسطة نظام المعلومات [5]

وكذلك هي مجموعة الحقائق التي تجمع وتسجل وتخزن وتتم معالجتها من خلال نظام المعلومات[6]

هي تمثيل الحقائق أو الأفكار في صورة أساسية قادرة على أن تتصل بها بعض العمليات وتعالجها[7]

هي مجموعة من الحقائق الخام الغير مرتبة ولا يمكن إستخدامها على حالتها لحل مشكلة معينة أو إتخاذ قرار معين[8]

ويرى الباحثون أن البيانات هي عباره عن المواد الخام للنظام المعلومات .

مفهوم المعلومات:

هي مجموعة بيانات مرتبة ومعده للإستخدام لغرض معين بواسطة شخص معين أو في وقت أخر[9]

---

[1] د.محمد علي شهيب(نظم المعلومات لأغراض الإدارة في المنشأت الصناعية والخدمية) القاهرة - دار الفكر الطبعة الاولى 1981م ص 182.

[2] د.أحمد فؤاد عبدالخالق (المحاسبة ونظم المعلومت)القاهرة - دار الإنسان للتاليف والترجمة والنشر 1975م ص 8

[3] د. فائز جمعة صلاح النجار(نظم المعلومات الإدارية) الأردن - دار حامد للنشر 2007م ص20

[4] د. منال محمد الكردي .د. جلال إبراهيم (نظم المعلومات الإدارية) الإسكندارية ص14

[5] د. إبراهيم الجزراوي .د.عامر الجنابي (أساسيات نظم المعلومات المحاسبية) الأردن – عمان - الطبعة 2009م ص15

[6] د. نضال محمود الرمحي .د. زياد عبدالجليل (نظم المعلومات المحاسبية)عمان - دار المسيرة للنشر ص 16

[7] أ/د.أمين السيد أحمد لطفي (مراجعة تدقيق نظم المعلومات) الدار الجامعية 2005م ص 7

[8] د. طه عادل فائز (نظم المعلومات المحاسبية)القاهرة - مكتبة عين شمس 2000م ص9

[9] د. فياض حمزة رملي (نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة)جامعة السودان ص9

هي إستخبار له معنى ومقيد لشخص ولها قيمة للوحدات الإقتصادية وإدارتها وهي ضرورية للإتخاذ القرارات الحاسمه [1]

هي نتائج من نظام وتتكون بيانات تم تحويلها وتشغيلها وتصبح لها قيمة بالتالي تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف [2]

هي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها لكي تصبح ذات معنى للمستخدم حيث يحتاج لها المستخدم من أجل إتخاذ قرار مناسب[3]

هي بيانات تمت معالجتها إذ تم تقنينها وتحليلها وتنظيمها بشكل يسمح بإستخدامها والإستفادة منها[4]

هي مجموعة من الحقائق والمفاهيم التي تخص أي موضوع من المعلومات التي تكون الغاية منها تنمية وزيادة معرفة الإنسان[5]

هي بيانات يتم تحويلها إلى معلومات وذلك لتشغيلها وهي المعرفة التي لها معنى ومفيدة في تحقيق الأهداف[6]

ويرى الباحثون أن المعلومات هي مجموعة من البيانات تمت معالجتها بواسطة نظام المعلومات

تعريف النظام :

هو إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف فهو يقوم بتنسيق المواد اللأزمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات [8]

هو مجموعة مرتبة ومرتبطة ببعضها البعض من المكونات أو النظم الجزئية والتي تعمل اهدافه مع بعضها البعض علي تحقيق هدف أساسي أو أهداف أساسية[9]

---

[1] د. ثناء علي القباني (نظم المعلومات المحاسبية) الإسكندارية ـ الدار الجامعية للنشر ص 15

[2] د. منال محمد الكردي ، د. جلال إبراهيم العبد(نظم المعلومات الإدارية)الإسكندرية ـ الدار الجامعية للنشر

[3] أ/ د. سعد غالب ياسين (نظم المعلومات الإدارية) دار اليازوي للنشر والطباعة الطبعة العربية 2009م ص43

[4] د. فريد كورتل ، د. خالد الخطيب (نظم المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرار)الجزائر ـ مركز رماح الأردن ـ جامعة سكيدة ص43

[5]كمال الدين مصطفى الدهراوي (نظم المعلومات المحاسبية)الاسكندرية الدار الجامعية ص15

[6] محمد نور برهان (انظمه المعلومات الادارية)عمان منشورات جامعة القدس الطبة الثانية ص14

[8] د.كمال الدين الدهراوي (مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية)جامعة الاسكندرية - الدار الجامعية ص15

[9] د.امين السيد احمد لطفي (مراجعة وتدقيق نظم المعلومات)جامعة القاهرة ص4

و يرى الباحثون أن النظام هو مجموعة من العناصر المتصلة ببعضها البعض أو المتداخلة والتي تخضع لخطة عامة أو تخدم هدفاً مشتركاً

هو مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة والتي تودي سوياً وظيفة لتحقيق أهدافه[1]

يعرف النظام بأنه إثنين او أكثر من العناصر والمكونات المترابطة ذات العلاقة المتبادلة والتي تتحد لتحقيق هدف معين[2]

هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء أو العمليات أو الوظائف المرتبطة فيما بينها والتي تؤدي وتنجز وظيفة متكاملة محققة وهدف محدداً[3]

هو مجموعة مترابطة ومتجانسة من المواد والعناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في ظل الظروف البيئة المحيطة[4]

أنواع النظام:

يصنف النظام إلى الأنواع الأتية:

النظام المفتوح :

هو النظام الذي له علاقات مستمرة مع بيئته تؤثر فيه ويتاثر بها[5]

وكذلك هو الذي يتفاعل مع متغيرات البيئة الخارجيه وذلك من خلال المدخلات والمخرجات التي تاتي من البيئة وتصب فيها [6]

النظام المغلق :

هو النظام الذي يتفاعل مع نفسه جزءآ او كلآوهذا النظام نادر الوجود [7]

هو النظام الذي لا يوجد أي تفاعل بينه وبين البيئة التي يعمل فيها لذلك لا يتاثر هذا النظام بالتغيرات التي تحدث في ظروف البيئة[8]

---

[1] أ.د.ابراهيم الجزراوي د عامر الجنابى (اساسيات نظم المعلومات المحاسبيه)دار النشر الاردن –عمان ص19

[2] د.نضال محمود الرمحى د.زياد عبدالحليم الزيبه (نظم المعلومات المحاسبيه) جامعة الزرقاء ص15

[3] د.هويدا على عبدالقادر(نظم المعلومات الاداريه النظريه والتطبيق)جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ص23

[4] أ.د احمد حسين على حسين(نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية)جامعة الاسكندرية ص13

[5] د.علاء السالمى ،عثمان الكيلانى وهلال البياتى (اساسيات نظم المعلومات الاداريه) عمان - دار المناهج -الطبعه الرابعه 2012ص47

[6] د.سليم ابراهيم الحسنيه(مبادى نظم المعلومات الاداريه) الاردن –موسسه الوراق النشر للتوثيق 2002 م ص33

[7] د.علاء السالمى ,عثمان الكيلانى,هلال البياتى –مرجع سابق ص48

[8] د.احمد حسين على حسين (نظم المعلومات المحاسبيه)الابراهيميه-رمل الاسكندريه 2004-ص20

مكونات النظام :

بعد تعريف النظام لابد من اعطاء فكرة عن مكوناته بشكل عام ويمكن تلخيصها في الأتي[1]

المدخلات :

بما أن النظام قائم التفاعل بين عناصره أو مكوناته إذا لابد من وجود موارد مادية او بشرية والتي تشكل المواد الخام لهذا التفاعل لذلك فإن هذه الموارد يمكن تسميتها بالمدخلات تشكل نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام ورصده ليتمكن أن يعمل النظام لغرض تحقيق الهدف المطلوب فيها .

المعالجات :

تعتبر المعالجات مكونآ أساسيآ في النظام لكونه يحول المادة الخام (المدخلات) التي تدخل إلى النظام إلي مخرجات تحقق أهداف النظام المحددة فيها أي أن التفاعل بين المكونات الخاصة بالنظام لاتتم بشكل عشوائي وتلقائي بل تتم بواسطة تحكم تلك التفاعلات وتحدد مساراتها وترشيدها بغية الوصول إلى ما هو مطلوب إجرائه على المدخلات لغرض تحويلها إلى مخرجات مفيدة .

المخرجات :

إن إجراء المعالجات على مدخلات النظام في إطار المتغيرات المحيطة بالنظام وفقاً لما هو مطلوب من النظام تحقيقه سيتم الحصول على نتائج يطلق عليها المخرجات (نتائج تفاعلات النظام).

التغذية العكسية :

إن التطوير المستمر للنظام يصحح المسارات الخاصة به يتوجب توجيه ومتابعة تقيم عمليات تنفيذ المخرجات لذا يتطلب فحص فاعلية النظام من خلال النتائج والمخرجات الخاصة به ويطلق على هذه عملية التغذية العكسية .

[1] أ.د علاء السالمى –أ.دعثمان الكيلانى –أ.د هلال البياتى (مرجع سابق) ص48

سمات النظام الأساسية :

هنالك عدة سمات للنظام يتميز بها وهي كالآتي:

- كل نظام يتكون من عنصر او أكثر .
- كل عنصر من عناصر النظام يتميز بخصائص ذاتئة مميزة عن الأخر على حد ما .
- وجود علاقات إرتباطية بين هذه العناصر يساعد على إيجاد محاور تلتقي حولها هذه العلاقات .
- وجود لكل نظام مدخلات تكون على شكل مواد خام تعالج بإجراء بعض المعالجات تنتج على شكل مخرجات يمكن أن يستفاد منها في تصحيح الإنحرافات عن طريق التغذية العكسية.

حدود النظام ومقوماته :

حدود النظام :

يقصد بحدود النظام التحديد الدقيق لما يقع داخل النظام وخارجه أي تحديد إمكانيات النظام الداخلية والخارجيه ويمكن فصل ما يدور داخل النظام وخارجه بسبب التعامل بين النظام والبيئة المحيطة به وهذا ما يعبر عنها بالنظام المفتوح . وبعبارة أوضح نستطيع القول بأن إمكانيات النظام الداخلية تمثل عناصره وأجزائه أما أمكانياته الخارجيه فتمثل بيئة النظام.

مقومات النظام :

يمكن تحديد المقومات الأساسية لأي نظام كما يلي :

- المتغيرات : وهي على شكل بيانات كمية أو وصفية أو رمزية والنظام يقوم بإستقبالها عن طريق أجهزة إحساس في النظام (لمدخلات) ومن ثم يتم إجراء بعض العمليات الإجرائية في إطار عوامل معينة لغرض إخراجها على شكل مخرجات.

- القنوات : إن حركة تفاعل النظام مع عناصره لابدمن تمر عبر قنوات يتم تحديدها وهي على شكل ممر في إتجاهين بين طرفي العلاقة.

تعريف نظم المعلومات :

هو إطار يتم في ظل التنسيق بين الموارد لتحويل المدخلات إلى مخرجات وذلك لتحقيق أهداف المشروع .[1]

ويرى الباحثون أن نظام المعلومات هو نظام لجمع ومعالجة البيانات وتخزينها وتحليلها لتوفير معلومات دقيقة .

هو مجموعة منظمة من الافراد والمعدات والبرامج وشبكات الإتصال وموارد البيانات والتي تقوم بتجميع وتشغيل وتخزين المعلومات اللأزمة للإتخاذ القرارات.[2]

هو نظام جمع ومعالجه البيانات وتخزينها وتحليلها وتجهيز المعلومات لهدف معين.[3]

هو المدخل الذي يتعامل مع المشروع كوحدة واحدة ويتكون النظام من مجموعة من الأنظمة الفرعية المترابطة والتي تعمل لتوفير معلومات دقيقة .[4]

هو إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والألية لتحويل المدخلات إلى مخرجات لتحقيق أهداف المشروع .[5]

هو مجموعة من الأفراد والبيانات والأجزاء المرتبطة مع بعضها البعض لتحليل معلومات مفيدة [6]

---

(1) د.ثناء على القباني(نظم المعلومات المحاسبيه)الاسكندريه –الدارالجامعيه –ص15

(1) د.منال محمد الكردى د.جلال ابراهيم العبد (نظم المعلومات الاداريه)الاسكندريه-الدار الجامعيه ص21

(2) أ.د سعد غالب ياسين (نظم المعلومات الاداريه) دار اليازورى للنشر والطباعه –الطبعه العربيه ص43

(3) د.فريد كورتل د.خالد الخطيب (نظم المعلومات المحاسبيه واتخاذ القرارات) الجزائر-مركز رماح-الاردن جامعه سكيده ص43

(4) د.كمال الدين مصطفى الدهراوى (مرجع سابق)الاسكندريه-الدار الجامعيه ص15

(5) د.محمد نور برهان (انظمه المعلومات الاداريه)عمان-منشورات جامعه القدس الطبعه الثانيه1997ص14

(6) ب . محمد الفاتح محمود المغربي (نظم المعلومات الإدارية) الخرطوم – الدار العالمية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 2015م ص57

خصائص نظم المعلومات

وتنقسم الخصائص إلى خصائص مميزة وخصائص مصاحبة فالخصائص المميزة في الصفات اللازمة لتعريف الشئ المعني وتميزه عن الأشياء الأخرى المشابهة له. ام الخصائص المصاحبة فهي تلك الصفات التي لأ يؤثرعلى عدم تواجده على التعريف على الشئ المعني وتميزه.

ويمكن تصنيف المعلومات بعدة طرق لكن يجب ملاحظة التاكد من مناسبة خصائص المعلومات للوقت الذي يستخدم فيه القرار ونموذج متخذ القرار لتقسيم المعلومات ويمكن ان يكون الإطار الزمني للمعلومات تاريخياً أو تنبيئآ فبالنسبه للمعلومات التاريخية يمكن إستخدامها لإيجاد حلول بديلة للمشكلة ولتقيم الأداء ، أما البيانات التنبئية فتستخدم في تصميم الحلول البديلة تمهيدآ لمرحلة الإختيار وكذلك تعد المعلومات التنبئية بصوره جيدة في التطبيق والتصميم لتكوين نمط يمكن إستخدامه في المقارنات وكذلك يمكن أن تكون المعلومات متوقعة وغير متوقعة ، متوقعة افإذا تطابقت المعلومات كما هو متوقع فإنها تسهم في تخفيض مستوى الخطر الذي يتعرض له التنظيم وتساعد المتوقعة في تصميم البدائل وفي التطبيق والتقويم ، أما المعلومات غير المتوقعة فإنها تسهم في التنبيه بوجود مشكلة ما وتعد مهمه في وضع بدائل الحلول المختلفة وتقويمها . . وقد تعرض المعلومات في شكل ملخص مختصر أو تفصيلي وغالبآ ما يكون الملخص كافيآ لإكتشاف المشكلة.[1]

مكونات نظم المعلومات :

تتكون نظم المعلومات من عدة عناصر وهي كالأتي: [2]

- موارد بشرية ،المستخدمين النهائيين وإخصائي النظم.

---

[1] د. منال الكردي ، د. جلال إبراهيم العبد (مرجع سابق) ص27

- المعدات ،الالات والوسائط .
- البرمجيات ،البرامج والإجراءات .
- البيانات ،قواعد البيانات وقواعد المعرفة .
- الشبكات ، وسائل الإتصال ونظم تدعيم الشبكات .

الموارد البشرية :

إن وجود الأفراد ضروري لعمل أي نظام معلومات وهنالك نوعين أساسيين من الموارد البشرية اللازمة لنظم المعلومات:

- **المستخدمين النهائيين :**

وهم الأفراد الذين يستخدمون النظام بطريقة مباشرة أو يستخدمون مخرجاته المجهزة بواسطة الأخرين ومن أمثلة المستخدمين النهائيين. المحاسبين ورجال البيع والمهندسين ويعتبر معظمهم من عمال المعرفة أي الأفراد الذين يقضون أكثر وقتهم في الإتصالات .

- **الإخصائيون في نظم المعلومات:**

هم الذين يطورون ويشغلون النظام ويشملو كل من محلل النظم ،مطوري البرامج ومشغلي النظام .

الموارد المادية :

تتضمن جميع الأجهزة المادية والمواد المستخدمة في تشغيل المعلومات وهي تشمل الحاسبات ،الأدوات المساعدة والوسائط .

موارد البرمجيات :

تشمل جميع انواع تعليمات البرامج وتشغيل البيانات والتي يتم التسجيل عليها مثل الورق والأقراص الضوئية .

موارد الشبكات :

أصبحت شبكات الإتصال مثل الإنترانت والإكسترانت ضرورية لقيام المنظمة بالتجارة والأعمال الإلكترونية في جميع أنواع المنظمات ونظم المعلومات وتتكون شبكات الإتصال من الحاسبات ومشغل الإتصالات .

موارد البيانات :

تعتبر البيانات موردآ تنظيميآ هامآ ينبغي إداراته بفاعلية لصالح جميع المستخدمين النهائيين في المنظمة وعادة يتم الإحتفاظ بالبيانات داخل قواعد البيانات والتي تتكون من مجموعة من الملفات أو السجلات المرتبطة بطريقة منطقية .

مفهوم المحاسبة :

هي تلك الأنشطة التي تختص بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات عن المشروعات الإقتصادية والإجتماعية إلى العديد من متخذي القرارات الإقتصادية .[1]

وتعرف كذلك بأنها العلم الذي يتضمن دراسة المبادي والمفاهيم والإجراءات التى تنظم طرق معالجة البيانات المالية وتلخيصها ووضعها في الإطار المناسب بقصد التعرف على نتائج العمليات المالية للمشروع .[2]

هي علم وفن تقيم العمليات ذات الأثر المالي بوحدات نقدية وتسجيلها وتصنيفها وتفسيرها كحقائق مالية تخص المشروعات الفردية وشركات التضامن والمساهمة والهيئات والجمعيات التي لا تهدف الى الربح كالجمعيات الخيرية والدينية والثقافية.[3]

هي المفاهيم التي تحكم مراحل إمساك الدفاتر والحسابات وتعتبر اساساً لتسجيل وتبويب وتحليل وتلخيص العمليات ذات القيمة النقدية بطريقة علمية.[4]

---

[1] د. أحمد صلاح عطية (مبادي المحاسبة المالية)الأسكندارية - الدار الجامعية للنشر 2002م ص3

[2] د. عمر أحمد محمد عثمان (مبادي المحاسبة المالية) الخرطوم – المطبعه العسكرية – الطبعة الأولى 2007م ص4

[3] د . نعيم دهمش ، محمد أبونصار ، محمود الخلاية (مبادي المحاسبة المالية) الأوردن – عمان – دار وائل للنشر الطبعة الثانية 2004م ص4

[4] د . محمد عثمان البصمه (مبادي المحاسبة المالية) الخرطوم – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ص13

ويرى الباحثون أن المحاسبة هي المفاهيم التي تحكم مراحل إمساك الدفاتر والحسابات وتعتبر أساس لتسجيل العمليات المالية .

وظائف وأهداف المحاسبة :

- معالجة العمليات المالية وتلخيصها ووضعها في الإطار المناسب بقصد التعرف على المركز المالي ونتائج أعمال المنشآة عن فترة مالية محددة .
- تصنيف وتبويب العمليات المالية التي يقوم بها المشروع
- تفسير محتويات القوائم المالية من معلومات مالية وبيانات وتقارير لمساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات .
- تزويد أطراف المنشآة والجهات التي يهمها الأمر من خارجها ببيانات وتقارير مالية تحتوي على نتيجة اعمال المنشآة عن فترة مالية محددة لمركزه المالي في تاريخ معين .
- تهدف المحاسبة إلى توفير المعلومات المالية عن الوحدة الإقتصادية التي تعمل في المجتمع .
- تسجيل العمليات المالية التي تتم في المشروع من واقع المستندات التي تؤديها عند حدوثها مباشرة وحسب تسلسل حدوثها .
- تزويد المعلومات المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية للمشروع ومدى قدرتها على تسديد الإلتزمات وحقوق الغير كما تزود المعلومات المالية التي تساعد في التحليل المالي وتقدير إمكانية حصول المشروع على الإيرادات في المستقبل .

مبادي المحاسبة :

مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات :

يقوم هذا المبدأ على تحديد إيرادات الفترة المحاسبية والتي هي سنة مالية وتحديد المصاريف التي ترتبط بتلك الإيرادات في المشروع خلال نفس السنة المالية ثم طرح تلك المصاريف من الإيرادات التي تحققت ليكون الناتج هو صافي ربح

المشروع أو خسارته . ويجب مراعاة ان المصاريف التي يتم تنزيلها من الإيرادات في ما يتعلق بالفترة المحاسبية سواء أن كانت مدفوعة أو مستحقة ، وهي تعني ان المشروعات تستخدم أساس الإستحقاق لتخصيص الإيرادات والمصروفات بشكل صحيح .[1]

مبدأ الإعتراف بالإيراد :

يمكن تعريف الإيراد بأنه التدفق الداخل الذي يودي إلى زيادة في أصول المنشآة أو إلى نقص في المطلوب أو الإثنين معآ وافيراد هو المقياس المحاسبي للأصول المستلمة من بيع وتقديم الخدمات ويقاس الإيراد بالنقدية أو ما يعادلها من قيمة للشئ المستلم مقابل السلع والخدمات المباعة .

والقاعدة العامة ان يعترف بالإيراد عند نقطة البيع وهنالك شرطان للإعتراف بالإيراد وهما :

أن يكون قد تحقق أو قابلآ للتحقيق .

أن يكون قد أكتسب .

والإعتراف بالإيراد يتمثل بعملية إثبات المعاملات في السجلات المحاسبية والقوائم المالية .

مبدأ التكلفة التاريخية :

يعتبر هذا المبدأ من المبادي الأساسية في المحاسبة والذي يؤثر على معظم جوانب المحاسبة المالية وتعتبر التكلفة التاريخيه هي الأساس السليم للمحاسبة على الأصول المملوكة وعن الخدمات المستلمة وطبقآ لهذا المبدأ فإن العمليات الكاملة هي التي تمثل الوقائع التي يعترف بها المحاسبون والتي تخضع للتسجيل المحاسبي . وبمرور الزمن تتغير القيمة الجارية العادلة للسلعة لبعض الأصول مثل المباني

[1] أ . عليان الشريف ن فائق شقير ، رياض الحلبي ، أحمد الجعري ، رشاد العصار (مبادي المحاسبة المالية) عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 2000م ص29

والأراضي بصورة كبيرة خاصة في فترة التضخم ورغم ذلك التغير يقلل مبدأ التكلفة المستخدمة في المحاسبة إستمرارية إستخدام قيمة التكلفة التاريخية وليس أي قيمة عادلة أخرى كأساس للمحاسبة على الأصول والإفصاح عنها في القوائم المالية

مبدأ الإفصاح :

ويركز هذا المبدأ على مصداقية القوائم المالية أي أن تعكس كل الحقائق عن المركز المالي للمنشىآة في تاريخ معين وعن نتيجة اعمالها عن فترة محددة وألا يكون هنالك إختلاف أو تناقض بين ما تعكسه القوئم المالية وبين واقع المنشآة[1]

مبدأ إستمرارية الوحدة المحاسبية :

إن السمات الرئيسية لأي مشروع تجاري صناعي زراعي هو الشروع فيه لا لفترة زمنية طويلة محددة وإنما لفترة طويلة الأجل غير معروفة النهاية . فهذا المبدأ يقتضي عدم الإنتظار لنهاية حياة المشروع وتصفيته وتقيم مركزه المالي بل إقتضى الأمر الوقوف عند فترة زمنية لتحديد مركزه المالي

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية :

هو أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرار إلى الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية والدائينين والمستثمرين وإدارة المؤسسة . [2]

هي ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد والذي يقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض انتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الإتصال.[3]

---

[1] د. عمر أحمد محمد عثمان (مرجع سابق) ص30

[2] د. ستيف موسكوف ، مارك سيمكن (مرجع سابق) ص25

[3] أ / د. محمد الفيومي ، أحمد حسين علي حسين (مرجع سابق) ص9

هو ذلك النظام الذي يقوم بتجميع وتحليل وقياس وتسجيل البيانات المالية عن منظمة معينة ثم توصيل نتائج هذا التشغيل في شكل معلومات مالية إلى متخذي القرارات عن طريق التقارير المالية التي يخرجها النظام. [4]

هو النظام المكون من الأفراد والالات ويسترشد بالمبادي المحاسبية في تحويل البيانات لمعلومات ويخذنها ويعرضها لأصحاب القرار والدائنين والمستثمرين وإدارة الموسسة .

هو هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم بإستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات اقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع إحتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات .

هو عبارة عن منظومات حسابية ذات بيئة شبكية من أجهزة الكمبيوتر الشخصية ترتبط أو تلتقي مع أجهزة كمبيوتر تبني على اساس نظم معالجة الموزعة وقواعد البيانات الموزعة في معظم الحيان

ويرى الباحثون أن نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الذي يقوم بتجميع وتشغيل البيانات المالية ثم توصيل نتائج هذه التشغيل في شكل معلومات مالية لإتخاذ القرارات لأطراف الخارجية .

أهداف نظم المعلومات المحاسبية :

تهدف نظم المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية إحتياجات المستخدمين داخل وخارج المنشآة وفيما يلي أهم الأهداف :[1]

توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية :

تقوم الوحدة الإقتصادية يومياً بعدد من الأحداث الإقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية وهي بمثابة احداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة إقتصادية مثل

---

[4] د . فياض حمزه رملي (مرجع سابق) ص 64

[1] د. ناصر نورالدين عبداللطيف ، السيد عبد المقصود دبيان (أدوات تحليل وتصميم النظم المحاسبية) الأسكندارية – دار التعليم الجامعي للنشر ص330

عمليات البيع والشراء والسداد والتحصيل . ويتم تشغيل العمليات من خلال نظم تشغيل ومعالجة العمليات وهي عبارة عن نظم فرعية تطبيقية لنظام المعلومات المحاسبي .

توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية إتخاذ القرار :

تتخذ الوحدة الإقتصادية مجموعة من القرارات اللازمة للتخطيط والرقابة على عمليات التشغيل ويتحقق هذا الهدف من خلال معالجة المعلومات ويعتبر تشغيل المعلومات على هذا النحو لتحقيق ذلك الهدف نوع اخر من المعالجة المحاسبية.

توفير المعلومات اللازمة لتقيم الأداء الإداري :

وفيما يتعلق بالمحاسبة الماليه ينبغي أن تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤلية القانونية الملقاة على عاتقها تجاه الأطراف الخارجية والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة نشاط الأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنيين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية .

دعم إتخاذ القرار :

وكذلك تهدف نظم المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات لعملية إتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع العمليات في في الوحدة الإقتصادية وإن هذا الهدف يطلق عليه بمعالجة المعلومات . فمثلآ كثير من الوحدات الإقتصادية تستخدم نظام معلوماتها المحاسبي لمهمة معالجة المعلومات الحيوية كتسليط الضوء على الإيرادات المتوقعة للعام القادم

خصائص نظم المعلومات المحاسبية :

يمكن تليخص نظم المعلومات المحاسبية في الأتي :[1]

- أنها نظام تشغيلي حيث تعمل على تحويل البيانات من خلال عمليات تشغيلية إلى معلومات ذات فائدة لمستخدميها .

[1] د. محمود محمد السجاعي (تحليل وتصميم النظم المحاسبية)مصر – المنصورة – المكتبة العصرية للنشر والتوزيع 2010م ص ص 63،65

- تعتبر المحاسبة نظام مفتوح وليس مغلق حيث أنها تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تعمل فيها . بمعنى أن المتغيرات في ظروف البيئة المحيطة بنظام المعلومات المحاسبية تؤثر على مدخلات وعمليات التشغيل ومخرجات النظام .
- يوصف نظام المعلومات المحاسبي بأنه نظام مرن نظرآ لتفاعله مع البيئة التي يعمل في إطارها .
- إن النظام المحاسبي هو جزء من النظام الكلي للمعلومات بالمنشآة المتمثل في نظام المعلومات الإداري ، يعتبر نظام المعلومات المحاسبي نظام فرعى من أهم النظم الفرعية بنظام المعلومات الإدارية . لما كان نظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى توفير المعلومات المالية وغير المالية لمستخدميها فإن نجاح النظام المحاسبي للمعلومات في تحقيق هذا الهدف يعتمد بشكل أساسي على تكامله مع بقية الأنظمة الفرعية الأخرى .
- التكامل : يقصد به تكامل نظام المعلومات المحاسبية مع غيره من النظم الفرعية وتحقيق التكامل من خلال وجود وحدات مركزية خاصة بإستخلاص مدخلات البيانات وتشغيلها وبإعداد مخرجات المعلومات حيث تجري هذه العمليات مع الأخذ في الإعتبار إحتياجات أو متطلبات النظم الفرعية المختلفة تفادياً لتكرار حدوثها لكل نظام من النظم الفرعية .
- المرونة : تعني مرونة نظام المعلومات المحاسبية قدرته على الإستجابة للتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي للوحدة الإقتصادية أو التغيرات التي تطرأ على البيئة الإقتصادية بالوحدة أو التغيرات التي قد تحدث في المحيط التنافسي للوحدة الإقتصادية .
- أن يكون سريعآ ودقيقآ في إسترجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنه في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة

أهمية نظام المعلومات المحاسبية :

إن أي نظام معلومات سواء كان محاسبي أو إداري لا بد أن يكون مبني على اساس هدف معين بالتالي لتحقيق ذلك الهدف .وتاتي أهمية المحاسبة كنظام للمعلومات تؤدي المحاسبة دورها في عملية مستمرة ومتكاملة يمكن تحديد معالمها في خطوات أساسية متتالية وهي : [1]

- **الخطوة الأولى** :تشمل معالجة البيانات الأساسية وفق لمجموعة من الفروض والمبادي المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في نظام المعلومات إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات .
- **الخطوة الثانية** :حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المنشآة وتمثيلها في صورة بيانات أساسية خام تسجل في الدفاتر

مكونات نظام المعلومات المحاسبية :

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من الأتي : [2]

- الأشخاص المديرين للنظام والمؤدين لواجباته المختلفة .
- الخطوات والإجراءات النظام اليدوية والألية .
- البرمجيات المستخدمة في التشغيل .
- البنية التحتية لتكنولوجية المعلومات

وعموماً يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات وهي .[3]

وحدة تجميع البيانات :

تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل وتمثيل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها .

---

[2] د. محمد نورهان ، غازي إبراهيم رحو (نظم المعلومات المحاسبية) عمان – دار المناهج للنشر والتوزيع 2001م ص19

[1] د. مهدي مأمؤن حسين (نظم المعلومات المحاسبية والإدارية)عمان – مكتبة الجتمع العربي للنشر والتوزيع – الطبعة العربية الأولى ص135

[2] د. كمال الدين الدهراوي (نظم المعلومات المحاسبية)الإسكندارية – الدار الجامعية للنشر الطبعة الثانية – 2001م ص51

وحدة تشغيل البيانات :

والبيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم إستخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذي القرارات فبتالي فإنها ترسل أولآ إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية .

وحدة تخزين وإسترجاع البيانات :

وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم إستخدامها مباشرة والحفاظ عليها للإستخدام في المستقبل أو إدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إليى متخذي القرارات .

وحدة توصيل المعلومات :

هي الوسيلة التي يتم نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية وقد تكون قنوات الإتصال هذه الية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض والإمكانيات المتاحة

دورة القرارات الإدارية :

القرارات الإدارية عادة إما أن تكون إختيار من بين البدائل ويقوم متخذ القرار بمراجعة الأهداف ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة .

المعايير الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبي:

بعد أن تعرف على مكونات نظام المعلومات المحاسبي يجدر بنا التعرف على المعايير الواجب توافها فيه .[1]

[1] أ / د. إبراهيم الجزاري , عامر الجنابي (مرجع سابق) ص 40

البساطة والوضوح والمرونة :

تعني البساطة أن يكون في مقدرة كل من يستخدم النظام أن يتفهم بنوده ودلالة كل منها والأسس والقواعد التي يرتكز عليها اما الوضوح فيقصد به الإهتمام بالشروح التفصيلية للدليل المحاسبي وبيان انواع الحسابات والعلاقات القائمة بها أما المرونه فتعني أن النظام جاء ببعض الجوانب الملزمة وأخرى غير ملزمة .

مسايرة القواعد والمبادي المحاسبية المتعارف عليها :

إعتماد النظام على مجموعة من المبادي المحاسبية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل العمليات المالية والتي تتلاءم مع اجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقيم.

القابلية للتطبيق :

يتمثل في إتاحة الفرصة الإقتصادية بدراسة مشروع النظام قبل إصدارها ومواءمته لإمكانياتها .

مقابلة الإحتياجات المنبثقة من داخل الوحدة الإقتصادية وخارجها :

اعتمد المعيار على إشتراك الجهات المستخدمة للمعلومات والمنتجة لها في وقت معآ في إجراء المواءمة لمشروع النظام لكي يتماشى مع كل الإحتياجات والإمكانيات .

ونلخص إلى انه يجب أن تتوافر المعايير السابق ذكرها عند إعداد النظام المحاسبي حتى تجعله قادرآ على تحقيق أهدافه وإظهار جميع الأحداث المالية التي تؤثر على المركز المالي للوحدة الإقتصادية .

عناصر النظام المحاسبي :

من خلال تعريف نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن نلخص العناصر التالية :[1]

1. المستندات (المجموعة المستندية):

هي وثيقة أو مذكرة مكتوبة تستخدم لتعزيز العمليات المالية وبالتالي تثبت صحت السجلات .

[1] د . رضوان محمد العناتي (مبادي المحاسبة وتطبيقاتها) عمان – دار صفاء للنشروالتوزيع – 1999م ص ص 58 ،59

2. الدفاتر والسجلات :

وتمثل الوسائل التي تسجل أو تثبت بها المعلومات والبيانات المالية بالمنشآة وقد تكون هذه السجلات سجلات يدوية أو ألية .

3. مجموعة الإجراءات المحاسبية والرقابة الداخلية :

تسعى الإجراءات المحاسبية إلى تنظيم العمل المحاسبي للمنشآة وتقليل وقوع الأخطاء وتحقيق أهداف النظام المحاسبي بشكل عام في حين إجراءات الضبط والرقابة التي تستخدمها المنشآة إلى:

- حماية أصول المنشآة وممتلكاتها .
- إعداد بيانات محاسبية يمكن الإعتماد عليها .
- التأكد من كفاءة القيام بعمليات المنشآة .
- إتباع الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة .

4. نظام القيد:

وهو الساس الذي تستخدمه المنشآة لإثبات وتسجيل العمليات المالية في الدفاتر والسجلات .

5. مجموعة التقارير التالية :

وتمثل القوائم المالية من حسابات ختامية وميزانية عمومية وأي تقارير أخر تحتاجها الإدارة .

6. دليل الإثبات :

وهو قائمة منظمة أو جدول بأسماء وأرقام أو رموز الحسابات المفتوحة في دفاتر الأستاذ يتم إعدادها في ضوء خطة معينة لتبويب الحسابات .

7. الموظفون :

وهم مجموعة من المحاسبين وكتبة الحسابات الذين يقومون بتطبيق ونتفيذ الدورة المحاسبية .

8. الأجهزة والألأت المستخدمة في اقسام المحاسبة :

وهي جميع اللآلات الحاسبة وأجهزة الحاسوب ويعتمد ذلك على نوعية النظام المحاسبي المستخدم إذا كان يدوياً أو أليآ.

أنواع المعاملات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي :

يمكن تجميع معاملات الوحدة الإقتصادية في عدد من الدورات الأساسية تشكل كل منها نظام فرعي أساسي لنظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في الأتي :

- دورة النفقات :

وتتكون هذه الدورة من أنشطة شراء البضاعة أو الخدمات أو المواد الخام المستخدمة من قبل الوحدة الإقتصادية ودفع قيمتها

- دورة الإنتاج :

وتشمل الأنشطة ذات العلاقة بتحويل المواد الأولية إلى البضاعة التامة .

- دورة الموارد البشرية :

تحتوي على الأنشطة ذات العلاقة بإستجار العاملين ودفع مستحقاتهم .

- دورة الإيرادات :

تشمل الأنشطة المتعلقة بخدمات بيع البضاعة وتحصيل قيمتها .

- الأستاذ العام والتقرير المالي :

تتضمن كافة الأنشطة المتعلقة بتحديث الأستاذ العام وإنتاج التقارير المالية للمستخدمين الداخليين والخاريجيين .

- دورة التمويل :

تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة بالحصول على الأموال لنشاط الوحدة الإقتصادية وتسديد الإلتزامات ودفع مقسوم الأرباح.

اهداف نظم المعلومات المحاسبية:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية إحتياجات المستخدمين المختلفين داخل وخارج الوحدة الإقتصادية وفيمايلي أهم الأهداف :[1]

- توفير المعلومات اللأزمه لإنجاز العمليات والمهام اليومية :

تقوم الوحدة الإقتصادية يومياً بعدد من الأحداث الإقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة إقتصادية مثل عمليات الشراء والبيع والسداد والتحصيل ويتم تشغيل العمليات من خلال نظم تشغيل ومعالجة العمليات وهي عبارة عن نظم فرعية تطبيقية لنظام المعلومات المحاسبي.

- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية إتخاذ القرار :

تتخذ الوحدة الإقتصادية مجموعة من القرارات اللازمه للتخطيط والرقابة على عمليات التشغيل ويتحقق هذا الهدف من خلال معالجة المعلومات ويعتبر تشغيل المعلومات على هذا النحو ولتحقيق ذلك الهدف نوع اخر من المعالجة المحاسبية .

- توفير المعلومات اللازمه لتقيم الأداء الإداري :

وفيما يتعلق بالمحاسبة المالية ينبغي أن تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤلية القانونية الملقاة على عاتقها تجاه الأطراف الخاريجية والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة نشاط الاطراف الخاريجية كالمساهمين والدائنيين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية .

- دعم إتخاذ القرار:

وكذلك تهدف نظم المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات لعملية إتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع العمليات في الوحدة الإقتصادية وأن هذا

[1] د. ناصر نورالدين عبداللطيف ، السيد عبدالمقصود دبيان (مرجع سابق) 330

الهدف يطلق عليها بمعالجة المعلومات ومثلاً كثير من الوحدات الإقتصادية تستخدم نظام معلوماتها المحاسبي لمهمة معالجة المعلومات الحيوية كتسليط الضوء على الإيرادات المتوقعة للعام القادم ان نظام المعلومات المحاسبي عادة يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية إتخاذ القرار فمثلاً نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات تجاه الإيرادات للسنه الماضيه والمستوى الحالي لها إستناداً لذلك تقوم الإدارة بإتخاذ القرارت المطلوبة .

دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية :

تمر نظم المعلومات بمجموعة من المراحل وهي:[1]

- مرحلة ما قبل التخطيط :

الإحساس بالفكرة وإشاعتها وخلق الحماس لها دراسة الفكرة وصقلها الحصول على إعتماد الإدارة ودعمها .

- مرحلة تخطيط النظم :

إتباع التخطيط الإستراتيجي لتطوير نظم المعلومات وتحديد المشروعات اللازمه للوفاء بالإحتياجات من المعلومات والحصول على إعتماد الإدارة وإبتكار أساليب تنفيذ مشروعات الخطة المعتمده

مرحلة تحليل النظم :

إستقصاء النظام الحالي وتحليل نتائج الإستقصاء والتعرف على الإحتياجات المديرين من المعلومات وتحديد متطلبات النظم الجديدة التي تم إعتمادها وإعداد تقرير تحليل النطام ودراسة جدول النظم وإعتمادها من الإدارة

مرحلة تصميم النظم :

تقيم بدائل تصميم النظم وإعداد مواصفات المدخلات والتخزين والمخرجات والرقابة وإعداد تقرير وإعتمادها من الإدارة .

---

[1] د. نضال محمد الرمحي ، زياد عبدالحليم الذيبة (مرجع سابق) ص 44

مرحلة تبرير النظام والإختيار :

تحديد مدى ملآمة قبول التصميم وخطط الحصول على أجهزة الحسابات وملحقاتها والبرامج المطلوبة وإختيار حسابات والبرامج وإعداد تقرير عن الإختيارات النهائية ومبرراتها وإعتمادها من الإدارة .

مرحلة تنفيذ النظام :

تهتم هذه المرحلة بإعداد وتفصيلات تصميم النظام وشراء وتركيب الأجهزة والمعدات والبرامج وتدريب العاملين.

مرحلة التشغيل والصيانة :

وتعتبر هذه آخر المراحل والتي يتم فيها التشغيل وإجراء الصيانة .

المبحث الثاني

مفهوم وخصائص وتصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

هواحد مكونات تنظيم ادارى يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية وادارة المؤسسة .[1]

هى عبارة عن منظومات حسابية زات بيئه شبكية من اجهزة كومبيوتر شخصيه ترتبط اوتلتقى مع اجهزة كمبيوترية خادمة وموضيفة.[2]

هى عبارة عن مجموعة من النظم والاحداث والاجهزة الالكترونية والافراد التى تعمل داخل الوحده الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات.[3]

يمكن تلخيص مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:[4]

نظام محوسبى يتم اعدادة بواسطة مختصين ويعمل باستخدام الحاسوب.

يقوم بتوفير المعلومات المحاسبية فى الوقت المناسب ليتساعد فى اتخاذ القرار .

توفير المعلومات المحاسبيه التى تخدم وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

ويرى الباحثون أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هي مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الإلكترونية التي تعمل داخل المنشىآة بهدف تجهيز البيانات والمعلومات .

مكونات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

تتكون نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من عدد من العناصر وهي:[5]

- المستندات والأوراق الثبوتية المؤيدة للعمليات التي تحدث في المنشآة الإقتصادية

(1) د / غالب ياسين (تحليل وتصميم النظم)عمان دار المنهج للنشر والطباعة ص،ص 21،22
(2) د/ فياض حمزه رملي (مرجع سابق)ص65
(3) د / قاعود عدنان (دراسة وتقيم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية)الجامعة الإسلامية للنشر ص 52
(4) أ / محمد حنفاوي (نظم المعلومات المحاسبية)عمان دار وائل للنشر الطبعة الاولى ص58

- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات الخاصة بالعمليات المالية
- البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات وتحولها إلى معلومات مفيدة وملائمة
- الإجراءات المحاسبية المكتوبة لتسلسل العمليات المالية في النشآة
- الأفراد المتعاملون مع واحد أو اكثر من عناصر نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة
- الوسائل الإلكترونية عموماً وتكنولوجية الإتصالات المستخدمه في النظم

وظائف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

تقوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعدة وظائف تتلخص في الأتي :[1]

- وظيفة جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وفهرستها .
- وظيفة مراجعة وإدخال البيانات المحاسبية وتخزينها في النظام .
- وظيفة تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية لتحويلها إلى معلومات تخدم المنشىآة .
- وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية وإدارة بنك البيانات .
- وظيفة نقل وإيصال المعلومات إلى مستخدميها وعرضها بالطريقة المناسبة .
- وظيفة رقابة وحماية البيانات حيث يتم حماية البيانات من الأخطاء والتلاعب والتهديدات والتأكد من دقة البيانات وسلامتها .

خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعدد من الخاصيات وهي كالأتي :[2]

- أن تتسم بالإقتصادية بمعنى أن تكون هذه النظم مبررة إقتصادياً بحيث لاتزيد تكلفتها عن منافعها .

---

[1] د / محمد يوسف حفناوي (مرجع سابق)ص58

[2] د / سعيد محمود عرفة (الحاسب الإلكتروني ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية) القاهرة ـ دار الثقافة العربية للنشر ص،ص ،ص 280،281،283

- أن ترتبط بالهيكل التنظيمي للمنشآة حتى توفر المعلومات الازمه لتحقيق أهداف الإدارة .
- يجب أن تحقق هذه النظم درجع عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات محاسبية .
- أن تكون هذه النظم سريعة ودقيقة في إسترجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنه في قواعد البيانات .
- أن تتسم هذه النظم بالشمول والوضوح والترابط أن تتسم هذه النظم بالبساطة والوضوح .
- أن تساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية .
- ان تكون قادرة علي توفير إحتياجات الجهات الخاريجية .
- أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية اللازمه في الوقت الملائم .
- يجب أن توفر هذه النظم قنوات اتصال لتدقيق المعلومات داخل وخارج المنشآة.
- يجب أن تتضمن هذه النظم جهاز للرقابة على عملياتها .

علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالحاسوب :

العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والحاسب اللآلي علاقة وثيقة وقوية حيث يتضح من مراجعة نظم المعلومات بالحاسوب بان المفكرين منسجمين ومكملين إلى بعضهم البعض ولاتختلف عناصرهما عن بعضهم البعض وأدناها عدد من النقاط التي توضح ذلك :

- عناصر فلسفة النظام الرئيسية هي نفسها الأجزاء المكونة للحاسوب .
- فلسفة النظام المحاسبي أوسع وأقدم من فكرة الحاسوب ومن ثم إعتماد الحاسوب على فلسفة النظام المحاسبي .

- تعين فكرة وبنية الحاسوب على فكرة نظم المعلومات حيث لاتخرج فكرة الحاسوب على فكرة النظام.
- الحاسوب أدة تخطيطية للنظام المحاسبي .

والجدول التالي يوضح العلاقة بينهما :

نظم المعلومات المحاسبية	نظام الحاسب الإلكتروني
1- كلاهما يدور حول البيانات والمعلومات 2- كلاهما يتمثل في العناصر الثلاثة الرئيسية (مدخلات - مخرجات - معالجات) 3- التنظير يسبق التخطيط 4- أسبق في الفكرة من الحاسوب	1- كلاهما يدور حول البيانات والمعلومات 2- كلاهما يتمثل في العناصر الثلاثة الرئيسية (مدخلات - مخرجات - معالجات) 3- أداة لتطبيق فكرة نظم المعلومات 4- ياتي الثاني من حيث التطور

مما سبق يتضح أن العلاقة بين كل من نظام الحاسوب ونظام المعلومات المحاسبية علاقة تكامل وترابط وكلاهما يقوم على فكرة النظام المكونه من ثلاثة عناصر رئيسية هي المدخلات والمعالجات والمخرجات . كما أن الهدف لكل منها يبقى توفير المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات .

اهمية استخدام الحاسوب فى ادارة نظم المعلومات المحاسبية:[1]

نظرا للخصائص والمميزات التى تتسم بها الحاسبات الالكترونية فان النظم الحديثة للمعلومات ما كان لها ان تتطور بدون استخدام هذه النظم الحاسبات باعتبارها جزءا اساسيآ فى هذه النظم نظرة للمقدرة الفائقه لهذه الحاسبات فى التشغيل البيانات وتحويلها الى معلومات بحيث لم يعد هنالك فى بعض النظم المتطورة وبعض الانواع من العمليات فاصل زهنى مابين وقوع حدث معين والتقرير عنة

[1] د:احمد نور واخرون المحاسبة والحاسبات الالية (الاسكندرية مطبعه الفنية 199ص49

وكذالك ان استخدام الحاسوب فى معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها الى معلومات يمكن الاستفادة منها فى وضع الخطط والبرامج لاداء الاعمال والرقابة على تنفيذ الخطط وصولآ لتحقيق اهداف المنشاة هذا ومن اهمم الاعمال المحاسبية التى ينجزها الحاسب الالى ويتميز فيها بالمقدره والاداء العالى هى :

- ترحيل قيود اليومية.
- اعداد القوائم المالية.
- اعداد سجلات المشتريات والمبيعات.
- إعداد كشوف العملاء والأجور والمرتبات و إعداد حسابات المخازن ومراقبتها .
- إعداد تقارير التكاليف وغيرها من الاعمال المحاسبية المعتمدة .

ولما كانت القرارت الإدارية تعتمد بصفة أساسية على التصرف الرشيد للإختيار بين البدائل والذي بدوره يعتمد على عاملين رئيسين هما :

- التحديد الواضح للهدف الذي من أجله يتخذ القرار.
- جمع المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الدقة عن كل بديل متوقعة.

فضلآ عن وصول المعلومات المحاسبية المستخدمة بالحاسب اللآلي تساعد على تحقيق الشروط السابقة نظرى للمقدرة الفائقة للحاسبات الألية في مجل العمال المحتسبة بالأضافة إلى أن هذه النظم تهدف في الأصل إلى إمداد متخذي القرارت بالمعلومات التي تساعد في ترشيد القرارت مما جعل للحاسب أهمية خاصة في التطبيق المحاسبي وبإختصار يمكن القول بأن نظم المعلومات المحاسبية أصبحت بإستخدامها للحاسب وسيلة هامه وضرورية لترشيد الإدارة في إتخاذ قرارتها وبذلك يصبح لدى الإدارة فرصة اكبر لتحقيق ارباح أوفر للمنشآة وتوزيع المصادر المالية والبشرية بصورة افضل مما كان يحدث في الماضي (العمل المحاسبي في ظل النظام اليدوي).

مميزات إستخدام الحاسوب في مجال نظم المعلومات المحاسبية :

لا شك إن إستخدام الحاسب الإلكتروني بإختلاف أنواعه في مجال العمل المحاسبي ضرورة تقتضيها طبيعة العمل ذاته من ناحية ومن أهم المزايا مايلي :[1]

1. الدقة والسرعة في إعداد المستندات وإجراء العمليات الحسابية .
2. تنفيذ الإجراءات المحاسبية مثل عمليات التسجيل والتبويب والتحليل وحفظ المستندات وهذا يودي بدوره إلى توفير الوقت والجهد
3. تقليل حجم الأخطاء الحسابية وتخفيض تكاليف تشغيل العمليات الحسابية التي تقوم بها المنشآة .
4. تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهيل عمليات تجميعها وتخزينها وإسترجاعها في شكل معلومات لادارة المنشآة .
5. سرعة إنجاز العمليات المتشابه في وقت واحد وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية وإستخدام عدد أقل من الأفراد .
6. زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسب الإلكتروني والمعروضة في التقارير بحيث يمكن إستخدامها من متخذي القرارت كأساس سليم ومؤثوق به للإتخاذ القرارت.
7. كذالك يودي استخدام الحاسوب الي توفير المرونه الكامله في تصميم نظم المعلومات المحاسبيه من خلال خزن واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب نظرآ لاحتوائها على قاعدة بيانات متطوره وهي اهم ما يميز الحاسبات في مجال الاعمال المحتسبه .
8. يساعد استخدام الحاسوب في تطبيق اساليب المعرفة الأخرة مثل اساليب بحوث العمليات مما يساعد بدوره علي انشاء نظام متكامل للمعلومات المحاسبية الادارية .

---

[1] د / منير محمود سالم (المنهج العلمي لدراسة إمكانية إستخدام الوسائل الألية المحاسبية)الرياض ـ جامعة الملك فهد عبدالعزيز ص ،ص 136 ،137

وفي هذا المجال يجب مراعاة ان مزايا الحاسوب وفوائده عموما امر يعود الي المستخدم او ادارة المنشاة .

مدخلات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

تتعدد مصادر البيانات اللازمه للنظم المعلومات المحاسبية المحوسبه نظرآ للتنوع في اوجه النشاط داخل الوحدة الإقتصادية بالإضافة لإختلاف أنشطة الجهات الخارجية الأخرى التي توفر البيانات بطريقة غير مباشرة وهذا يمكن تميز المدخلات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وحسب تكرارها ومصادرها إلى اربعة مصادر من خارج وداخل الوحدة الإقتصادية .[1]

1. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثل الجهات الحكومية والهيئات الخاصة .
2. البيانات التي تتجمع بصورة روتينية نتيجة للأحداث المالية المرتبة على معاملات الوحدة الإقتصادية مع الغير والأفراد والوحدات الأخرى .
3. البيانات العادية التي تتجمع بصورة الروتينية من العمليات داخل الوحدة الإقتصادية نتيجة للحركة الداخلية ومراكز المسئولية .
4. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية .

تشغيل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

إن الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في منشأت الأعمال هو إنتاج المعلومات اللازمه والضرورية التي تفي بإحتياجات المستخدمين الداخليين والخاريجيين في أغراض إتخاذ القرارت المختلفة .

يتكون النظام المحاسبي من نظاميين رئسيين فرعين :

1-نظام المحاسبه الماليه.

[1] د / عباس شافعي و منير سالم (النظم المحاسبية) القاهرة مكتبة عين شمس للنشر ص،ص،ص 11،12،13

2-نظام المحاسبه الاداريه.

حيث يختص كل منهما لتوفير المعلومات لجهة معينه كما يتضمن كل منهما انظمة فرعيه اخرى على حسب نظام العمل بالمنشاة

مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

تنقسم مخرجات نظم المعلومات المحاسبيه المحوسبه بشقيها المالي والاداره الى قسمين رئيسين هما :

1-مخرجات يومية روتينية .

2-مخرجات معلومات التغذيه العكسيه .

ويتضمن النوع الاول المخرجات اليوميه الخاصه بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينيه العاديه للوحدة الاقتصاديه سواء مع الجهات خارج الوحده او بين مراكز الاستلام الشيكات المد فوعه فواتير البيع للعملاء اوامر الشحن ،ايصات صرف ،ايداع النقديه ،شيكات رواتب ،مكافاءات العاملين اذونات الموادوالمهمات وغيرها.

هذا وتعتبر بيانات التي تتضمنها هذه المخرجات مدخلات رئسيه لعمليات التشغيل اليومي للنظام المحاسبي بشقيه المالي والاداري اما معلومات التغذيه العكسية فيحتاجها مستخدمي النظام المحاسبي بغرض تنظيم وادارة وتقييم الانشطه داخل الوحده الاقتصاديه ويمكن تصنيف معلومات التغذيه العكسيه الى ثلاثة انواع النوع الاول خاص بتسجيل الاحداث التى تصف الماضي اما النوع الثاني فيلفت النظر ويوجه الانتباه الى شي معين والنوع الثالث من المعلومات العكسيه يكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل ويتم تقديم الانواع الثلاثة من المعلومات في ينتجها النظام المحاسبي ويتم تصنيفها الى ثلاث فئات عريضه بما يتماشى مع تصنيف المعلومات العكسيه وهي تقارير تشغيليه والتى تهتم بعكس احداث الماضي والحالات والاوضاع الجاريه للعمليات داخل الوحده الاقتصاديه

وتتضمن تقارير وصفيه وتقارير عن النشاط والهدف من التقارير التشغيليه عموما هو تقديم الدعم للافراد المسؤلين عن تنفيذ الانشطه التشغيليه للوحدة الاقتصاديه في مجال الاعمال اما النوع الثاني فهي تقارير تخطيطه وهي تختص بمساعدة المديريين في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات المستقبليه وذلك من خلال توفير فهم واضح لسلوك العمل او النشاط الذي يخضع لاشراف هولاء المديرين بغرض تحسين عمليات التخطيط والرقابة وعادة م تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة او لمدة فترات ام النوع الثالث فهي التقارير الرقابية و التي تختص بمساعدة الادارة في التحقق من ان العمليات تسير وفق لما هو مخطط لها وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية المخطط مسبقا وتحديد الاختلافات الجوهرية العامة وتحليلها لمعرفة مسبباتها ومن ثم اجراء التصحيحات الملائمة هذا بالاضافة الي مقدرة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي انتاج مختلف التقارير التخصصية الروتينية.

طبيعة التشغيل الالكتروني للبيانات:

هنالك اكثر من نظام يمكن تطبيقه لتشغيل البيانات المحاسبية الكترونيا ويتوقف اتباع نظام تشغيل معين بناء على امكانيات الحاسوب من ناحيه وظروف المنشاة من ناحية اخرى وتتمثل اهم نظم التشغيل الالكتروني للبيانات الالكترونية للبيانات بصفه عامه فيما يلي :

اولا: نظام التشغيل بالمجموعات:

تحتوي نظم المعلومات الحاسبيه المحوسبه وفق تخصصية الانظمه الفرعيه على نوعين من الملفات الملف الرئسي وملف العمليات ووفق التشغيل بنظام المجموعات يتم تحديث الملف الرئسي من خلال جمع بيانات العمليه وترتيبها في مجموعات وتشغيلها في وقت واحد على دفعه واحدة وعادة ما يتبع هذا النظام في التشغيل من البيانات عندما تكون حركة النشاط الاقتصادي بالمنشاة بطئة وعدد

عملياتها قليل ويحتاج الامر الى توفر قدر كافي من البيانات حيال عملية التشغيل لتحقيق الكفاءة في تحديث الملف الرئسي عقب ادخال البيانات مباشرة في ملف العمليات .

ثانياً: نظام التشغيل المباشر :

وفقاً لهذا النظام تتم عملية التشغيل لتحديث الملف الرئسي من خلال تغذية بيانات المعاملات الإقتصادية إلى وحدة المعالجة المركزية ومن ثم إلى وسائط تخزينية مباشرة من نقطة المنشىآة دون إجراء الفرزية البدائية وبشكل سريع ومباشر وعشوائي وكذلك إمكانية الوصول المباشر إلى محتويات السجل كلما إحتاج المرء ويجب حيال هذا النظام مراعاة الأتي :

1-توافر برامج أمن وحماية لمنع وقوع المعاملات السرية في أيدي غير مفوضة تجنب للتلاعب والخلل المتعمد وغير المتعمد في البيانات وملف البرامج .

2-توفير تسهيلات لتوفير البيانات بالطرفيات التي تقع في نفس المبنى أو على بعد آلاف الكيلومترات الحاسب المركزي .

3-إستخدام ملفات الوصول المباشر للبيانات مثل اللأقراص الممغنطة .

4-إمكانية إجراء عمليات المدخلات والحصول على النتائج من الطرفيات مباشرة.

ثالثاً : نظام التشغيل الفوري :

طبقآ لهذا النظام يتم تشغيل العمليات فور إدخالها مباشرة في الحاسب وتحديث البيانات المخزنه على الملفات الرئيسية أي يتم الإستغناء عن خطوة تخزين البيانات في ملف العمليات لمعالجتها في وقت لاحق وعلى هذا الأساس يتم التحديث بشكل فوري وفق كل معاملة تتم بالتغذية الفورية للبيانات على النطام مما يستلزم أن ترتبط الطرفيات عن بعد مباشرة بوسائل إتصال عالية السرعة لتلك المستخدمة في نظم التشغيل الفورية بالبنوك وشركات الطيران للحجز .

رابعاً : نظام التشغيل بالمشاركة الفورية :

يستخدم هذا النظام لوصف نظام تشغيل يعتمد على عدد من الطرفيات ذات السرعة المنخفضة نسبيآ ويمكن إستخدامها جميعها في نفس الوقت وكل طرفية توفر إتصال مباشرآ بوحدة التشغيل المركزية وتسمح سرعة النظام بإستخدام البرامج المتعددة للحاسوب المركزي بان يتحول إلى طرفية و إنجاز جزء من كل عملية في الوقت المسموح والتشغيل خلاله حتى يتم العمل ولذلك في ظل نظام سهل الترميز لكل مستخدم .

أثر إستخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية :

لا تختلف مقومات النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي بمعنى أنه في كل الأحوال لابد من وجود مجموعة مستندية ومجموعة دفترية ودليل محاسبي وقوائم مالية وتقارير أخرى ومع ذلك كان لإدخال نظام الحاسب لالإلكتروني على تشغيل البيانات المحاسبية أثر واضح على مقوم من المقومات السابقة وعلاقتها بالمقومات الاخرى وسيتم تناولها من خلال مايلي:[1]

أولآ : الأثر على المجموعة المستندية :-

المستندات في ظل النظام اليدوي تتخذ شكلها المعتاد التي تظهر عليه في فواتير البيع والشراء وإيصالات السندات والتحصيل وغيرها وتستخدم هذه المستندات بصورة مباشرة لتسجيل محتواها على الدفاتر والسجلات أما في في وجود الحاسوب فقد تغيرت المجموعة المستندية ودورتها تبعآ لهذا النظام الجديد من حيث تصميمها وشكلها بما يتناسب وطريقة عمل ألة المدخلات وقراءة البيانات ومن ثم أصبح التشغيل الإلكتروني للبيانات يستلزم تعديل في طبيعة أو شكل المستندات أو إستخدام مجموعة مستندية وسيطة تحوي البيانات الموجودة في

[1] د / اسامة محمد محي الدين عوض (مدخل المعلومات والحاسبات الإلكترزنية)المنصورة ـ الجلاء الجديد للنشر ص،ص 62'61

المستندات الأصلية مترجمه بطريقة يفهمها الحاسوب حتى يمكن تغذيته بهذه البيانات كمدخلات .

ثانياً : الأثر على المجموعة الدفترية :-

لقد إختلفت المجموعة الدفترية إختلافآ كبيرآ في ظل نظام الحاسب الإلكتروني حيث شمل التغير الذى طرآ على المجموعة الدفترية كل من الشكل والمضمون فمن ناحية الشكل نجد ان المجموعة الدفترية تاخذ في ظل النظام اليدوي شكل مجلدات او اوراق ان يقر ما بها من بيانات أصبحت المجموعة الدفترية في ظل نظام الحاسوب تاخذ شكل فلاشات او أقراص ممغنطة أو ذواكر كبيرة السعات والأمر الذي لا يمكن معه معرفة ماسجل فيها إلأ بإستخدام طرق الإظهار والقراءة المناسبة للنظام الإلكتروني ، أما من ناحية المضمون فنجد الحاسب الإلكتروني وفق للبيانات ومحتواها وعن طريق عمل البرامج يجري عمليات الترحيل من المستندات الأصلية إلى اليومية ومن ثم إلى الحسابات المفتوحه بدفاتر الأستاذ (العام والمساعد)

ثالثاً : اثر الدليل المحاسبي :-

يتضمن الدليل المحاسبي عادة قائمة باسماء الحسابات الإجمالية والفرعية كما يشمل أيضآ مجموعة القواعد التي تحكم التسجيل في كل حساب . وإذا كان الدليل المحاسبي ضروريآ بالنسبة للنظام اليدوي فإنه أكثر ضرورة للنظام الإلكتروني حيث أنه لايمكن للحاسب الإلكتروني توجيه بيان إلى حساب معين مالم يتغير مفهوم الدليل المحاسبي بإدخال نظام الحاسوب بكونه خطة منظمة لتسهيل توجيهات المعاملات المالية للحسابات المختصة غير أنه يلعب دورآ أكبر وأوضح في ظل نظام الحاسوب من حيث السرعة في الوصول للحسابات وإستعراض محتوياتها من البيانات بالإضافة إلى التنظيم الجيد في عملية الفهرسة والترتيب والترقيم للحسابات والبيانات وغيرها .

رابعاً : الأثر على القواعد المالية والتقارير الأخرى:-

أدى إستخدام الحاسب الإلكتروني إلى التاثير على كل نوعية القوئم المالية والتقارير التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية وعلى الوسائل المستخدمة في عرض هذه القوائم والتقارير . حيث أدى إستخدام الحاسوب إلى تميز التقارير عما سبق فيما أمكانية الحصول على أي نوع فيها بالشكل والتفصيل والدقة والسرعة المناسبة وذلك عن طريق إحتواء البرنامج الذي يتم تشغيله على الحاسوب على إجراءات خاصة تمثل هذه التقارير .

خامساً : الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية :-

في ظل النظام المحاسبي اليدوي يتم تخزين البيانات بحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة ، كما تمثل الدفاتر والسجلات التي تحتوي على البيانات المسجلة من واقع المستندات والوسائط ، اما في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات فإن طبيعة الحاسوب تفرض صورة جديدة لتخزين البيانات والوسائط المستخدمة في ذلك حيث تنقل البيانات من وحدات الإدخال إلى ذاكرة الحاسوب ومخزن وسيط للبيانات التي يتم إدخالها وللنتائج الوسيطة والنتائج النهائية قبل إخراجها من الحاسب .

البرمجيات المحاسبية :-

هي عبارة عن وسيله يتم من خلالها التخاطب بين المستخدم والحاسوب وهنا يجب أن تكون لغة التخاطب معروفة ومفهومة للطرفين وبناء على ذلك يمكن تعريف البرمجيات المحاسبية على أنها عبارة عن مجموعة البرامج التي يزود بها الحاسوب من أجل أداء وظائف معينة مثل إعداد الحسابات وعمل جداول المرتبات والأجور وإعداد الميزانيات وغيرها . وتتعامل البرمجيات المحاسبية مع نظام التشغيل بالتحكم في عمل الحاسوب ككل وعليه فإن هذه البرمجيات تتضمن قيام الحاسوب بأداء المهام المطلوبة منه بشكل صحيح وبالطريقة التي يرقب المستخدم.

مميزات البرمجيات المحاسبية :-

1- التحقق من صحة البيانات المدخلة قبل تخزينها وحفظها بصورة جيدة .

2- تتفق مع القواعد والمبادي المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولآ عاماً

3- إسترجاع المعلومات المحاسبية المخزنه بمرونه كافية وحسب التسلسل الزمني لعملية تسجيلها .

4- تقوم البرمجيات المحاسبية بالتدقيق التلقائي عند تسجيل العمليات من حيث توازن القيد المحاسبي .

5- ساعدت في زيادة درجة الأمان والسرية والرقابة بالنسبة للبيانات المختلفة .

6- وأخيراً ساهمت البرمجيات في توفير الوقت والجهد المبذولين في إنجاز الأعمال وبمستوى عالي من الدقة مقارنة بالطريقة اليدوية .

المشكلات الناتجة عن إستخدام الحاسوب في إدارة نظم المعلومات المحاسبية :-

أصبح إستخدام الحاسب الإلكتروني خاصة في اغلب المنشآت أمراً ضرورياً خاصة مع زيادة حجم المشروعات وضخامة أعمالها ولما يحققه الحاسوب من قدرة عالية في تشغيل البيانات وإنتاج المعلومات الدقيقة وتشغيل أحجام كبيرة من الأعمال بسرعة فائقة بالإضافة إلى إجراء المقارنات المنطقية والفعالة وإختيار البديل المناسب منها كما يساعد أيضاً في تخزين كميات هائلة وضخمة من البيانات وإستخراجها من الذاكرة في وقت قصير ويمكن حصر المشكلات في الأتي :- [1]

مشكلات تتعلق بأجهزة الحاسب الإلكتروني :

هنالك العديد من الطبوعات والمشاكل المرتبطة بالأجهزة ويمكن تلخيص هذه المشاكل على النحو التالي :-

- التقادم التكنولوجي السريع لأجهزة الحاسوب وعدم كفاءة الصيانه لها .
- إرتفاع تكلفة أجهزة الحاسب الإلكتروني .

[1] د / هاشم أحمد عطية (مدخل نظم المعلومات المحاسبية)الإسكندرية ـ الدار الجامعية للنشر والتوزيع ص،ص 91،92

- تعطل أو تلف الأجهزة يودي إلى تلف جسيم في المعلومات التي تحويها .

مشكلات تتعلق بنظام التشغيل الإلكتروني :-

وتتمثل في الأتي :

- سوء عملية تخطيط التشغيل الأمر الذي يترتب عليه تعطل إستمرار أداء الخدمات .
- سوء جدولة العمل الذي يترتب عليه إرتباك في أداء العمل وإستغراق وقت أكبر .
- توقف الجهاز عن العمل أثناء التشغيل وعدم إعطاء توجيهات عن كيفية حل المشكلة .
- سوء الرقابة والإشراف على عملية التشغيل .

مشكلات تتعلق بعملية معالجة البيانات :-

ويمكن تلخيص أهم هذه المشاكل والصعوبات على النحو التالي :

- إتفاء السجلات المادية ففي ظل نظام الحاسوب تتم عملية حفظ وتسجيل البيانات المحاسبية في الذاكرة الرئيسية للحاسوب أو على الفلاشات أوالأغراص الممغنطة خارج الحاسب وبلغة لايفهمها إلا الحاسب وبالتالي أصبحت البيانات المحاسبية غير مرئية وبلغة لا يفهمها إلا الحاسب .
- السماح بالتصحيح أثناء حدوث أخطاء في الإدخال غير حدود الرقابة المسموح بها .
- عدم إلمام المستخدمين بإستخدام الحاسوب في العمل يكون عائقآ أمام تعليمهم للبرنامج المحاسبي .

مشكلات تتعلق بتصميم برامج الحاسب الإلكتروني :-

تنشأ هذه المشاكل عادة في برامج الحاسب الإلكتروني من عدة أسباب منها:

- أخطاء في صياغة وتصميم البرامج أو بسبب عدم مرونتها

- عدم إستكمال التعديلات على البرامج وفقاً للظروف المغايرة .
- أخطاء في منطقة المعالجات .
- عدم مقدرة المصمم احياناً على ترجمة إحتياجات المستخدم بالضبط .
- عدم معرفة المستخدمين بإستخدام الحاسوب يودي إلى صعوبة تعاونهم مع المصممين .
- لا يبقى المصمم بإتصالى دائم مع المستخدم للبرنامج لحل أي مشاكل قد تظهر في المستقبل .

مشكلات تتعلق بالمحاسبين :

يعتمد نجاح إستخدام الحاسوب في اغلب المنشآت على بالدرجة الأولى على العناصر البشرية القائمه على تشغيله ومنهم المحاسبين ونتيجة إستخدام الحاسب الإلكتروني تظهر بعض المشكلات والتي يكون مسؤل عنها الحاسوب ومنها مايلي:-

- أخطاء في التوجه المحاسبي لبعض العمليات وما يترتب عليها مدخلات خاطئة وبالتالي مخرجات خاطئة أيضاً .
- عدم إستيعاب بعض المحاسبين لقدرة الحاسب .
- التاخر في الحاسب الإلكتروني بالبيانات أول بأول مما يودي في التأخر على حصول المخرجات بالسرعة المطلوبة .
- أخطاء التسويات الجردية .
- عدم مراعاة السرية في المعلومات المستخرجة .

مشكلات تتعلق بالفيروسات :

وهي المشكلات الحديثة نسبياً في إستخدام الحاسوب ويمكن تعريف فيروسات الحاسب على أنها عبارة عن برامج لها القدرة على تعديل ودمج برامج الحاسب مع برنامجه الفيروسي وهي :-

- قد يكون للفيروس تاثير مدمر مرئي وفوري .
- قد يقيم الفيروس بالذاكرة الرئيسية للحاسوب وتنتقل العدوى لاي إسطونة يتم إستخدامها من خلال الحاسبات التي تحمل هذه الفيروسات .
- قد يوجد برنامج الفيروس على قطاع التحميل مما يؤدي إلى تدمير الملفات بطريقة عشوائية .

مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات :

إن إتخاذ القرار يهدف من الساس للإختيار من بين البدائل المتاحة لحل مشكلة معينة بإختيار افضلها والذي يحقق النتائج المرغوبة والنظام المحاسبي الكفؤ يكون قادرآ على إنتاج المعلومات اللازمة والكافية عن البدائل المتاحة والمختلفة من بديل إلى اخر لحل مشكلة معينة حيث تسهل مهمة متخذي القرارات في تحديد هذه المعلومات وتقيمها ومن ثم تحديد البديل الأمثل لإتخاذ القرار المناسب بشأن المشكلة المعينة أو الموضوع المعين .

وقد ساهم وجود الحاسب الألي في تفعيل دور النظام المحاسبي للمعلومات بشكل اكبر مما كان عليه سابقآ وذلك من خلال قيامه بالعديد من التطبيقات المحاسبية وفقاً للنظم المحاسبية المختصة بكل نوع منها مما يوفر معلومات عند الطلب تخدم إحتياجات متخذي القرارات بشكل كبير ، ومن أمثلة إستخدام الحاسب في التطبيقات المحاسبية وفقاً للنظم المختصة مايلي :-

- ترحيل قيود اليومية .
- إعداد القوائم المالية المختلفة .
- إعداد سجلات المبيعات والمشتريات وفقاً للجداول الإلكترونية والتحليلية .
- إعداد حسابات المخازن .
- إعداد سجلات العمال والموظفين وكشوف الأجور والمرتبات .
- إعداد كشوفات العملاء.

- القيام بعملية المراقبة للمشتريات والمخازن .
- إعداد حسابات وتقارير التكاليف .
- إجراء مختلف التحليلات اللأزمة للبيانات لتصبح معلومات ذات فائدة في خدمة القرارت عند الطلب .

حالات ترشيد القرارت :

أولآ :مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في مجال القرارت التخطيطية:

من المعروف أن التخطيط يكون لفترة تالية ويكون مبنياً على تنبؤات بما حدث في الفترة التي يعد عنها التخطيط في ضوء ما هو حادث فعلآ مع الأخذ في الإعتبار أثر المتغيرات المحتمل حدوثها وكذلك درجة دقة وموضوعية المعلومات المتاحة ولا شك أن حالة عدم التأكد تكشف العيب المستقل تجعل من الضروري الإستعانة بأساليب محاسبية أكثر تطوراً في زيادة إحتمالات صحة التنبؤات الخاصة بالتخطيط .

المساعدات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لخدمة قرارت التخطيط :-

- سرعة تحديد المشاكل والخطط المستقبلية .
- ينظر المديريون إلى كثير من الأحيان إلى القيام بتجميع البيانات والحقائق ومعالجتها للحصول على النتائج بانفسهم قبل إتخاذ قرار التخطيط.
- كما تتيح هذه النظم للإدارة فرصة للإهتمام بالعلاقات المعقدة بين البدائل والتفكير نتائجه عن طريق توفير المعلومات الدقيقة عن البدائل والمتغيرات والمؤاثرات الأخرى .

ثانياً : مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في مجال القرارت الرقابية:

مضمون الرقابة يكمن في مقارن الأداء الفعلي بالأداء المخخط له وصولآ إلى الإنحرافات عن المخططات إن وجدت مع تحليل تلك الإنحرافات والعمل على إتخاذ القرارات اللازمة ولا شك أن وجود النظم المحاسبية المحوسبة يتيح تلقائياً بإتخاذ قرارات الرقابة والتي توفر معلومات سريعة تختص بالمخططات كمخرجات في مجال التخطيط أن هذه النظم تخدم بشكل أكبر في مجال القرارات الرقابية عنها في قرارات التخطيط ذلك عمليات الرقابة تقوم على أساس ما أنجز فعلآ بعد إخضاعه للقياس الكمي بالمعايير أو الخطط المحددة مقدمآ . ولا شك أن عملية التبويب والتفعيل الدقيق بطرق مختلفة لها أهميتها في الرقابة فالقرض الرئيسي نمها هو تحديد ما أنجز فعلآ أو تحديد العوامل التي أدت إلى الإنحرافات الفعلية عن النمطيات أو المعايير المقررة ، كما تساعد هذه النظم في خدمة القرارات الرقابية من خلال القدرة على إنتاج التقارير الدورية والسريعة التي تتناسب مع مستويات الإدارة المختلفة .

مفهوم تصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

فورآ الإنتهاء من مرحلة النظام وبناء على الموافقة من الإدارة العليا بإستمرار عملية التطوير تبدا التالية من مراحل التطوير وهي مرحلة تصميم انظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتهدف إلى وضع مخطط عام وتفصيلي بدقة كبيرة لهذه النظم بحيث يمكن تطبيق هذه النظم بما يحقق الأهداف بأقل تكافة ممكنة وكلما كانت عملية التصميم مؤسسة على دراسات دقيقة كلما قلت مشاكل التطبيق وإنخفضت التكاليف ومن ثن تحقق أهداف النظام على أكمل وجه .[1]

وستفرض هذه المرحلة عدم ملائمة النظام اليدوي مما يؤدي إلى عدم مقدرته بالوفاء بإلتزمات الإدارة العليا والتنفيذية من التقارير والمعلومات كحالة ثانية يجب

[1] د / فياض حمزه رملي (مرجع سابق)ص، ص ،ص 145،144،143

أن ينصب عمل المصمم على تحويل النظام اليدوي إلى نظام إلكتروني أو العمل على تفعيل دور النظام الإلكتروني القائم بتطوير النظم التي تعمل من خلاله بصورة تحقق اكبر فعالية في خدمة وإحتياجات الإدارة من التقارير والمعلومات .إذا كان النظام المطلوب مركزيآ بحيث تتم جميع أنشطة التشغيل في مركز واحد يستفيد من نتائجه عدة مستخدمين موزعين في النظام . الجدير بالذكر ان مهمة القيام بتصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومن تقع على عاتقه ترتبط بعدة إعتبارات أهمها حجم المشروع وطبيعة الشكل القانوني له والهيكل الوظيفي بالإضافة إلى طبيعة القرارات المتخذه فيه وغيرها ، وتقع مهمة تقيم هذه النظم في المشروعات كبيرة الحجم متعددة لأنشطة فإن مهمة التصميم يتولاها مجموعة من المتخصصين داخل المشروع وخارجه كالمكاتب الإستشارية ومكاتب المحاسبة .

أهداف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ظل عملية التصميم :

هنالك مجموعة من الأهداف لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ظل عملية التصميم وهي :- [1]

- ربط الأهداف الأساسية والفرعية بالمنظمة بوسائل وأدوات تحقيقها وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المالية الدورية والموازنات التخطيطية والمعايير والتقارير الملرتبطة بالقرارات الخاصة .
- عرض وتحليل نتائج المنظمة بحيث تمكن القائمين على إدارتها من تقيم أداء النشطة المختلفة بها .

وقياسآ على ذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بمكوناتها المختلفة من سجلات ومستندات وأفراد وقواعد وبرمجيات محاسبية وحواسيب وشبكات إتصال أن تنتج التقارير والمعلومات التالية :-

[1] د/ السيد عبدالمقصود دبيان ، د/ محمد الفيومي محمد (تصميم نظام المعلومات المحاسبي) الإسكندرية ـ مؤسسة شباب الجامعة للنشر ص 15

- يجب أن تتوافر في بياناتها وتقاريرها الدقه في الاعداد والنتائج .
- إنتاج التقارير اللازمه لخدمة أهداف المشروع .
- يجب أن تقوم بتوفير المخرجات في الوقت المناسب لطلبها .
- يجب ان تحقق الرقابه الداخليه اللازمه لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة الاداء.
- يجب ان تتناسب تكلفة هذه النظم مع تكلفة انتاج بياناتها وتقاريرها مع الاهداف المرجوه منها.

المبادي العامه لتصميم نظم المعلومات المحاسبيه المحوسبه:

يرتكز تصميم نظم المعلومات المحاسبيه بإستخدام الحاسب الالكتروني علي عدد من المبادئ الأساسيه تتمثل فيما يلي :[2]

مبدا مراعاة طبيعة الهيكل التنظيمي :

تتطلب دراسة الهيكل التنظيم للوحدة الإقتصادية من مصمم نظم المعلومات ان يوجه إهتمامه إلى الوحدة التنظيمية الشاملة (الإدارات ، الأقسام ن المراكز) في الوحدة الإقتصادية نسبة لان لكل منها علاقات متبادلة بينها وبين غيرها من الوحدات التنظيمية الأخرى بالإضافة إلى ان الوحدة التنظيمية لاتمارس نشاطها في فراغ ولكنها جزء من كل يسعى نحو تحقيق الأغراض الرئيسية للوحدة الإقتصادية ويستلزم هذا المبدأ من مصمم النظم مراعاة مايلي :-

- تحديد مواطن القوة والضعف في النظام .
- تحديد العلاقات الترابطية بين النظم الفرعية داخل المنشآة .
- تحديد وسائل وأساليب الرقابة والضبط الداخلي .

[2] د/ إبراهيم أحمد الصعيدي (إستخدام نظم المعلومات المحاسبية والإلكتروني في تطوير النظام المحاسبي للقطاع الحكومي لدولة الإمارات) الإمارات ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة ص،ص 63،64

- وضع نظام فعال للتوجيه والإشراف والمتابعة على نطاق المستويات الإدارية المتعددة.

يتعين أن يراعى عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الإهتمام بالإعتبارات والعلاقات الأنسانية نظرآ لان النظام لا يعمل تلقائيآ لكن من خلال الأفراد وبوستطهم . وفي هذا ومن المعروف أن عملية التحول إلى نظم المحاسبية المستندة للحاسب سوف تؤدي بطبيعة الحال إلى تغير في الهيكل الإداري بالمنشآة حيث تختفي كليآ بعض الوظائف الأخرى .

مبدأ المرونة في التشغيل :

يقصد بذلك أن يتجنب النظام عموماً الجمود وأن يكون قادرى على التكيف مع المواقف والظروف المستقبلية م حيث التوسع والإنكماش في معالجة وتشغيل البيانات ، يقضي هذا المبدأ أيضآ إحتواء نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ما يسمى بدائرة التغذية العكسية للمعلمات تطبيقآ لمبادي النظرية العامة الحديثة

مبدأ إختيار نظام التشغيل المناسب :

تتوقف درجة الإستفادة من النظم المحاسبية المحوسبة على الطريقة المناسبةلتشغيل البيانات والحصول على النتائج في الوقت المناسب تسمى الإجراءات الخاصة بالتحكم في طريقة تشغيل الحاسب "بنظام التشغيل "

مبدأ إختيار الوسائل الإلكترونية الملائمة :

إن الهدف الساسي من إستخدام الحاسوب في إدارة نظم المعلومات المحاسبية هو توفير المعلومات على درجةالسرعة والدقة لمستخدمي المعلومات لمتخذي القرارات في المنشآة .

مبدأ المقابلة بين التكلفة والعائد :

تتوقف درجة المفاضلة والإختيار بين مجموعة من الأجهزة والأليات وإختيار نظام التشغيل المناسب على ما تسفر عنه نتائج دراسة المقابلة بين التكلفة والعائد كما

يجب مراعاة أن تطلفة هذه النظم لاتقتصر فقط على تكلفة مكوناتها المادية التي يمكن قياسها بوحدة النقد .

مبدأ مراعاة قواعد الضبط والرقابة الداخلية :

إن مدى دقة النتائج المحاسبية التي تعتمد عليها المنشىآة في رسم السياسات الخاصة بالتخطيط وتحقيق الرقابة بدورها عموماً على مدى صلاحية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في هذه الوحدات ، ولعله من الضروري أن عند تصميم وتنفيذ هذه النظم أن تكون قادرة على توفير النتائج المالية وتقليل فرص الوقوع في الأخطاء والمحافظة على أصول الوحدة الإقتصادية ومحاربة السلبيات ومنع الغش والإختلاس والتلاعب عن طريق ضبط الرقابة الداخلية السليمة .

المبحث الأول

مفهوم القرار

هو اختيار طريق أو سبيل معين للوصول الي هدف مرغوب [1] .

وكذلك يعرف القرار هو عمل من اعمال الاختياريتمكن بموجبة المدير للتوصل الي مايجب ومالايجب في مواجهة موقف معين من موافق العمل [2].

هو الاختيار من بين عدة بدائل بقرض تحقيق هدف او مجموعة من الاهداف [3] .

القرار هو الاختيار القائم علي اساس بعض المعايير البديل واحد من بين بديلين او اكثر [4]

القرار هو عملية مستمرة يحكمها المنطق المنجهي العلمي ومن ثم تستطلب وجود نظم محوسبة لاعداد كل مرحلة من مراحل عملية صنع القرار [5] .

ويرى الباحثون أن القرار هو الأختيار من بين عدة بدائل بغرض تحديد مجموعة من الأهداف.

خصائص القرار الرشيد :-

ونخلص منها مايلي [6]

- مراعاة خطوات المنهج العلمي في اتخاذ القرار ويحدد اكبر قدر ممكن من البدائل ذات الأهمية
- مراعاة البيئة الداخلية للمنظمة والخارجية المتمثلة في قوي الضغط و العوامل الأقتصادية و السياسية والثقافية و التكنولوجية

---

[1] د.منى عطية خزام خليل (الأدارة اتخاذ القرار في العصر المعلوماتية) الأسكندرية - المكتب الجامعي الحديث 2009م ص 13

[2] د. إبراهيم نائب ,د. إنعام باقية (نظرية القرار نماذج واساليب كمية محوسبة) عمان – دار وائل للنشر - الطبعة الأولى 2001 ص33

[3] منصور البربري(دراسة في الأساليب الكمية لاتخاذ القرار) دارالجامعية لنشر ص 44

[4] د.عمر احمد عثمان المقلي (مبادئ الادارة) الطبعة الأولى 2002م ص 12

[5] د.جميل أحمد توفيق (إدارة الأعمال) ادارة الجامعة المصرية ص 104

[6] د.محمود أحمد فياض د.عيسى يوسف قداده .د.ربحي مصطفى عليان(مبادي الإدارة) دار صفاء - للنشر والتوزيع - الطبعة 2010م ص69

- الأستفادة من الاساليب والتقنية الأدارية الحديثة في عملية اتخاذ القرار من خلال حوسبة المعلومات الأدارية .
- مراعاة خطوات المشكلة وإتخاذ القرارات وتتمثل في تحديد المشكلة والبحث عن البدائل ودراسة هذه البدائل وتقيمها وإختيار البديل والحل الذي يكون اقل تكلفة من
- مراعاة خطوات حل المشكلة وإتخاذ القرارات وتتمثل في تحديد المشكلة والبحث عن البدائل ودراسة هذا البدائل وتقيمهاواختيار البديل الذي يكون اقل تكلفة من النحية المادية والبشرية ويحقق الهدف وتنفيذ القرار ومتابعته .
- الحرص على العاملين في المؤسسة والخر بأدائهم ومقتراحتهم فغن المشاركة في إتخاذ القرارات تساعد على جمع الحقائق اكثر من الموضوع المدروس وتقوي جانب الرشد في القرار المناسسب لدى العاملين .
- مراعاة البيئة الداخلية في المؤسسة المتمثلة في القيم والإتجات السائدة في المؤسسة والقوانيين والأنظمة والسياسات والإجراءات الفرعية وكذلك مرعاة البيئة الخاريجية المتمثلة في القوى والعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية .
- تجنب اخطاء معينة يقع فيها متخذ القرار مثل النظر وجمود الفكر والإعتماد بأن المستقبل تكرار كماضي بسيط والإعتماد التام على خبرات الإنسان الماضية والإيمان بأفكار مسبقة عن الأخرين والتخوف من القيام التجاري .
- تجنب للأحجام عن إتخاذ القرارات وقد يعود اسباب الأحجام ألى معرفة كفاءة أو خوفه من إتخاذ القرار أو حداثة في العمل .
- إستخدام وسائل تكنولوجية إدارية حديثة في القرارات الإستراتيجية والممهد مثل بحوث العمليات ونظم دعم القرار

مكونات القرار الرشيد :

في هذا المقام ننتاقش في مدخلين المدخل النظري لصناعة القرار الذي يعتمد على الخبرة السابقة و البعيدة و الحكم الشخصى لصانع القرار دون اي محاولة لتعريف المشكلة الداعية للقرار وعدم تحديد بدائل تمكن من الوصول للحل السليم للمشكلة المطروحة المدخل الثاني هو المدخل العلمي الذي فية تحدد المشكلة ومن ثم تحليلها وتحدد البدائل الممكنة وأختيار البديل الأمثل من بينها مراعاة عدة متغيرات :

- عنصر المخاطرة وضرورة الموازنة بين المخاطر لايمكن تقديرها
- العنصر الأقتصادي ومراعاة تكلفة كل المدخلات القرار واعتماداعلي التقديرات للأرقام النقدية المتوقعة او استحدام معيار النقود كوحدة قياسية والغرض هو تقليل التكلفة
- عنصر الوقت الذي يمثل استراتجية في صناعة القرار واتخاذه وتنفيذه والوقت مهم للغاية في صناعة القرار لان المعلومات التي تدخل في صناعته تتأثر بالوقت المناسب لها و الذى تكون فيه المعلومات والبيانات جاهزه قبل انا يحدث تغير
- عنصر الموارد البشرية التى يجب ان تحددبدقة من حيث مهارتها وقدراتها وتدريبها حتي يتم الحصول علي معرفة كل جوانب صناعة القرار لكي نضع قرار يجب ان تمر هذة المرحلة بعدة مراحل عدة طرق منها صنع القراربصفة جماعية صنع القرار يجب الابتكارية والتوسعية هذا يعني انه تتوفر لصانع القرار حرية واسعة في الاختيارات ونجد ان صناعة القرار تتأثر بظروف التأكد وبعوامل داخلية و القرارت لتقف بها عملية متكررة مستمرة في الحياة الفرد او المشروع او الدوله وترتبط القرار بالمجهود الزمنية المبذولة فية وكفاءه المعلومات الداخلة فيه هذة العناصر هي التي تحدد جودة وقبول القرار حيث نجد قرارات تتضمن جة عالية لكن القبول لتنفيذها متحفظا و احياناً تكون ذات جودة منخفضة وذات قبول عالياً [1]

[1] أ / د. عبدالباري دره .د/ محفوظ جوده (مرجع سابق)ص 345

انواع القرارات:

- القرار الرشيد :هو القرار المبني علي بيانات ومعلومات ومعطيات أولية وواضحة ودقيقة ومؤكدة وشاملة ومرتبطه بالبيئة
- القرارالعشوائي:هو القرار الذى يعتمد أساسا علي تطبيق المعلومات الماضية وافتراض نفس معدلات التغير الماضية
- القرار الجزافي:هو القرار الذى لايستند الي معلومات او منطق وتكون نتائجة أسواء ماتكون علية النتائج [1] .
- يمكن تقسيم القرارات من المجهود الذى يبذل في اتخاذها إلي قرارات لاتحتاج الي جهد ذهني و قرارات غير مبرمجة تحتاج إلي ذهني
- من حيث الأهمية إلي قرارت إستراتيجية وتكملية وتكون القرارت الإستراتيجية قرارات تبحث فيها بدائل عدة طويلة المدى اماالتكملية تكون البدائل محدودة وقصيرة المدى
- من حيث الجهة المتخذة للقرار إلي قرارت تنظيمية التى يتحذها المدير والتي اتخاذها علي اساس شخصي
- من حيث طريقة اتخاذها الي قرارات ديمقراطية حيث يشترك فيها العاملين او بيروقراطية حيث يحكم المدير سلطة اتخاذ القرار
- من حيث مجال العمل إلي قرارت الأدارية او مالية او قرارت تتعلق بالأنتاج
- **من حيث توفر درجة المعلومات إلي :**

- القرارت في حالة التأكد بعض القرارت تكون المعلومات بها لدي متحذى القرار كاملة غير منقوصة ليتخذ المدير القرار بدرجة كبيرة من الثقة
- القرارت في حالة المخاطرة في هذة الحالة تتوفر لدى المدير بعض المعلومات المنظمة و الحالات المتوقعة ونسب أحتمال حدوثها

[1] د. محمد على احمد الطويل (الأدارة المعاصرة) اكادمية الدراسات العليا طرابلس لنشر القاهره – لندن الطبعة 1997 ص219

- القرارات في حالة عدم التاكد يتخذ النوع عند عدم توفر معلومات فيها تتعلق بالحالات المتوقعة ولاينسب احتمال حدوثها [1]

خطوات عملية اتخاذ القرار :

- **تحديد المشكلة :** [2]

فعمليا لاتوجد في الحياة مشكلة تاتي بنفسها طالبة اتخاذ القرار بشأنها فمثلا ان الادارة قد ترى ان المشكلةهي اصطدام الشخصيات بينما المشكلة الحقيقية هي ضعف الهيكل التنظيمي او قد ترى ان المشكلة تتعلق بتكاليف التصنيع وتبدأ في برنامج لتخفيض التكاليف بينما تكون المشكلة الحقيقية هي سؤ التصميم الهندسي او ضعف تخطيط المبيعات وبالتالي فإن المهمة الإولي في عملية اتخاذ القرارات هي العثور علي المشكلة الحقيقة وتحديدها

- **جمع المعلومات و الحقائق وتحليل المشكلة:-** [3]

اذ ان بعض تشخص المشكلة لابد من جمع المعلومات المتعلقة بها و قد يجمع الباحث الكثير من المعلومات ،إلا انه يبقي بعيدا عن ادراك المشكلة لعدم علاقة هذة المعلومات بها

- البحث عن البدائل: [4]

ايجاد الحلول الممكنة للمشكلة وقد يكون هنالك اكثر من حل أو اكثر من قرار

- تقييم البدائل: [4]

يعبر عن تقييم سريع لهذا البديل في ضوء تجربته السابقه معه

---

[1] أ. د . عبد البادى دره د.محفوظ جودة (أساسيات في الأدارة المعاصرة) جامعتي الأسراء والشرق الأوسط جامعة العلوم التطبقية - دار وائل لنشر الطبعة الثانية 2012م ص ص 332،333

[2] د. جميل أحمد توفيق (إدارة الأعمال, مدخل وظيفي) جامعة بيروت العربية 2009م ص 113

[3] د.مهدى حسن زويلف ((الأدارة نظريات ومبادئ)) عمان - دار الفكر للطباعة والنشر عمان - جامعة فيلاوليفيا الأهلية الطبعة الاولي 2001م ص 85

[4] د. زكي مكى إسماعيل ((مبادئ الأدارة)) جامعة النيلين 2009م ص 254

[5] د. سعاد نائف برنوطي ((اساسيات إدارة الأعمال)) جامعة كاليفورنيا لوس انجلوس - الطبعة الأولى 2001م - الطبعة الثانية 2003 ص 389

❖ تنفيذ القرار : [1]

علي المدير ان يضع خطة لتنفيذ القرار وان يبادر الي تنفيذه لان الموقف و الوضع قد قد تيغيرات ،وبذلك يصعب تنفيذ القرار ،وقد يقوم المدير بتنفيذ الاقرار وقد يكلف آخرين تنفيذه .

أهمية عملية اتخاذ القرار :-

- ترجع اهمية القرارت الي ارتباطها بالإنسان ونشاطه اليومي بتحقيق اهدافه التي ينشرها
- و تظهر اهميتها ايضا في نطاق الاسرة والمجتمع وهنالك قرارات ترتبط بالترتيب وكل أمور حياة الفرد ويتخذ الفرد مجموعة من القرارات خلال يومه العادي تتعلق بتفاصيل حياته اليوميه
- وهكذا فالمشاكل اليومية التي تعترض المدير تحتاج الي قرارات حلها
- وعادة ماتحدث مستجدات اثناء التنفيذ نتيجة التغيير في الظروف المحيطة واختلافها عند التوقعات السابقة عند مرحلة التخطيط
- وبالتالي يحتاج الأمر للتكيف مع ظروف الجديد وهذا التكيف مع الواقع الجديد يحتاج من المدير اتخاذ قرارات جديدة تجعلة قادرا علي الإستجابة للمتغيرات الجديدة وبما يمكنة من تحقيق أهدافة المنشودة
- ولا شك ان استجابة المدير عند اتخاذه لقرارات جديدة تتفاوت طبقا لمستوى الحدث بدءا بالحدس والتخمين إلي الإعتماد علي الآخرين إلي اتباع خطوات مرحلية
- وبنفس القدر تاتي أهمية القرارات بالنسبة للمنظمة للمنظمه وبكل مستوياتها سواء كانت منظمات عالمية أو تجارية أو صناعية أو خدمية

[1] عبد البادي درة د.محفوظ جودة ((الأساسيات فى الأدارة المعاصرة)) الخرطوم - جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا - دار وائل للنشر الطبعة الثانية 2012م ص 337

- ويمكن ملاحظة أهمية القرار من خلال القرار الامريكي بغزو العراق وماتبع هذا القرار من تبعات وقرارات مكملة
- وماتبعه من تأثيرات علي المستوي العالمي والإقليمي والمحلي
- وقد اثر هذا القرار في كثير من الإنشطة الصناعية والتجارية والحزمية علي المستوي العالمي والمحلي والإقليمي فمثلا عند القيام الحرب نشطت صناعات بعينها لتوفير بعض السلع التي تطلبتها عملية الغزو كالصناعات التي تنتج مواد الوقايه من اثر الغاز الكيميائي لإنتاج اجهزة واقية أو كمامات أو طفايات الحريق

مفهوم الإستثمار:-

الإستثمار هو استثمار الأموال في اصول يتم الأحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل ان يتحقق من وراء هذة الأموال عائدا في المستقبل [1]

يقصد بالإستثمار التضحية بمنفعه حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك حالي ذلك بقعد الحصول على منفعه مستقبلية.[2] .

الإستثمار هو امتلاك اصل من الأصول علي امل يتحقق من ورائة عائدا في المستقبل[3]

الإستثمار هو التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو إستخدامات تؤدى الي انتاج سلع وخدمات الي اشباع الحاجات الأقتصادية للمجتمع [4]

الإستثمار هو تنمية المال وزيادته وتشغيله في ضوء ضوابط الشريعية الأسلامية [5]

الإستثمار هو قيمة الأنتاج الجاري في السلع الرأسمالية وقيمة مايضاف الي المخزون السلعي من السلع النهائية .

---

[1] د. محمد صالح الحناوي د.فريد مصطفي (الأستثمارفي الأسهم والسندات)الإسكندرية - الدار الجامعية لنشر الطبعة 2003م ص7

[2] د.محمد مطر (إدارة الأستثمارات) مؤسسة الوراق الأردن –عمان –الطبعة 1999ص9

[3] د. منير أبراهيم هندى (أساسيات الأستثمار الأوراق المالية)المغرب - جامعة طنجا - توزيع المعارف - الطبعة 2003م ص5

[4] ناظم محمد نوري طاهر فاضل (أساسيات الأستثمار العينى والمالى) جامعة العلوم التطبيقية- الطبعة 1999- ص51

[5] د.عبد المطلب عبد الحميد(اقتصاديات الأستثمار والتمويل الأسلامى) الدار الجامعية 2014م ص185

الإستثمار هو التخلي عن الأموال التى يمتلكلها الفرد في لحظه زمنية معينة ولفتره من الزمن بقعد الحصول علي تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحاليه للأموال المتثمره .[1]

ويرى الباحثون أن الإستثمار هو إمتلاك أصل من الإصول على أمل تحقيق عائد في المستقبل .

أهمية الإستثمار:- [2]

ترجع أهمية دراسة الإستثمار الي حاجه كل فرد الي إمتلاك الخبره الكافيه التى تمكنه من تحقيق عوائد بالمقارنه بمستوى المخاطر الذى يكون علي استعداد للتحمله بالتالي فان اللالمام بمبادئ الإستثمار وأسس إدارة المحافظ الإستثمار فرصة أكتساب المهارات في مجال يساعد على الالتحاق بالعديد من الوظائف المتاحه فى المؤسسات الماليه المختلفه فنجد ان بنوك الإستثمار للاشتراك في عمليات البيع وفي اتمام عمليات الأندماج او الأستحواذ وبالإضافة الي ماسبق تحتاج كل من شركات السمسره التجارية وشركات التامين الي خدمات المحللين الماليين الذين يقومون بتحليل الاوارق المالية للتعرف على عدالة سعر الورقة المالية كما تحتاج الى خبراتهم بيوت السمسره بعرض اعداد التقارير التى تقدم للعملاء للمساعداتهم علي اتخاذ قرارات بيع وشراء الأوراق المالية المختلفة أما البنوك وشركات التامين فتمتلك وتدير محافظ إستثمارية وتحتاج صناديق الإستثمار الي المحللين الماليين لتقيم الأوراق المالية المتاحة واتخاذ قرارات البيع والشراء يلاحظ ان دراسة مجال الإستثمار يساعد علي الالتحاق بعدد كبير من الوظائففي قطاع المنشأت المالية

(1) أ .د تامر علوان المصلح (تقييم قرارات الأستثمار) دار الأيام لنشر والطبعة 2015 ص15
(2) د.شقيري نوري موسى د.صالح طاهر د.وسيم محمد حداد د.مهند فايز الرويكات (إدارة الأستثمار) دار المسيرة للنشر - الطبعة الأولي 2012م ص18

يمكن تلخيص اهمية الإستثمار في نقاط التالية :- [1]

- زيادة الدخل القومي
- خلق فرص عمل
- دعم عملية التنمية الأقتصادية
- زيادة الأنتاج ودعم الميزان التجاري

أهداف الإستثمار :- [2]

- تقديم خدمة معينة للجمهور
- تنمية قطاع معين من القطاعات الإقتصادية
- محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة
- مكافحة البطالة
- تحسين وضع ميزان المدفوعات

ومن الأهداف الرئيسية للإستثمار :-

- **المحافظة علي رأس المال المستثمر :-**

كل مستثمر يهتم بالحفاظ علي رأسماله بالدرجة الاولى فهو يسعي إلي دعم تبريد ثروته ولهذا فإنه يحاول ان يوجه أستثماراته وفقاً لذلك

- **تحقيق اقصى عائد ممكن:-**

يمثل الربع أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن امواله ووضعها في حوذة اشخاص آخرين قد يكونون بنكا او مصنعا او مزرعة ولاشك في ان العائد الذي يحصل علية المستثمر بشكل احد اهم المعاييرالتى يتحذ بموجبها المستثمر قراره في الإستثمار في مشروع دون آخر اي ان المشروع الذى يحقق له قدر اكبر من الارباح

---

[1] د.جريدة المصباح – الصفحة الألكترونية (أفاق إستراتيجية الأستثمار) 2003 ص33

[2] د. مروان شموط د. كنجو عبود كنجو (أسس الأستثمار) جمهورية مصر العربية –القاهر- الطبعة الثانية 2016م ص ص 56,57

هو المشروع المفضل للمستثمر وعلي هذا يتم ترتيب بدائل الإستثمار وفقاً لمقدار العائد الناجم عن كل نوع من هذة البدائل.

- **تعظيم القيمة السوقية للأسهم :-**

يعد من المعايير الهامه في الحكم علي اداء المنشأت والشركات المساهمة ذلك لارتفاع القيمة السوقية لاسهم المنشات يشير الى نجاح هذة المنشاة في السوق ونجاح الأدارة القائمة على هذة المنشاة ويقصر بهذا الهدف ان يزداد الفرق بين القيمة الأسمية للاسهم العادية وقيمتها في السوق عند البيع . فمن المعلوم ان المنشات تصدر لدى تأسيسها اسهما بقيمة منخفضة ثم تبدأ عملها ومع تطور نشاط المنشاة ونجاحها في اعمالها وتزداد ارباح هذة المنشأة .

- **تحقيق السيولة :-**

يقصر بتحقيق السيولة للمستثمر ان يتوفر بحوزته نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم او هي قدرته علي الدفع او قدرته على سداد الالتزامات المترتبة علية في وقت استحقاقها او قدرته علي تحويل مابحوذته من اصول الى نقدية بدون خساره من اجل تجنب المشاكل الناجمة من عدم السداد و يختلف العديد من الأقتصاديين حول مفهوم السيولة فيما اذا كانت تمثل هدفاً ام وسيلة لتحقيق الهدف ام انها قيد على تحقق الاهداف المتمثلة في تحقيق الارباح وتعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للمنشاة وهنا نشير الي ان السيولة النقدية تمثل هدفاً تكتيكيا وقصير الاجل للمستثمر وفي الوقت نفسه قيدا علي تحقيق الهدف الإستراتيجي

الإستثمار غير العقلاني لراس المال المتاح:-

قد تكون هذه الاهداف من اجل النفع العام كالمشروعات العامة التى تقوم بها الدول او من اجل تحقيق عائد او الربح كالمشروعات الخاصة ومن الاهداف ايضا :-

- تحقيق عائد مناسب يساعد علي استمرارية المشروع
- المحافظفة علي قيمة الاصول الحقيقية

- استمرارية الحصول علي الدخل و العمل علي زيادته
- ضمان السيولة اللازمة

مقومات الإستثمار :- [1]

تمثل عملية اتخاذ القرارات في الإستثمارات الأتجاهات الحديثة في الفكر المالي والإستثماري هي تنطوئي علي تحديد نوعية الأصول التي يجب ان يمتلكها المشروع سواء كانت اصولا ثابتة ام الأصول متدوالة كالنقدية والبضائع والأوراق المالية كما تهتم قرارات الإستثمار بكيفية توظيف هذة الأصول لتحقيق عائد ممكن واقل مخاطر.

من اجل التوصل للقرار الإستثمار فان علي المستثمر :-

1. ان يضع جميع البدائل المتاحة
2. ان يقوم بدراسة هذه البدائل وتحليلها
3. ان يقارن بين هذة البدائل من خلال دراسة لها
4. ان يختار البديل الأمثل
5. ان يضع البديل الامثل موضع التطبيق

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتحاذ قرار وتتوقف نوعية اتخاذ القرار علي هذة المواقف وطبيعتها

تمثل عملية اتخاذ القرارات في الإستثمار الحديث وهي تنطوي علي تحديد نوعيه الأصول التى يجب ان يمتلكها المشروع سواء كانت اصولا ثابتة ام اصولا متداوله كما تهتم قرارات الإستثمار بكيفية توظيف هذه الأصول علي نحو امثل لتحقيق اقصي عائد واقل مخاطر .ولايختلف القرار في طبيعته عن اي قرار ومن اجل التوصل للقرار الإستثمار فان علي المستثمر:- [2]

- ان يضع جميع الدائل المتاحة

---

[1] د. محمد مطر (إدارة الأستثمار والأطار النظرى والتطبيقات العلمية) عمان – دار وائل للنشر والتوزيع -2004م ص37

[2] د.محمد فاتح محمود بشير المغربي (التمويل والأستثمار في الأسلام) عمان - دار الجنان لنشر والتوزيع عمان ص ص151،152

- ان يقوم بدراسة البدائل
- ان يقارن بين هذة البدائل
- ان يختار البديل الامثل
- ان يضع البديل الأمثل موضع التطبيق

انواع الإستثمار:-

الإستثمار المالي :- هو شراء او بيع ادوات الإستثمار مثل الأسهم والسندات وشهادات الأيداع التى تعرف بالأوراق المالية وهو صف الإستثمار بانة استثمار غير حقيقي لانه يخلق طاقة انتاجيه جديدة بل هو عبارة عن استهلاك جزء من لانه يخلف طاقه قائمة اصلا فان الشراء الأسهم اول مرة يعد إنتصاراً حقيقياً ليس مالياً لأن شراء الأسهم لأول مرة ادى الى تأسيسس شركة غير موجودة أصلاً مما ادى الى زيادة في الطالة الاناجية.

الإستثمار الحقيقي :- هو اي استثمار يهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع بمعنى اخر هو كل شي يؤدي الى زيادة في الدخل القومي الاجمالي من هنا فإن استخدام الموارد الاقتصادية او استغلالها بشكل يضيف سلعاً وخدمات جديدة يعتبر الإستثمار بالمعنى الاقتصادي هو الإستثمار الحقيقي [2] .

الإستثمار قصير الأجل :- تشمل الإستثمارات قصيرة الأجل كلا من الودائع الزمنية والاوراق المالية والتسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل وتختلف منهجيه تضم الإستثمارات عن الإستثمارات طويلة الأجل

الإستثمار طويل الأجل :- تشمل الإستثمارات طويلة الأجل الأصول والمشاريع الإستثمارية التى تؤسس او تقضتي بفقد الأحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة ويكون من الصعوبه احيانا تحويلها الي نقدية ولو عن طريق البيع ويكون الهدف الحصول علي تدفقات نقدية يضمن المستثمر من خلالها استرداد راس المال في زمن معين مع ضمان معدل من الدخل وينطبق هذا الوضع علي كل الإستثمارات المحلية والخارجية من

[2] د. شقيري نوري موسى د.صالح طاهر الزرقان د.وسيم محمد حداد د .مهند فايز الرويكات (مرجع سابق) ص26

المجالات الإستثمار طويلة الأجل والمشروعات العقاريه التي لاتؤسس بقعد البيع والفنادق والمصانع والارض الزراعية ومشروعات النقل وغيرها من المشروعات المماثلة .

تصنيف الإستثمار وفقاً للعائد الناجم منها:- [1]

- استثمارات ذات عائد ثابت :- كان يقوم المستثمر هنا بالاكتتاب في اوراق مالية ثابتة الدخل كالشركات والأسهم
- استثمارات ذات عائد متقلب :- هنا يكون العائد متغيرا من فترة لاخرى او مشروع لاخر كان يقوم المستثمر بالاكتتاب في اسهم عادية

وفقاً لقطاعات الإستثمار :

- الإستثمارات في قطاع الأعمال العام :- يشمل الهيئات العامه ذات النشاط الانتاجي ذات سواء كان سلع او خدمات
- الإستثمار في قطاع الأعمال المنظمة:- يشتمل علي الشركات المساهمة والتوصية سواء كانت تابعه للدوله ام القطاع الخاص
- الإستثمار في قطاع الأعمال غير المنظمة :- يشتمل هذا القطاع علي الشركات الأشخاص من تضامن وتوصية
- الإستثمار في قطاع الجمعيات التعاونية
- الإستثمار في قطاع الخدمات العامه
- الإستثمار في قطاع الأفراد
- الإستثمار في الوسطاء الماليين
- الإستثمار في قطاع البنوك

[1] د. مروان شموط د.كنجو عبود ((أسس الأستثمار)) الشركة العربية المتحدة لنشر والتوزيع الطبعة الثانية 2016م ص ص 18،18

الإستثمارات المحلية :- هي جميع الفرص المتاحة للأستثمار في السوق بغض النظر عن اداه الإستثمار المستعملة

الإستثمارات الخارجية :- وهي جميع الفرص المتاحة للأستثمار في الأسوق الأجنبية مهما كانت ادوات الإستثمار المستعملة وتتم هذة الإستثمارات بشكل مباشر او غير مباشر

خطوات الإستثمار :- [1]

تحليل الأوراق المالية :- يشير التحليل الأوراق المالية الي الخطوة في عملية اتخاذ القرارات الإستثمارية حيث يتم تقيم وتحليل الأوراق المالية وتحتاج عملية تقييم الأوراق المالية الي دراسة خصائص الإستثمارات المختلفة والعوامل التى تؤثر عليها هنا لابد من ملاحظة ان عملية التقيم تزداد درجة صعوبتها بالنسبة للأسهم العادية بصفة خاصة كذلك فإن المستثمر يجب ان يأخذ في الأعتبار مدى كفاءة السوق ففى السوق الكفء يؤدى وصول المعلومات الى سرعة استجابة الأسعار لهذة المعلومات . وهناك مدخلتين أساسين لتحليل الأوراق المالية مدخل التحليل الفني والتحليل الأساس ،التحليل الفنى يشير الى دراسة الأسعار التاريخية للأسهم اما الأساسى يشير الى او يعتمد على محاولة التوصل الي القيمة المالية بجميع التدفقات النقدية التى توقع الحصول عليها.

إدارة محفظه الاوراق الماليه :هى اختيار مجموعه من الاوراق الماليه لتتم عمليه ادارتها كوحده استثماريه واحده اى محفظه الاوراق الماليه على تحقيق اهداف المستثمر اى تعظيم العائد وتخفيض المخاطر وتتضمن اختيار عناصر المحفظه من حيث انواعها ومن حيث نسب الاموال المستثمره في كل منها بالمقارنه باجمالى ثروه المستثمر ويتوقف نجاح الإستثمار فى الواقع على عمليه مراجعه المحفظه بشكل دائم لتحديد متى وكيف يجب ان يتم تغير عناصر المحفظه من حيث تغير اهداف المستثمرين من ناحيه كما تتغير اسعار الاوراق الماليه من ناحيه اخرى وتشمل عمليه اداره المحافظ بناء

[1] د. محمد صالح الحناوى د.نهال فريد مصطفى د. جلال ابراهيم العبد (مرجع سابق) ص ص ص 12،11،10

المحفظه ومراجعتها لابد ان تتم بصفه مستمره سواء كان المستثمر يتبع استراتيجيه الإستثمار السلبيه ام استراتيجيه الإستثمار النشطه . وتشيرالاسترتيجيه السلبيه الى اختيار الاصول المختلفه التى سوف يتم الإستثمار فيها مع تحديد نسبه الاموال المستمره فى كل منها مع الابقاء على هذه المحفظه الماليه دون تغير يزكر ،ولكن حتى فى ظل استراتيجيه الإستثمار السلبيه سوف يجد المستثمر نفسه مدفوعا نحو التغير بسبب الضرائب .اما استراتيجيه الإستثمار النشطه فتشير الى قيام المستثمر بتعديل تشكيله الاصول ومقدار الاصول المستثمره فى كل منها بصفه مستمره وذلك بغرض تحقيق عوائد اضافيه .وترتبط المفاضله بين الاستراتيجيه السلبيه والنشطه بمفهوم كفاءه السوق ارتباطا قويا .فالمستثمر الذى يؤمن بكفاءه السوق سوف يتمسك باتباع سياسه الإستثمار السلبيه طالما انه مقتنع بصعوبه ايجاد اوراق ماليه مسعره تسعيرا بالتالى الحد من الوقت والجهد والموارد اللازمه لتحليل الاوراق الماليه طالما ان اسعار هذه الاوراق سوف تعكس جميع المعلومات المتاحه فى السوق الكفء .اما المستثمر الذى لايعتقد فى كفاءه السوق سوف نجده حريصا على اتباع الاستراتيجيه النشطه من خلال البحث عن الاوراق الماليه ذلك الخلل السعرى فى محاوله للاستفاده من الفاصل الزمنى الزمنى الذى تستغرقه عمليه استجابه اسعار السوق للمعلومات الجديده وهوانية م يميز السوق غير الكفء .هذه المجموعه من المستثمرين تتحمل تكاليف مرتفعه تتمثل اساسا فى تكلفه المعاملات وتكلفة تحليل الاوراق المالية ولكنها تعتقد في امكانية تحقيق عوائد غير عادية تفوق هذه التكاليف الاضافية .

وهكذا تتضح الخطوات الأساسية لعملية الإستثمار والتي لابد ان ترتبط في النهاية بالتقييم الدوري لاداء المحفظه وفقاً لمجموعة من المعايير وذلك للحكم علي مدي كفاءة المحفظة سواء من حيث البناء او التشكيل او من حيث الأدارة.

العوامل المؤثر على الإستثمار :- [1]

حتي بتحقيق الإستثمار لابد من دراسة العوامل المؤثرة عليه والمحيطة في بيئة الإستثمار الخارجية والداخلية بهدف الحفاظ على قيمة الاموال المستثمرة ويمكن ايجاز هذة العوامل في الاتي :-

الاستقرار السياسي :-

يلعب الاستقرار السياسي دورا كبير علي الإستثمارات و المستثمرين داخل البلد المعني ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة الي اخرى . وعلى المستثمر ان ياخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول اضافة الي العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والإجتماعي .

الاستقرار الأقتصادي :-

ويمكن دراسة الاستقرار الأقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحققه من الناتج الاجمالي والتوازن الداخلي والخارجي اي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة ومدي اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الحكومات بهذا الشأن ودور القطاع الحكومي والخاص.

معدل اسعار الفائدة :-

يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصوره عامة و علي الإستثمار بصوره خاصة من حيث تكلفة الإستثمارات وعوائد ها وان معدل الفائدة هو سعر رأس المال والتمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك اي التعويض عن الاستهلاك بشكل اموال اضافية تدفع في المستقبل و تتأثر اسعار الفائدة يحملة عناصر اهمها مقدار العرض والطلب للاموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك ودرجة المخاطرة ومدة الإستثمار وتكلفة التمويل ودرجة المنافسة وطبيعة السياسة النقدية المطبقة بهذا الشأن.

[1] د. دريد كامل الشبيب ((الأستثمار والتحليل المالي)) الأردن - عمان - دائرة المكتبة الوطنية – الطبعة العربية 2009م ص55

الدخل القومي:-

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الإستثمارات واهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزع الدخل القومي وإنعكاس ذلك علي متوسط الدخل الفردي. حيث كلما كبر حجم الدخل ادي الي ارتفاع الميل الحدي ويؤدي ذلك الي خلق استثمارات ذات طاقات انتاجية واسعة وكلما زاد نمو الدخل القومي يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلى للمجتمع اضافة الي زيادة الادخارات وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الإستثمارات مما يعكس علاقة طردية بين الإستثمار والدخل القومي.

معدلات التضخم :-

التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الاسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي وان ارتفاع معدل التضخم ما هو ادوات يؤثر سلبيا علي الإستثمار لانه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الاعمال يؤدي الي عدم معرفة المستثمرالحالة التي يكون عليها في المستقبل او الاموال المستثمرة ويرفع درجة المخاطرة لانه يؤدي الي الارتفاع العام في الاسعار وإنخفاض القوة للنقود ويؤثر علي تحديد القيمة الحالية والحقيقية للدخل والارباح ويؤثر على القيمة الحقيقية لرأس مال المستثمر ممايؤدي الى إنخفاض الرغبة في الإستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم .

توفر البنى الارتكازية والانفتاح الإقتصادي:-

ان توفر البنى التحتية الضرورية للانشطة الإستثمارية وخاصة الانتاجية منها يعد من اهم العناصر المؤثرة على الإستثمار والمقصودة بالبني التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات والانترنت والموانى والكهرباء والماء ونظام مالي ومصرفي منظور وشامل سوق مالي كفوء وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية كذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دوراهما في زيادة معدلات الإستثمار وخاصة الاجنبية منها .

ادوات الإستثمار:- [1]

-الأوراق المالية :-

تعتبر من ابرز ادوات الإستثمار في عصرنا الحاضر وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لاتتوفر في ادوات الإستثمار الاخرى وتحتلف الاوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا :-

فمن حيث التى ترتبها لحاملها منها ما هو ادوات مكتبية مثل الاسهم بانواعها والتعهدات كما ان منها ما هو ادوات دينمثل السندات وشهادات الاداع وغيرها .ومن الدخل المتوقع منها اوراق مالية متغيرة الدخل كاسهم الذى يتغير نصيبه من الربح من سنه لاخرى ومنها ما هوثابت الدخل كالسند الذى يتحدد كبونه بنسبه ثابته من قيمته الاسمية .

كما تختلف الاوراق المالية في درجة الامان التي تتوفر لحاملها فالسهم الممتاز مثلا يوفر لحامله امانا اكثر من السم العادي ولكن ايا منها اقل امانا من السند المضمون بعقار لان الاخير يوفر لحامله حق حيازة الاصل الحقيقي الذى يضمن السند في حالة توقف المدين عن الدفع .

مزايا وعيوب الإستثمار في الاوراق المالية:

(1) الاوراق المالية اسواق على درجه عالية من الكفاءة والتنظيم فلما تتوفر لادوات الإستثمار الاخرى .

(2) تكاليف المتاجره بالاوراق الماليه تكون عادة منحفضفه بالمقارنه مع تكاليف المتاجره بادوات الإستثمار الاخرى .

(3)تتمتع الاوراق الماليه بخاصية التجانس فاسهم شركه معينة او سنداتها غالبا ما تون متجانسة في قيمتها وشروطها .وهذا يسهل ايضا من عملية احساب معدل العا ئد المحقق من كل ورقه مالية [1]

[1] د. محمد مطر (مرجع سابق) ص ص 66،67

العقارات [1]

هذا النوع من الإستثمار يمكن مشاهدته على حقيقه ويعد من الإستثمارات المربحه والمقبوله من قبل مجموعه صغيره من المستثمرين الخبرا في هذا المجال وتحتاج الى راس مال كبير وياتي الإستثمار في العقارات بالمرتبه الثانيه من بين ادوات الإستثمار الاخرى كون العقارات متاحه بشكل واسع للمستثمرين اضافة الى المزايا التى يتمتع بها الإستثمار في العقار واكثر انواع الإستثمارات العقارية في شراء المنازل ويكون عادة الدفع بالاجل لسنوات تتراوح بين 10–20 سنه والنوع الثاني من الإستثمار العقاري هو شرا الاراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل والحصول على الارباح ولكن على المستثمر ان ياحذ بظر الاعتبار العمولات والرسوم والضرايب المدفوعه عن عمليه الشراء وعدم امكانية البيع بالسعر المطلوب من المستثمر لان هذا النوع من الإستثمار يتصف بانخفاض سيولته مقارنه بالاوراق الماليه وقد تسنح الفرصه للمستثمر بتطوير الإستثمار .

وهنالك شكلان للاستثمار في العقار :

1/الإستثمار المباشر :نقصد بذلك شراء العقار الحقيقي اي شراء اراضي اومباني او شقق من قبل النستثمر مباشرة ويقوم بادارتها من قبله

2/الإستثمار غير المباشر :عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري او المشاركة في محفظه ماليه لاحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات او الإستثمار في المنتجعات السياحيه

خصائص الإستثمار في العقار :

1/يتسم الإستثمار في العقار بارتفاع درجة الامان على الاموال المستثمره حيث يتم حيازة الاصل ويسجل باسمه ويتمتع بحرية التصرف الكاملة به .

[1] د دريد كامل الشبيب (مرجع سابق) ص ص 55،56

2/لتشجيع الإستثمار في العقارات تمنح اكثر دول العالم مزايا واعفاءات ضريبية للمستثمرين في العقارات .

3/يمكن الحصول على عوائد مرتفعة نسبيا نتيجة[1] الإستثمار في العقارات اذ تتم الاستفادة من مزايا المتاجرة بالملكية وكان الإستثمار مبني على دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وحسن التنبؤ

السلع :- [(1)]

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصاديه خاصه تجعلها اداه صالحه للاستثمار لدرجه ان اسواقا متخصصه قد تكونت للبعض منها على غدار بورصات الاوراق الماليه .ويتم التعامل بين المستثمرين فى اسواق السلع عن طريق عقود خاصه تعرف باسم العقود المستقبليه وهى عقد بيع بين طرفين منتج السلعه ووكيل او سمسار غالبا ما مكتب سمسره يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليمه كميه معينه من سلعه معينه بتاريخ معين فى المستقبل مقابل حصوله على تامين او تغطيه تحدد بنسبه معينه من قيمه العقد وتشبه المتاجره بالسلع المتاجره بالاوراق الماليه فى كثير من الوجوه اذن لكل منهما اسواقا متماثله الى حد كبير فيما عدا ان الاوراق الماليه سوقا ثانويا لايتوفر مثيل له للسلع ،كذلك يتمتع الإستثمار فى السلع بدرجه عاليه من السيوله كالإستثمار فى الاوراق الماليه كما ان اسعار كل منهما تكون معلنه فى السوق ولاتخضع لاى مساومه كما يحدث فى مجالات الإستثمار الاخرى عموما حتى لسلعه معينه سوق متخصصه لابد من توافر حد ادنى من الشروط نلخصها فى :-

1. ان تكون السلع متجانسه
2. ان تكون قابله للترتيب او التصنيف فى درجات او اصناف حسب جودتها
3. ان تسود السلعه منافسه كامله تحد من نشؤ الاحتكار

---

(1) د. محمد مطر(مرجع سابق) ص ص 69،70

4. ان يتم التعامل بالسلعه فى صورتها الاوليه او نصف المصنعه

ويتم التعامل فى سوق السلع فى الغالب عن عن طريق مكاتب سمسره متخصصه تتولى تنظيم المتاجره فيها .تتصف عمليه المتاجره بالسلع بشكل عام بالخواص التاليه :-

- درجه المخاطره التى يتعرض لها المستثمر فى السلع تكون عاليه نسبيا بالمقارنه مع ادوات الإستثمار الاخرى

- يترتب على ارتفاع درجه المخاطره فى المتاجره بالسلع نمو روح المضاربه لدى المستثمرين فيها

المشروعات الاقتصاديه:-

تعتبر المشروعات الاقتصاديه من اكثر ادوات الإستثمار انتشارا وتنوع انشطتها ما بين صناعى وتجارى وزراعى كما ان منها ما يتخصص بتجاره او صناعه السلع ومنها م يتخصص بتجاره او صناعه الخدمات والمشروع الاقتصادى من ادوات الإستثمار الحقيقيه لانه يقوم على اصول حقيقيه كما ان تشغيل هذه الاصول معا يودى الى انتاج قيمه مضافه تزيد من ثروه المالك وتنعكس فى شكل زياده على الناتج القومى .

من خصائص الإستثمار فى المشروعات الاقتصاديه:-

1) يحقق المستثمر فى المشروعات الاقتصاديه عائدا معقولا ومستمرا لذا يعتبر المشروع الاقتصادى من انسب ادوات الإستثمار ذات الدخل المستمر
2) يتوفر للمستثمر فى المشروعات الاقتصاديه هامش كبير من الامان
3) توفر المشروعات الاقتصاديه للمستثمر ميزه الملائمه اذ يختار المستثمر من المشروعات م يتناسب مع ميوله وتخصصه .
4) يودى الإستثمار فى المشروعات الاقتصاديه دورا اجتماعيا اكبر من مما هو فى اوجه الإستثمار الاخرى .لان المشروعات الاقتصاديه تتيح سلعا او خدمات تحقق اشباعاحقيقيا لافراد المجتمع هذا اضافه لان هذه المشروعات توظف الجزء الاكبر من العماله الوطنيه بالتالى تشكل مصدرا رائسيا لدخولهم.

لكن من اهم عيوب الإستثمار فى المشروعات الاقتصاديه انخفاض درجه سيوله راس المال المستثمر.والاصول الثابته فى هذه المشروعات خصوصا الصناعيه والزرعيه منها تشكل الجانب الرئيسى من راس المال المستثمر وهى اصول غير قابله للتسويق السريع فيما لو اراد المستثمر تسييلها

مخاطر الإستثمار :-

عندما يقوم المستثمر بعمليه الإستثمار فهو فى الواقع يتحمل درجه من المخاطره مقابل توقعه الحصول على عائد معقول لذلك تعتبر المخاطره عنصرا هاما يجب اخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ اى قرار استثمارى ويهدف المستثمر العادى الى تحقيق اقصى عائد ممكن مع تحمل اقل درجه ممكنه من المخاطره.فى هذا الفصل سيتم الحديث عن مخاطر الإستثمار أولاً من حيث تعريفها والتفرقه بينها وبين ظروف عدم التاكد يلى ذلك كيفيه التعبير عن المخاطره فى صوره كميه وطرق قياس المخاطر .تم تقسيم تلك المخاطر الى مخاطر منتظمه وغير منتظمه وكيفيه خفض المخاطر غير المنتظمه بتكوين المحافظ الإستثماريه ثم مصادر كل نوع من المخاطر.

انواع مخاطر الإستثمار:-

1) تنقسم بشكل عام الى نوعين مخاطر منتظمه ومخاطر غير منتظمه المخاطر المنتظمه هى المخاطر الناتجه عن عوامل توثر فى الاوراق الماليه بوجه عام ولايقتصر تاثيرها على شركه معينه او قطاع معين وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه كالاضرابات العامه او حالات الكساد او ظروف التضخم او معدلات اسعار الفائده او الحروب اوالانقلابات السياسيه فاسعار الاوراق الماليه جميعها تتاثر بعوامل وتكون المخاطر المنتظمه مرتفعه فى الشركات التى تتيح سلعا صناعيه اساسيه.اما المخاطر غير منتظمه هى ناتجه عن عوامل تتعلق بشركه معينه او قطاع معين وتكون مستقله عن العوامل المؤثره فى النشاط الاقتصادى من هذه العوامل حدوث اضراب عمالى فى شركه معينه او قطاع معين

والشركات التى تتصف بدرجه كبيره من المخاطرغير المنتظمه هى التى تتيح السلع الاستهلاكيه او غيره المعمره كشركات المراجعات وتتاثر درجه المخاطره بتغير فى طبيعه ومكونات اصول الشركه او بدرجه استخدام الاقتراض كمصدر تمويل.[1]

2) المخاطر الخارجية :-

هي المخاطر التي تتأثر بما التدفقات النقدية للادوات الإستثمارية وتتسم بمظاهرعامة لايمكن تجنبها وترتبط وبالظروف الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و المؤسسه للاقتصاد ككل .اي انها تؤثر علي السوق باكمله و تشمل جميع الإستثمارات والادوات المتداولة فيه دون انشاء اي قطاع او صناعته .

3)المخاطر الداخلية :-

وهي المخاطر التي تكون مصادرها خاصة متعددة تتعلق باستثمار أو مشروع معين أو قطاع محدد وتحدث في أوقات غير منتظمة لاسباب خارجه عن ظروف السوق ولايتأثر بها السوق بشكل عام في حالة حدوثها فإن آثاره تكون جسيمة. وتشمل هذة المخاطر مخاطر التمويل فالمخاطر التمويلية ترتبط نوعية التمويل وهيكل الأصول .

- مخاطر الأئتمان هي التي تتعلق بمدي التوسع بمنح الأتمان التجاري تراكم الذمم الممنوحة للعملاء . مخاطر السيولة اي عدم إمكانية الأيفاء بالألتزامات في مواعيدها لصعوبة تسيل الأصول .
- مخاطر التشغيل هي المخاطر الناجمة عن تغير مصاريف التشغيل بمقادير اكبر من المتوقع .
- مخاطر رأس المال التي تعني عدم قدرة علي الوفاء بالإلتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية للإموال الإستثمارات أو الشركات الي مستوي اقل من القيمة السوقية للالتزامات المترتبة عليها . ومخاطر تسديد الالتزامات الخارجية اي عندما تكون التدفقات النقدية الداخلية والناجمة عن الضريبة والمبيعات غير كافية لتسديد التدفقات

[1] محمد مطر (مرجع سابق) ص ص ص 39 ،40، 41

النقدية الخارجية الملتزم بها بمقابلة نفقات التشغيل و استحقاقات الديون التي تكون عبارة عن نسب العجز في التدفقات النقدية. ومخاطر أسعار الصرف اي تحويل العملة الأجنبية الي عملة محلية عندما لايمكن التنبؤ بأسعار التحويل او نظرا لتغيرها باستمرار ومخاطرالبلد تتمثل في الخساره الأصليه للفائدة [1] .

[1] د.دريد كامل الشبيب ((مرجع سابق) ص ص 105،106

المبحث الثاني

القرارات الإستثمارية

طبيعة القرارات الإستثمارية:

تشير عملية اتخاذ القرارت الإستثمارية إلى القرارت الخاصة بإختيار الاوراق المالية المختلفة وكمية الاموال المستثمرة في كل منها وتوقيت الإستثمار .[1]

وتتضمن عملية الإستثمار تحليلا لطبيعة قرارات الإستثمار وتنظيما للانشطة التى تتضمنها عملية إتخاذ القرارات.

فالأسهم العادية تحقق متوسط عائد اعلى من عائد السندات ،فما الذى يمنع المستثمر إذا من الإستثمار في الأسهم وتحقيق مثل هذة العوائد المرتفعة ؟ للإجابة على هذا السؤال لابد ان نشير الى ان الحصول على عوائد مرتفعة يتضمن في نفس الوقت التعرض لمخاطر مرتفعة لذلكفإن كل قرار استثمار لابد ان يتضمن مقارنة بين العائد المتوقع والخطر المتوقع وبالتالي عند دراسة عملية اتخاذ قرارات الإستثمار لابد من البدء بتحليل المفاهيم الأساسية التى تستند اليها تنطوى عليها عملية إتخاذ القرار نفسها .

العائد:-

ان الهدف الرئيسي من الإستثمارهو تحقيق عائد علي اموال المستثمر حيث ان الاحتفاظ بأموال دون إستثمار يتضمن تكلفة هي تكلفة الفرصة البديلة وقد تتمثل في العائد الذى كان يمكن تحقيق على هذة الاموال بالأضافة الى تأثير التضخم على القوة الشرائية للنقود.

يمكن التفرقة بين نوعين من العائد ،العائد المتوقع والعائد الفعلي حيث يشير الاول الى العائد المتوقع الحصول علية في المستقبل في حين يشير الثاني الى العائد الذى حققه المستثمر فعلا، وهنا يلاحظ ان المستثمر يهدف الى تحقيق العائد المتوقع ولكنه في النهاية يحصل على العائد الفعلي الذى قد يكون اعلى أو اقل مماكان متوقعا .

[1] د.محمد صالح الحناوى د/نهال فريد مصطفي د/جلال ابراهيم العبد (مرجع سابق) ص ص ص 4،5،6

الخطر:-

يسعى المستثمر دائما على الحصول على اكبر عائد ممكن إلا ان هنالك عوامل عليه تمنع المستثمر من تحقيق هذا الهدف لعلى اهمها الخطر يمكن تعريف الخطر على انه احتمال ان يكون العائد الفعلى مختلفا عن العائد المتوقع وهو مايعني تباين ان انحراف العائد الفعلى عن العائد المتوقع.

من الواضح انه سوف يعمل دائما على تجنب الخطر .والمستثمر الذى يتجنب الخطر لن يرضى بقبول اي مستوى من الخطر ولا اذا اذا توقع الحصول على عائد كافى للتعويض عن هذا الخطر.

المستثمر سوف يتعامل مع الخطر من خلال المفاضلة بين مستويات الخطرالمختلفة لإختيار المستوى المقبول من وجهة نظر المستثمر حيث يتجه بعض المستثمرين نحو تحمل مستويات مرتفعة من الخطر على امل تحقيق مستوى مرتفع من العائد فى حيث لايرغب مستثمرين آحرين في تحمل مخاطر مرتفعة ولايتوقعون ايضا الحصول على عائد كبير، وبناءا على ماتقدم يمكن القول بأن جميع المستثمرين يرغبون فى تعظيم العائد ولكنهم يختلفون فيما بينهم ،فيما يختص بمستوى الخطر مقبول.

المقايضة بين العائد والخطر :-

ان عملية المقايضة بين العائد والخطر للوصول الى قرار الإستثمار واختيار نوع الاوراق المالية تعتمد على توقعات المستثمرين عن المستقبل وبالتالى تتم قبل اتخاذ القرار ممايؤكد صعوبة اتجاه قرارات الإستثمار.

المقومات الأساسية لقرار الإستثمار:-

يقوم القرارالإستثماري الناجح على ثلاث مقومات اساسية وهي :[1]

الإستراتيجية الملائمة للاستثمار :-

تختلف استراتيجيات الإستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف الاولويات الإستثماريه ،وتتمثل إستثمارات المستثمر بما يعرف بمنحني تفضيله الإستثماري والذي يختلف بالنسبه لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الاساسيه الثلاثة التاليه:-

[1] د. محمد مطر (مرجع سابق)ص ص ص 29،30،31

- الربحيه .
- السيوله.
- الأمان.

ويعتبر عاده عن ميل المستثمر لعنصر الربحيه بمعدل العائد علي الإستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الاموال المستثمر ، بينما يعبر عن ميله تجاه العنصرين الأخرين (السيوله،الأمان)بالمحاطره التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد علي الإستثمار الذي يتوقعه وعلي هذا الاساس فإن منحني التفضيلي للمستثمر ما، هو ذلك المنحني الذي ستقع عليه جميع النقاط المتمثله لبدائل المزج الممكنه بين العائد الذي يتوقعه من جهه والمخاطره من جهه أخري .

وحسب المنحني التفضيلي يمكن تقسييم المستثمرون بشكل عام الي ثلاث أقسام وهم:

- **المستثمر المتحفظ :-**

وهو مستثمر يعطي عنصر الامان الاولويه علي ماعداه وبالتالي ينعكس نمط هذا المستثمر علفلي قراراته الإستثماريه فيكون حساسا جدا تجاه عنصر المخاطرة ويكون من كبار السن وذوي الدخل المحدود .

- **المستثمر المضارب :-**

وهذا النمط علي عكس سابقه يعطي الأولويه لعنصر الربحيه علي ما عداه تكون حساسيته تجاه عنصر المخاطره متدنيه فيكون علي استعداد لدخول مجالات استثماريه خطرة طمعا في الحصول علي معدلات مرتفعه من العائد علي الإستثمار.ويمكن وجود هذه الفئه من المضاربين بين صغار السن.

- **المستثمر المتوازن :-**

وهو المستثمر الرشيد الذي يوجه إهتماماته لعنصري العائد والمخاطره بقدر متواز وهكذا تكون حساسيته تجاه المخاطره في حدود معقوله تمكنه من اتخاذ قرارات

إستثماريه مدروسه بعنايه تراعي تنويع الإستثمارات بكيفيه تعظم العائد وتدني درجة المخاطره ويندرج تحت نمط الغالبيه العظمي من االمستثمرين .

الأسس والمبادئ العلميه لاتخاذ القرار الإستثماري :-

يفترض في متخذ القرار الإستثماري الرشيد مراعاة أمرين :

الامر الأول :-

ان يسلك في اتخاذ القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار الذي يقوم علي الخطوات التاليه :-

- تحديد الهدف الاساسي للإستثمار.
- تجميع المعلومات الملائمه لاتخاذ القرار .
- تحديد العوامل الملائمه ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسيه أو المتحكمه في القرار.
- تقييم العوائد المتوقعه للبدائل الإستثماريه المتاحه .
- إختيار البديل الإستثماري المناسب.

الأمر الثاني :-

يجدر بمتخذي القرار الإستثماري ان يراعي بعض المبادئ في اتحاذ قراره ومن أهم هذه المبادئ مايلي :-

- **مبدأ تعدد الخيارات الإستثماريه :-**

يعتبر هذا المبدأ ركنا أساسيا من اركان القرار الإستثماري ويستمد أصوله من حقيقة أن الفوائض النقديه المتوفره لدي المستثمر الفرد أو المؤسسه تتسم بالندرة،بينما تكون الفرص أ والمجالات الإستثماريه متنافسه علي إستقطاب هذه الفوائض كثير من معظم الاحيان . وكلما زادت الفرص الإستثماريه المتاحه تتوفر لمتخذ القرار مرونه واكبر في اتخاذ القرار الناجح .

- **مبدأ الخبرة والتأهيل :-**

ينقضي هذا المبدأ بأن إتحاذ القرار الإستثماري الرشيد يتطلب دراسة وخبرة قد لاتتوفر لكل فئات المستثمرين ففي واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثمارها لكنهم لايمتلكون الدراية الكافية لاختيار الاداة الإستثمارية المناسبة وبالمقابل توجد فئة من المستثمرين المحترفين ممن يتمتعون بالخبرة والدراية التي تؤهلهم لاتخاذ القرار الإستثماري وتوجد فئة اخى ممن يحترفون تقديم الاستشارة والنصح للمستثمرين من الفئة الاولى ويطلق على هذة الفئة محلل للاستثمار .

- **مبدأ الملائمة :-**

يشكل هذا المبدأ واحدا من الاركان الاساسية التى يفترض بالمستثمر مراعاتها عند وضع استراتيجية الإستثمارية ويطبق المستثمر هذا المبدأ في الواقع العملي عندما يقوم بإختيار المجال الإستثماري المناسب ثم الأداة الإستثمارية المناسبة في ذلك المجال .ويسترشد المستثمر في تطبيق هذا المبدأ بمنحى تفضيلة الخاص ومنحنى سواته . ويقوم مفهوم هذا المنحنى على فرضيه مفادها ان لحل مستثمر معين نمط تفضيل معين يحدد درجة اهتمامه تجاه العناصر الاساسية في قرار الإستثمار .وهي العائد على الإستثمار والمخاطر ودرجة الأمان التي يراعيها المستثمر ثم سيولة الاداة .

- **مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الإستثمارية:-**

يمكن تلخيص مجمل اهداف المستثمر في تحقيق ما يعرف بالعائد على الإستثمار الهدف .هذا يعني ان كل مستثمر يحدد في العادة العائد علي الإستثمار الذى يطمع في تحقيقه من إستثماراته وذلك في صورة اهداف ،ولتحديد هذا العائد الهدف يجب ان يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الإستثماري بموجب معدل خصم يعادل العائد المستهدف وذلك للوصول الي القيمة الحالية لهذة التدفقات فإذا كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة موجبا يعتبر الإستثمار مجديا اما اذا كان سالبا فيعتبر غير

مجديا بناء لما تقدم لايمكن للمستثمر ان يضمن تماما تحقق العائد الهدف على إستثماراته إلا بتحقيق شرطين هما :

- ان تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار موحدة تماما من حيث القيمة .
- ان تكون موحدة تماما من حيث التوقيت .

مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطر :-

ويتم تصنيق المخاطر الى نوعين هما :

مخاطر السوقية :

والتى يطلق عليه البعض المخاطر العادية في إن اسبابها ترتبط مباشرة بظروف السوق المالى وكذلك الاقتصادية وهكذا تنعكس آثارها على جميع ادوات الإستثمار في شكل تقلبات سعريه صعودا وهبوطا

المخاطر غير السوقية :-

والتى تسمي بالمخاطر غير العادية فتكون عادة مرتفعة كما انها تحدث في ظروف استثنائية غير منتظمة مما يجعل من الصعب التنبؤ بحدوثها وإذا ما حدثت فإن آثارها تنعكس على ادوات استثمارية بعينها ويمكن تجنبها او تخفيضها عن طريق التنويع في الأدوات الإستثمارية .

أنواع القرارات الإستثمارية :-

يواجه المستثمر تلاته مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار وتتوقف طبيعة القرار الذى يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الاداة الاستمارية وقيمتها من وجهة نظره ضمن هذا للاطار تتدرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة انواع وهي :- [1]

قرار الشراء:-

يتخذه المستثمر عندما يشعر بان قيمة الأداة الإستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في اطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي .او

[1] د.محمد مطر (مرجع سابق)ص ص 28،29

بعبارة اخرى عندما يكون السعر السوقي اقل من قيمة الاداة الإستثمارية ممايولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب راسمالية من ارتفاع يتوقعة في سعر السوقي مستقبلا.

قرار عدم التداول :-

يترتب على هذة الحالة السابقة والناتجة عن الضغوط الشرائية أن تستجيب الية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الارتفاع الى نقطة يتساوي فيها السعر السوقي مع القيمة وهنا يصبح السوق في حالة توازن تقرض على من كان على لديهم حوافز للشراء التوقف عن الشراء وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع ايضا التوقف عن البيع فيكون القرار الإستثمارية في هذة الحالة عدم التداول لان المستثمر عند هذة نقطة يكون فى وضع تنتفى لدية الأمال لتحقيق مكاسب راسمالية مستقبلية .

قرار البيع :-

بعد حالة التوازن التى تمر فى السوق ، عندما يتساوى السعر مع القيمة تعمل دينا مبكية السوق فتخلف رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذجه الخاص بالقرار اي مستثمر يرى بان السعر في تلك اللحظه ما زال اقل من القيمة مما يتطلب منه ان يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يريد عن القيمة وهكذا يرتفع السعر عن القيمة مولدا بالتالى حافزا لدى غير للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع.

قرارات تحديد أولويات الإستثمار :-

ويتم اتحاذ القرار الإستثماري في هذة الحالة من بين عدد معين من البدائل للإستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الاهداف ويصبح المستثمر امام عملية اختيار البديل الأفضل بناء علي ما يعود عليه من عائد او منفعة خلال فترة زمنية معينة ومن ثم يقوم بترتب اوليات الإستثمار طبقا للاوليات التى يحددها واهتمام كل مرحلة فإذا **ان** العائد

على الإستثمار هو الذى يحكم تفضيلاته فان سيقوم بترتيب البدائل الإستثمارية طبقا لهذا المدخل .

قرارات قبول أو رفض الإستثمار :-

وفي هذة الحالة يكون المستثمر امامه بدل واحد لاستثمار امواله فى نشاط معين أو الأحتفاظ به دون استثمار .

قرارات الإستثمار المانعة تبادليا :-

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الإستثمار فإن ذلك لايمكن للمستثمر من اختيار نشاط اخر فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الأخر .

القرارات الإستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة عدم التأكد:-

يمكن ان تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة او تقترب من الصفر حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه درايه تامة بالمستقبل .اما القرارات التى توجد في درجة معينة من المخاطرة من فوق الصفر وتقترب من 100%. وهنالك القرارات الإستثمارية التى تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التى تكون درجة المخاطرة تقترب بقوة من 100%.

مصادر معلومات الإستثمار المستخدمة في صنع القرارات الإستثمارية :-

ان فهم مصادر المعلومات المتعلقة بالقرارات الإستثمارية يتطلب تصنيفها الى أنواع مختلفة ، ذلك ان هذة المصادر تختلف وتتباين وفقاً لنوعية المعلومات المتوافرة او المطلوبة او المستخدمة اذا ان معرفة المعلومات يساعد في الوصول الي المصدر الملائم للحصول عليها . ويمكن تقسيم المعلومات المستحدمة الي الأنواع التالية:- [1]

المعلومات الفنية :-

تشمل هذة المعلومات طريقة عمل المشروع و مستلزماته الفنية من الآت ومواد وقطع غيار و مستلزمات اخرى .ومثل هذه المعلومات تقوم الشركة المنتجة للالات المستخدمة

[1] د.مروان شموط ،د.كنجو عبود كنجو (مرجع سابق)ص ص ص 44،45،46

بالتزويد بها حيث تقوم بتزويد المستثمر بمكونات الالات وطريقة العمل والطاقة الانتاجية ومستوى المهاره المطلوب من العمال الذين سوف يعملون عليها وكذلك المعلومات المتعلقة بكيفية توصيل الالات والخطوط الأنتاجية وكيفية التشغيل ومراحلة الى ان يصبح المنتج جلهزا للتعبئة والتغليف .

المعلومات المتعلقة بالسوق :-

من حيث مدى توافر المنتج وعدد الشركات المنتجة لهذا النوع من المنتجات ومقدار الحصة السوقية المتوقعة .وهنا يحتاج المستثمر الى القيام بالدراسات التسويقية لمعرفة حجم الطلب المتوقع من خلال دراسته العديد من البيانات وخاصة الحالة الأقتصادية السائد إضافة الى اسعار المنتجات .

المعلومات المتعلقة بمدى توافر المستلزمات الفردية للمشروع :-

مثل المواد الخام والعمالة وطبيعة التربة والخدمات المختلفة ولهذه الغاية لابد من الأطلاع على السوق عن مكتب وزيادة الشركات التى تتعامل بالمواد الأولية لمعرفة مدى إمكانياتها عن توفير المواد الخام وعن اسعارها وتكاليفها وشروط شحنها و مواصفاتها .

المعلومات المتعلقة بالأمور التالية :-

من حيث الاحتياجات من الأموال و اماكن الحصول عليها وهي عادة السوق المالى والمؤسسات المالية الآخرى كالبنوك وشركات الإستثمار والتامين. وهنا لابد من إجراء الدراسة المالية المتعلقة بتقدير التكاليف المختلفة سواء تكاليف الإستثمار او تكاليف الأنتاج والتسويق او تكاليف التشغيل إضافة الى القيام بتقدير الايرادات من واقع الطاقة الأنتاجية والأسعار السائدة .كما تتضمن الدراسات المالية تكلفة راس المال المفترض ومعرفة اسعار الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الاجنبية . إن المستثمرين يحتاجون لهذة المعلومات المحاسبية من اجل :-

- تقدير التدفقات المالية سواء كانت على شكل توزيعات للارباح او ارباحا راسمالية .

- تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالأسهم .
- مساعدة المستثمرين فى تكوين محفظة ملائمة الاوراق المالية .
- معلومات حول انعكاس المشروعات على الاقتصاد .
- إن ثمن معلومات على درجة كبيرة من الأهمية تأتي من خلال التغذية المرتدة من الاطراف كافة التى تتعامل مع المشروع .
- إن مصادر المعلومات تختلف كما تم ذكرها .تبعا لنوعية الإستثمار .
- كما وفرت الحكومة او المؤسسات الحكومية المختلفة التى يمكن الإستثمار فيها من خلال إصدارها للتشريعات التى تنظم اعمال الإستثمار في المجالات كافة.

أسس إتخاذ القرار الإستثماري :-

ان على المستثمر لدى اتخاذ القرار بتوظيف الاموال ان يراعى الأسس التالية :- [1]

العائد المتوقع :-

يشكل العائد المتوقع من الإستثمار من اهم الاسس التى تؤثر في اتخاذ القرار الإستثماري ، ذلك لان المستثمر يقوم بتنفيذ استثماره اذا ما وجد من دراسته للمشروع ان ثمن ارباحا جيدة يمكن ان تحقق من حيث انه لن يقوم بالإستثمار اذا ما وجد المشروع سوف يحقق له خساره .

كما ان الأختيار بين مشروع واخر يبنى ايضا على اساس العائد المتوقع من كل منهما فإذا ما وجد عائد مشروع عن عائد ما اكبر عن عائد مشروع اخر فإن الأختيار يقع على المشروع ذى العائد الأعلى .

درجة المخاطرة المتوقعة :-

من الصعب القول ان تمة مشروعا للاستثمار يخلو من المخاطر المتنوعة سواء كانت مخاطر نظامية ناجمة عن البيئة المحيطة ام مخاطر غير نظامية تتعلق بالمشروع ذاته وسواء اذا كانت مخاطر النشاط الصناعي او مخاطر اسعار الفائدة ام السوق ام التضخم

[1] د. مروان شموط , د.كنجو عبود كنجو (مرجع سابق)ص ص 50،51

ومن ناقلة القول ان العلاقة بين العائد والمخاطرة تاخذ شكل العلاقة الطردية عموما .اي ان المخاطرة تزداد بزيادة العائد والعكس صحيح ، غير اننا نجد احيانا بعض الإستثمارات منخفض ومرتفع العائد او ان بعضها الاخر منخفض العائد ومرتفع المخاطر . والذى يمكن ذكره ان المستثمر ان يدرس المخاطرة المترتبة غلي قيامة بالإستثمار لمعرفة مايمكن الاحتياط له واذا ما وجد ان المخاطر مرتفعة العائد منخفض فان عليه ان يتحذ قراره بالإمتناع عن القيام بالستثمار .

إختيار الزمن المناسب :-

يتفق العديد من الأقتصاديين على ان اوقات الإستثمار ليست جميعها على درجة واحده من الجاذبية ،فهنالك اوقات للبدء بالإستثمار افضل من غيرها .وعلى ذلك فإن علي المستثمر اتحاذ القرار الإستثمار للقيام باستثماره في الوقت المناسب .

وفي هذا السياق يمكن الاشارة الي ان المستثمر يفضل الإستثمارات ذات المردود السريع التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة وسرعة وهي تلك الإستثمارات التى تحقق له الربحية والسيولة والأمان. وسواء كانت الإستثمارات حقيقية ام ماليه غير حقيقية فإن الفترة اللازمة لكي يتم استرداد رأس المال الاول من معيارهام جدا للحكم على بدائل الإستثمار.

أسس تقويم بدائل الإستثمار :-

تعد عملية تقويم الاقتراحات الإستثمارية من اهم المراحل عند اتخاذ القرار الإستثماري ،وذلك ان النتائج الناجمة عن عملية التقويم هي المحدد الذى يدفع باتجاه قبول الاقتراح او رفضه .

ومن اجل تقويم بدائل الإستثمار يمكن الاعتماد علي الأساليب الأتية :-

- **فترة إسترداد رأس المال :-**

يقصد بفترة الاسترداد الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد التكلفة المبدئية للاستثمار من صافي التدفقات النقدية المتولدة عنها ،اي المدة التى يحتاجها الاقتراح الإستثماري

المفترض لكن بعيد راس المال الذى سيتم إنفاقة في بداية تأسيس المشروع وفترة الاسترداد يعبر عنها بالقانون التالي :-

ف = ك\ق

ف : فترة إسترداد رأس المال .

ك : تكلفة الإستثمار .

ق : التدفق النقدي السنوي .

- **صافي القيمة الحالية :-**

تقوم طريقة صافي القيمة الحالية على إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للاقتراح الإستثماري وفقاً لتوقيت حدوثها على اساس معدل للخصم يتمثل فى معدل العائد المطلوب على الإستثمار ويمكن إستحدام القانون التالي للتعبير عن صافي القيمة الحالية:-

$$\text{ص . ق .ج} = \left\{ \sum_{\text{س}=0}^{\text{ن}} \frac{\text{ق س} - \text{ك}}{\text{س}(1+\text{م})} \right\}$$

س=0

حيث أن :

ص .ق . ج : صافي القيمة الحالية .

ق : التدفق النقدي .

م : معدل العائد المطلوب على الإستثمار ((معدل الخصم)) .

ن : تمثل العمر الأفتراضى للاقتراح الرأسمالي .

س : تمثل توقيت التدفق النقدي .

ك : تكلفة الإستثمار المبدئية .

- **طريقة دليل الربحية :-**

يعتمد بدليل الربحية نسبة التدفقات النقدية المتولدة عن اقتراح الإستثمار إلى التكلفة المبدئية للاستثمار .ويعبر عنه بالقانون التالي :-

$$\text{دليل الربحية} = \frac{\text{ق ج}}{\text{ك}}$$

حيث ان :

ق .ج : القيمة الحالية للتدفقات النقدية .

ك : هي التكلفة المبدئية للإستثمار .

- **طريقة معدل العائد الداخلى :-**

تمكن هذه الطريقة من التوصل إلي المعدل الذي يحقق الأقتراح الإستثماري .

ويعرف معدل العائد الداخلي بأنه المعدل الذى تتساوى عنده القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية مع تكلفة الإستثمار اي :

ق ح = ك أو ص . ق. ج = صفر

قرارات الإستثمار فى ظل المخاطرة :-

هنالك من يعرف المخاطرة بانها عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية وفى تصدرنا ان ثمة خلطا بين مفهوم المخاطرة وعدم التأكد يتمثل فى مدى معرفة متخذ القرار باحتمالات تحقق التدفق النقدي فالمخاطر تعتبر عن وضع يتوافر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعده في وضع احتمالات متعددة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية اما عدم التأكد فإنه يشير إلى الوضع الذى لايتوافر فيه لمتحذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية .

وايا كان الفرق بين كل من المخاطر وعدم التأكد فإن متحذ القرار ان يراعى كلا الوضعين عند اتخاذه قراره الإستثماري لان المخاطر و عدم التأكد من السمات المصاحبة للاقتراحات الرأسمالية . ومن أجل إتحاذ القرار المناسب حيال الإستثمارات المقترحة فإنه من الضروري لتجنب المخاطر وعدم التأكد . وان يحدده ويحدد العلاقة بينها بين العوائد التى ستتولد عن الأقتراحات الإستثمارية .

قرارات الإستثمار في ظل عدم التأكد :-

ان المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية لاختيار افضلها امر على درجة من الصعوبة فى ظل عدم التأكد من النتائج واللجوء إلى االتنبؤ والإحتمالات ولذلك وجدت معايير يمكن مراعاتها أثناء اختيار البديل الإستثماري الأفضل و منها :-

معيار التشاؤم (ابراهام وولد) :-

الذى يشجع على اختيار البديل الذى يعود بأقصى ربح فى ظل أسوا الأحتمالات والظروف .

معيار الإفلاس :-

الذى يأخذ المتوسط الحسابي للاحتمالات كاملة دون ترجيح احتمال على اخر .

معيار الندم (سافاج) :-

حيث إن النتائج غير معلومة على وجه اليقين لذلك يبنى القرار على أساس توقعات نتائج القرار وآثاره على المنفعة التى قد يحققها المستثمر ويجب ان تتحقق شروط الأختيار الرشيد مثل :-

- **المقارنة :-**

بين بديل واخر وترتيب التفضيلات .

- **الأتساق :-**

هو ترتيب منطقى مبنى على مبدأ المقارنة .

- **مبدأ الإستقلالية :-**

و هو الذى يشير ان الشعور بالاستياء لن بتغير بين البدائل اذا تساوت المنفعة.

- **مبدأ القابلية للقياس :-**

أي تكون البدائل قابلة للقياس .

- **مبدأ الترتيب :-**

الذى يتطلب إعطاء اوزان نسبة للاحتمالات المتوقعة من البدائل الإستثمارية .

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن مصرف المزارع التجاري

مصرف المزارع التجاري من أعرق المصارف السودانية ، أسس في عام 1998م وهو نتاج لدمج مصرفين كبيرين هما(البنك التجاري السوداني الذي تأسس في العام 1960م كأول مصرف وطني سوداني ، وبنك المزارع للإستثمار والتنمية الريفية الذي أسس في العام 1992م) مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات االأولوية تحت مسمى مصرف المزارع التجاري ويعد من اكبر المؤسسات المصرفية في البلاد من حيث قاعدة المساهمين العريضة والمتنوعة والتى تربو على عدد (34000) مساهم ،وإنشاره عبر 34فرعاً في كل ولايات السودان ويعمل على تقديم احدث الخدمات المصرفية والتمويلية لكافة شرائح المجتمع ،يعمل المصرف على تحقيق رغبات عملائه ويقدم خدماته كمستشار مالى لهم ويتبنى سياسة الباب المفتوح لجذب رؤوس أموال المستثمرين المحلية والعالمية ، يعتمد المصرف معايير المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية(IAAOFI) مرسخا مبدأ الجودة الشاملة والحوكمة .([1])

يمتلك المصرف شركة القمم الخضراء (GREEN TOPS) يساهم في شركة المؤشر للاوراق المالية .

- السمة القانونية :شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 350000000سهم
- رأس المال : رأس المال المصرح به 400000000جنيه سودانى .
- رأس المال المدفوع : 350000000جنيه سودانى .

الإدارة التنفيذية :

- رئيس مجلس الإدارة : م . عبدالله احمد حمد عبدالرحيم .
- المدير العام : سليمان هاشم محمد توم .

([1]) الإنترنت:مصرف المزراع التجاري www.uabonline.org/ar/magazine/.../27410/1

- نائب المدير العام : بابكر شيخ إدريس مناع .

لقد حقق المصرف في نهاية 2015م نموى مضطرداً في كافة المؤشرات المالية وهي :

- زيادة الموجودات بنسبة 18%
- زيادة الأصول بنسبة 19%
- زيادة الودائع بنسبة 26%
- زيادة حقوق المساهمين بنسبة 2%
- زيادة الإيرادات بنسبة 41%
- زيادة الأرباح قبل الزكاة والضرائب بنسبة 15%
- تحقيق أرباح نقدية للمساهمين قدرها 23% بمعدل تكلفة 52%

التقنية المصرفية :

- تبنى المصرف في العام 2015م العمل بالنظام المصرفي الحديث T24 وبتطبيقه عزز المصرف مكانته الريادية بكونه ضمن أوائل البنوك التي قامت بتطبيقه في السودان .
- وفر المصرف البنيات الأساسية لمركز المعلومات ومركز المعلومات الإحتياطية البديل ، كما تم ربط المصرف بفروعه المنتشرة عبر شبكة الإتصالات الحديثة بتقنية الألياف الضوئية للشبكة الأم والإحتياطية البديلة .
- يمتلك المصرف عدد 56 صرافاً آلياً منتشرة بكافة ولايات السودان .
- وقد بلغت جملة البطاقات المصرفية بالمصرف في نهاية 2015م عدد 184658بطاقة مصرفية .
- كما بلغت جملة بطاقات المحفظة الإلكترونية عدد 14624بطاقة .

يقدم المصرف خدمة ناس البيت والتي تتم عبر الدفع بالموبايل ويقبل هذا التطبيق نظامه جميع أنواع البطاقات المصرفية من البنوك السودانية ، ومن خلاله يمكن

إجراء التحاويل المالية وشراء الكهرباء وشحن الرصيد وسداد فواتير الموبايل وإجراء الدفعيات الحكومية وسداد الرسوم الجمركية والرسوم الجامعية للطلاب ، وقد تمكن المصرف من خدماته الإلكترونية إلى أكثر من 12000معاشي كشريحة مهمه من شرائح المجتمع .

المزايا والسمات العامه لمحفظةالإستثمار في مصرف المزارع التجاري :

- النمو والتطور
- الشمول والتنوع
- الإهتمام بمشاريع التنمية والبنية التحتية
- الإهتمام بالشرائح الضعيفة والتمويل ذي البعد الإجتماعي
- إدارة محفظة تمويل الخريجين
- إدارة محفظة صادر الصمغ العربي
- المساهمة في رؤؤس أموال شركات ومؤسسات التنمية
- التمويل الأصغر والصغير

خصص المصرف منها نسبة 49% لتمويل القطاع الخدمي 20% لخدمة القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي 17% للقطاع التجاري و11%للقطاع العقاري والنقل وخصص نسبة 2% للقطاع الصناعي والخدمي . ([1])

([1])الإنترنت:مصرف المزراع التجاري www.uabonline.org/ar/magazine/.../27410/1

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- **إجراءات الدراسة الميدانية:** تتمثل إجراءات الدراسة الميدانية في الآتي:

- **مجتمع الدراسة**

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة في المؤسسات التجارية السودانية.

- **عينة الدراسة**

تم إختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة

أدوات الدراسة:

أداة جمع البيانات هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة وقد إعتمد الباحث على الإستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة وإحتوى الاستبيان على قسمين هما:

- **القسم الأول:** وشمل البيانات الشخصية للأفراد عينة الدراسة حيث يحتوي على البيانات الآتية: النوع – المؤهل التعليمي – التخصص – سنوات الخبرة – الدورات التدريبية.
- **القسم الثاني :** وشمل مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وطلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق المقاييس المستخدمة وهي (أوافق – أوافق بشدة – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة) .

جدول رقم (1/2/3)

يوضح البيانات الشخصية لأفراد عينة للدراسة

		العدد	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	14	%35
	من 30 سنة الى 40 سنة	15	37.5
	من 41 سنة الى 50 سنة	7	%17.5
	أكثر من 50 سنة	4	%10
المجموع		40	%100
المؤهل العلمي	بكلاريوس	30	%75
	دبلوم عالي	1	%2.5
	ماجستير	8	%20
	دكتوراه	1	2.5
المجموع		40	%100
المؤهل العلمي	المحاسبة	15	%37.5
	إدارة أعمال	2	%5
	نظم معلومات محاسبية	3	%7.5
	إقتصاد	7	17.5
	بنوك	7	17.5
	أخرى	6	%15
المجموع		40	%100
المسمى الوظيفي	مدير فرع	2	%5
	مراجع داخلي	2	%5
	محاسب	22	%55
	اخرى	14	%35
		40	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	17	%42.5
	من 5 الى 10 سنوات	10	%25
	من 11 وأقل 15 سنة	5	%12.5
	من 15 وأقل من 20 سنة	2	%5
	أقل من 20 سنة	6	%15
المجموع		40	%100

المصدر إعداد الدارسين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول رقم (1 .1.3) يتضح أن نسبة العمر يتضح أن 35% كانوا أقل من 30 سنة35 سنة ، 37.5% كانوا من 30 – 40 سنة ، 17.5% من 41 – 50 سنة ، أما أكثر من 50 سنة 10% ،حسب المؤهل العلمي يتضح أن 75 % كانوا بكلاريوس ، بينما دبلوم عالي 2.5% ، اما ماجستير كانوا 20% ، أما حملة دكتوراه 2.5% ، ، و حسب التخصص العلمي يتضح أن 37.5% محاسبة ، 5% كانت إدارة أعمال ، 7.5 % كانت نظم معلومات محاسبية ، 17.5% إقتصاد ، 17.5% بنوك وتمويل ، أما أخرى 15% ، حسب التخصص الوظيفي بلغت 5% مدير فرع ، 5% مراجع داخلي ، محاسب كانوا 55% ، اما أخرى 35% ، اما بالنسبة للمؤهل لسنوات الخبرة كانت أقل من 5 سنوات 42.5 % ، من 5 سنة الى 10 سنة 25% ، اما من 11 سنة الى 15 سنة يشكلون 12.5% ، اما من 15 سنة الى 20 سنة 5% ، أكثر من 25 سنة 15% .

الاعتمادية :

للتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار أسئلة الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية حيث يوضح الجدول أدناه ان معامل الاعتمادية (كرونباخ ألفا) كان بدرجة عالية من الاعتمادية حيث بلغ معامل الاعتمادية بالنسبة للعبارات المكونة لمتغيرات الفرضية الاولى (0.77) ، الفرضية الثانية (0.77) أدناه .

الاعتمادية:

جدول رقم (2/2/3)

يوضح الإعتمادية

المتغيرات	عدد العبارات	Cronbach's alpha
الفرضية الأولى	6	0.77
الفرضية الثانية	6	0.77

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول رقم(3/2/3)

يبين المتوسطات الحسابية ولاانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:

اسم المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الفرضية الأولى	72.1	45.
الفرضية الثانية	66.1	51.

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول رقم (3.1.3) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة فنجد ان الانحراف المعياري لجميع المتغيرات اقل من الواحد وهذا ان هنالك تجانس بين اجابات افرا د العينة عن جميع عبارات المتغيرات ، كما يتضح لنا ان االمتوسط لجميع المتغيرات اقل من الوسط الفرضي وهو (3). حيث إتضح من الجدول أن الوسط الحسابى الفرضية الأولى (1.77) والانحراف المعياري (0.45) ، أما الفرضية الثانية كان الوسط الحسابى (1.66) والانحراف المعيارى (0.51) ،.

الفرضية الاولى: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها دور فعال في ترشيد القرارات الإستثمارية بما توفره من معلومات ذات جودة عالية .

جدول رقم(4/2/3)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة الفرضية الأولى

م	العبارات	النسبة %				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تسهم في توفير المعلومة في الوقت المناسب .	26	12	2	–	–
		%65.5	%30	%5	–	–
2	مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تكون دقيقة وخالية من الأخطاء	9	25	6	–	–
		%22.5	%62.5	% 15	–	–
3	تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بجودة عالية ومفيدة للتنبؤ بالمستقبل	13	19	7	1	–
		%32.5	%47.5	%17.5	%2.5	–
4	نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات الاستثمارية	16	20	4	–	–
		%40	%50	%10	–	–
5	تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبةذات أهمية عالية في ترشيد قرارات الإستثمار	19	18	3	–	–
		%47.5	%45	%7.5	–	–
6	نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها دور فعال في ترشيد قرارات الإستثمار	13	20	7	–	–
		%32.5	%50	%17.5	–	–

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الاولى من عينة الدراسة بلغت 95 % اوفق بشدة واوافق بينما الذين المحايدين علي العبارة بلغت نسبتهم 5% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة. وايضاً من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثانية من عينة الدراسة بلغت 85% اوفق بشدة واوافق بينما الذين بينما المحايدين 15% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الثالثة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثالثة من عينة الدراسة بلغت 80 %اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 17.5%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 2.5% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الرابعة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الرابعة من عينة الدراسة بلغت 90 % اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 10%، مما يرجح القرار الإحصائي رفض فرضية الدرسة وقبول العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الخامسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الخامسة من عينة الدراسة بلغت 92.5% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 7.5% ، اما المحايدين 4.3% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الخامسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة السادسة من عينة الدراسة بلغت 82.5% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 17.5% ، اما المحايدين 4.3% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

الفرضية الاولى : نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها دور فعال في ترشيد القرارات الإستثمارية بما توفره من معلومات ذات جودة عالية .

جدول رقم (5/2/3)

يوضح الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الإحتمالية لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة الفرضية الأولى:

العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تسهم في توفير المعلومة في الوقت المناسب	a21.800	1.40	.591	2	00.00
مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تكون دقيقة وخالية من الأخطاء	a15.650	1.93	.616	2	0.000
تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بجودة عالية ومفيدة للتنبؤ بالمستقبل	a18.000	1.90	.778	3	.0000
نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات الاستثمارية	10.400a	1.70	.648	2	.0060
تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبةذات أهمية عالية في ترشيد قرارات الإستثمار .	12.050a	1.60	.632	2	.0020
نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها دور فعال في ترشيد قرارات الإستثمار .	6.350a	1.85	.700	2	0.042

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول(5.1.3) يوضح مربع كاي إنحصر بين 21.800 و 6.350 والوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح اقرب الى (3) ، اما الوسط الحسابي انحصر (1.93) و (1.40) ، اما الانحراف المعياري للعبارات انحصر بين (779) و(591.) .

الفرضية الثانية : تؤثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات الاستثمارية .

جدول رقم (6/2/3)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة الفرضية الثانية

م	العبارات	النسبة %				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعدد من الخصائص مقارنة بنظام المعلومات المحاسبي التقليدي.	19	13	7	1	–
		%47.5	%32.5	%17.5	%2.5	–
2	التوقيت الملائم للمعلومة يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.	24	12	–	4	–
		%60	%30	–	%10	–
3	القدرة على التنبؤ بالمعلومة يسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.	16	16	7	1	–
		%40	%40	%17.5	%2.5	–
4	التأكد من المعلومة يؤثر في ترشيد القرارات الاستثمارية .	24	12	3	1	–
		%60	%30	%7.5	%2.5	–
5	تؤثر خاصية المقارنة في ترشيد القرارات الإستثمارية.	13	18	8	1	–
		%32.5	%45	%20	%2.5	–
	صدق التعبير في المعلومات يسهم في ترشيد القرارات الإستثمارية .	24	13	3	–	–
		%60	%32.5	%7.5	–	–

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الاولى من عينة الدراسة بلغت 80% اوفق بشدة واوافق بينما الذين المحايدين علي العبارة بلغت نسبتهم 17.5% والذين لايوافقون 2.5%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة. وايضاً من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثانية من عينة الدراسة بلغت 60% اوفق بشدة واوافق بينما الذين بينما المحايدين 30% والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 10%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الثالثة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثالثة من عينة الدراسة بلغت80%اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 17.5%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 2.5% مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الرابعة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الرابعة من عينة الدراسة بلغت 90% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 7.5%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 2.5% مما يرجح القرار الإحصائي رفض فرضية الدرسة وقبول العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الخامسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الخامسة من عينة الدراسة بلغت 77.5% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 20% والذين لايوافقون ولايوافقون بشدة 2.5%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة السادسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الخامسة من عينة الدراسة بلغت 92.5% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 7.5% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الفرضية الثانية : تؤثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات الاستثمارية .

جدول رقم: (7/2/3)

يوضح الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الإحتمالية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية :

العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعدد من الخصائص مقارنة بنظام المعلومات المحاسبية التقليدية.	18.000a	1.75	.840	3	00.00
التوقيت الملائم للمعلومة يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.	15.200b	1.50	.679	2	.0010
القدرة على التنبؤ بالمعلومة يسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.	16.200a	1.83	.813	3	.0010
التأكد من المعلومة يؤثر في ترشيد القرارات الاستثمارية.	33.000a	1.53	.751	3	.0000
تؤثر خاصية المقارنة في ترشيد القرارات الإستثمارية.	15.8000a	1.93	.797	3	.0010
صدق التعبير في المعلومات يسهم في ترشيد القرارات الإستثمارية	16.550b	1.48	.640	2	0.000

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول (7.1.3)يوضح مربع كاي إنحصر بين 33.000 و 15.200 والوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح اقرب الى (3) ، اما الوسط الحسابي انحصر (1.83) و (1.48) ، اما الانحراف المعياري للعبارات انحصر بين (840.) و(670.)

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

بعد الدراسة النظرية والميدانية توصلوا الباحثون إلى الأتي :

1. تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك أدت إلى توفير المعلومات في الوقت المناسب.
2. مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دقيقة وخالية من الأخطاء .
3. تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك لها أهمية عالية في ترشيد القرارات الإستثمارية ..
4. إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك أسهمت في ترشيد القرارات الإستثمارية .
5. تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك أدت إلى زيادة فعالية الإدارة في عملية ترشيد القرارات الإستثمارية.
6. تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك مقارنة بنظام المعلومات المحاسبي التقليدي أكثر فعالية في إسترجاع المعلومات .
7. تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك أدى إلى توفير الوقت والجهد.
8. تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بالعديد من الخصائص مقارنة بنظام المحاسبي التقليدي.
9. خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تسهم في ترشيد القرارات الإستثمارية.

ثانياً : التوصيات :

وبناءآ على النتائج يوصوا الباحثون بالتوصيات الأتية :

1. توعية إدارات البنوك بأهمية حوسبة نظم المعلومات المحاسبية لما سيكون لها دور إيجابي على منخذي القرارات الإستثمارية .
2. ضرورة إنشاء قسم خاص بنم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك .
3. حث البنوك على مواكبة التظور التكنولوجي في الأنظمة المحاسبية .
4. ضرورة تاهيل الكوادر البشرية في لبنوك على النظام الإلكتروني للعمليات المحاسبية .

المصادر والمراجع

1. إبراهيم أحمد الصعيدي (إستخدام نظم المعلومات المحاسبية والإلكتروني في تطوير النظام المحاسبي للقطاع الحكومي لدولة الإمارات) الإمارات – جامعة الإمارات العربية المتحدة.
2. إبراهيم الجزراوي .د.عامر الجنابي (أساسيات نظم المعلومات المحاسبية)عمان الأردن الطبعة 2009م .
3. إبراهيم نائب ،د. إنعام باقية (نظرية القرار نماذج واساليب كمية محوسبة) الطبعة الأولى 2001م دار وائل لنشر عمان.
4. احمد حسين على حسين (نظم المعلومات المحاسبيه)الابراهيميه–رمل الاسكندريه 2004.
5. أحمد صلاح عطية (مبادي المحاسبة المالية)الأسكندارية – الدار الجامعية للنشر 2002م.
6. أحمد فؤاد عبدالخالق (المحاسبة ونظم المعلومت)القاهرة دار الإنسان للتاليف والترجمة والنشر 1975م .
7. اسامة محمد محي الدين عوض (مدخل المعلومات والحاسبات الإلكترزنية)المنصورة – الجلاء الجديد للنشر .
8. أمين السيد أحمد لطفي (مراجعة تدقيق نظم المعلومات) الدار الجامعية 2005م .
9. تامر علوان المصلح (تقييم قرارات الإستثمار) دار الأيام لنشر والطبعة 2015.
10. ثناء علي القباني (نظم المعلومات المحاسبية) الإسكندارية – الدار الجامعية للنشر.
11. جريدة المصباح – الصفحة الألكترونية (أفاق إستراتيجية الإستثمار) 2003 .
12. جميل أحمد توفيق (إدارة الأعمال) ادارة الجامعة المصرية .

13. جميل أحمد توفيق (إدارة الأعمال، مدخل وظيفي) جامعة بيروت العربية 2009م.
14. زكي مكى إسماعيل ((مبادئ الأدارة)) جامعة النيلين 2009م .
15. سعاد نائف برنوطي ((اساسيات إدارة الأعمال)) جامعة كاليفورنيا لوس انجلوس الطبعة الأولى 2001م الطبعة الثانية 2003.
16. سعد غالب ياسين (نظم المعلومات الإدارية) دار اليازوي للنشر والطباعة الطبعة العربية 2009م.
17. سعيد محمود عرفة (الحاسب الإلكتروني ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية) القاهرة – دار الثقافة العربية للنشر.
18. سليم ابراهيم الحسنيه(مبادى نظم المعلومات الاداريه) الاردن –موسسه الوراق النشر للتوثيق.
19. السيد عبدالمفقود دبيان ، د/ محمد الفيومي محمد (تصميم نظام المعلومات المحاسبي) الإسكندرية – مؤسسة شباب الجامعة للنشر.
20. شقيري نوري موسى د.صالح طاهر د.وسيم محمد حداد د.مهند فايز الرويكات (إدارة الإستثمار) دار المسيرة للنشر الطبعة الأولي 2012م.
21. طه عادل فائز (نظم المعلومات المحاسبية)القاهرة مكتبة عين شمس 2000م
22. عبد البادى دره د.محفوظ جودة (أساسيات في الأدارة المعاصرة) جامعتي الأسراء والشرق الأوسط جامعة العلوم التطبقية دار وائل لنشر الطبعة الثانية 2012م .
23. عبد المطلب عبد الحميد(اقتصاديات الإستثمار والتمويل الأسلامى) الدار الجامعية 2014م.
24. عدنان (دراسة وتقيم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية)الجامعة الإسلامية للنشر.
25. علاء السالمى ،عثمان الكيلانى وهلال البياتى (اساسيات نظم المعلومات الاداريه)دار المناهج عمان–الطبعه الرابعه 2012.

26. عليان الشريف ، فائق شقير ، رياض الحلبي ، أحمد الجعري ، رشاد العصار (مبادي المحاسبة المالية) عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 2000م .
27. عمر احمد عثمان المقلي (مبادئ الادارة) الطبعة الأولى 2002م.
28. عمر أحمد محمد عثمان (مبادي المحاسبة المالية) الخرطوم – المطبعه العسكرية – الطبعة الأولى 2007م.
29. غالب ياسين (تحليل وتصميم النظم)عمان دار المنهج للنشر والطباعة.
30. فائز جمعة صلاح النجار(نظم المعلومات الإدارية) الأردن دار حامد للنشر 2007م.
31. فريد كورتل ، د. خالد الخطيب (نظم المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرار) الجزائر – مركز رماح الأردن – جامعة سكيدة .
32. فياض حمزة رملي (نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة)جامعة السودان .
33. قاعود عباس شافعي و منير سالم (النظم المحاسبية) القاهرة مكتبة عين شمس للنشر.
34. كمال الدين الدهراوي (نظم المعلومات المحاسبية)الإسكندارية – الدار الجامعية للنشر الطبعة الثانية – 2001م.
35. محمد الفاتح محمود المغربي (نظم المعلومات الإدارية) الخرطوم – الدار العالمية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 2015م.
36. محمد حنفاوي (نظم المعلومات المحاسبية)عمان دار وائل للنشر الطبعة الاولى.
37. محمد صالح الحناوي د.فريد مصطفي (الإستثمار في الأسهم والسندات)الدار الجامعية لنشر جامعة الإسكندرية الطبعة 2003.
38. محمد صالح الحناوى د.نهال فريد مصطفى د. جلال ابراهيم العبد (مرجع سابق) دريد كامل الشبيب ((الإستثمار والتحليل المالي)) الطبعة العربية 2009دائرة المكتبة الوطنية – الأردن–عمان.

39. محمد عثمان البصمه (مبادي المحاسبة المالية) الخرطوم – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
40. محمد على احمد الطويل (الأدارة المعاصرة) اكادمية الدراسات العليا طرابلس لنشر القاهره – لندن الطبعة 1997.
41. محمد علي شهيب(نظم المعلومات لأغراض الإدارة في المنشأت الصناعية والخدمية) القاهرة دار الفكر الطبعة الاولى 1981م .
42. محمد مطر (إدارة الإستثمار والأطار النظرى والتطبيقات العلمية) عمان – دار وائل للنشر والتوزيع –2004م ص[37(1)] د.محمد فاتح محمود بشير المغربي ((التمويل والإستثمار في الأسلام)) دار الجنان لنشر والتوزيع عمان.
43. محمد نور برهان (انظمه المعلومات الاداريه)عمان–منشورات جامعه القدس الطبعه الثانيه1997.
44. محمد نورهان ، غازي إبراهيم رحو (نظم المعلومات المحاسبية) عمان – دار المناهج للنشر والتوزيع 2001م .
45. محمود أحمد فياض د.عيسى يوسف قداده .د.ربحي مصطفى عليان(مبادي الإدارة) دار صفاء – للنشر والتوزيع – الطبعة 2010م .
46. محمود محمد السجاعي (تحليل وتصميم النظم المحاسبية)مصر – المنصورة – المكتبة العصرية للنشر والتوزيع 2010م.
47. مروان شموط د. كنجو عبود كنجو (أسس الإستثمار) جمهورية مصر العربية –القاهر– الطبعة الثانية 2016م
48. منال محمد الكردي ، د. جلال إبراهيم العبد(نظم المعلومات الإدارية)الإسكندرية الدار الجامعية للنشر
49. منصور البربري(دراسة في الأساليب الكمية لاتخاذ القرار) دارالجامعية لنشر.
50. منى عطية خزام خليل (الأدارة اتخاذ القرار في العصر المعلوماتية) الأسكندرية – المكتب الجامعي الحديث 2009م .

51. منير أبراهيم هندى (أساسيات الإستثمار الأوراق المالية) توزيع المعارف جامعة طنقا الطبعة 2003م.
52. منير محمود سالم (المنهج العلمي لدراسة إمكانية إستخدام الوسائل الألية المحاسبية) الرياض – جامعة الملك فهد عبدالعزيز.
53. مهدى حسن زويلف ((الأدارة نظريات ومبادئ)) جامعة فيلاوليفيا الأهلية الطبعة الاولي 2001م دار الفكر للطباعة والنشر عمان .
54. مهدي مأمؤن حسين (نظم المعلومات المحاسبية والإدارية)عمان – مكتبة الجتمع العربي للنشر والتوزيع – الطبعة العربية الأولى.
55. ناصر نورالدين عبداللطيف ، السيد عبد المقصود دبيان (أدوات تحليل وتصميم النظم المحاسبية) الأسكندارية – دار التعليم الجامعي للنشر .
56. ناظم محمد نوري طاهر فاضل (أساسيات الإستثمار العينى والمالى) جامعة العلوم التطبيقية– الطبعة 1999.
57. نضال محمد د.منال محمد الكردى د.جلال ابراهيم العبد (نظم المعلومات الاداريه) الاسكندريه–الدار الجامعيه .
58. نضال محمود الرمحي .د. زياد عبدالجليل (نظم المعلومات المحاسبية)عمان دار المسيرة للنشر .
59. نعيم دهمش ، محمد أبونصار ، محمود الخلاية (مبادي المحاسبة المالية) الأوردن – عمان – دار وائل للنشر الطبعة الثانية 2004م .
60. هاشم أحمد عطية (مدخل نظم المعلومات المحاسبية)الإسكندرية – الدار الجامعية للنشر والتوزيع .
61. هويدا على عبدالقادر(نظم المعلومات الاداريه النظريه والتطبيق)جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
62. ود الرمحى د.زياد عبدالحليم الزيبه (نظم المعلومات المحاسبيه) جامعة الزرقاء .

الرسائل العلمية:

63. حسن حماد بكر حمد ((المعلومات المحاسبية ودورها فى اتخاذ قرارات الإستثمار فى الاسواق المالية)) رسالة الماجستير فى المحاسبة و التمويل 2010م جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
64. الشاذلي سليمان مبارك (دور الحاسب الإلكتروني في تطوير نظم المعلومات المحاسبية)رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
65. عشال الهيثمي محمد عشال (أثار حوسبة النظم المحاسبية على الشركات التجارية) رسالة ماجستير في الماسبة والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
66. فرحين يحيى أبكر عباس (نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تقدير مخاطر التمويل المصرفي)رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
67. لينا عبدالوهاب عبدالقيوم (دور التحليل المالي في إتخاذ وترشيد قرارت الإستثمار في المصارف التجارية)ماجستير في المحاسبة والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
68. محمد حسن عبد القافر صقر ((المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار)) رسالة ماجستير في الادارة المالية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004
69. مرتضى محمد على الصديق ((أثر حوسبة نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار رسالة الماجستير في التكاليف و المحاسبة الادارية 2007م)) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
70. معتز إبراهيم صالح نورالدين (أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركات القابضة والتابعة على إتخاذ القرار) ماجستير في المحاسبة والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

71. مواهب حسن بخيت ((دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية)) رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: استبانة

تمثل هذه الاستبانة جزء من دراسة ميدانية يجريها الباحثون إستكمالاً لمتطلبات البحث العلمي لنيل درجة البكالاري--وس في المحاسبة والتمويل بعنوان " **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها فى ترشيد القرارات الاستثمارية** "

مما يتطلب الحصول على بعض البيانات لإختبار فرضيات الدراسة نرجو من سيادتكم التكرم بإبداء ارائكم على جميع العبارات الواردة فى الإستبانة بوضوح وموضوعية كما نضمن لكم سلامة وحفظ البيانات التي تدلون بها وإن هذه الإستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث فقط وسوف تعامل بكل سرية .

ونشكركم على حسن تعاونكم معنا ،،،،

الباحثون:-

1. **عصمت محمد دفع الله الطيب**
2. **أحمد الزبير أحمد الزبير**
3. **آمنة الهادي إبراهيم البدوي**
4. **إشتياق عبدالقادر أحمد حامد**
5. **ساجدة صديق بله محمد.**

القسم الأول : **البيانات الشخصية**

الرجاء وضع علامة (√) أمام الأجابة المناسبة :

1/ العمر :

اقل من 30 سنة ☐ 30– 40 سنة ☐

من 41 –50 سنة ☐ اكثر من 50 سنة ☐

2/المؤهل العلمي :

بكلاريوس ☐ دبلوم عالى ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ اخرى اذكره .....

3/ التخصص العلمى :

المحاسبة ☐ إدارة اعمال ☐ نظم معلومات محاسبية ☐

اقتصاد ☐ بنوك وتمويل ☐

اخرى اذكره .....

4/ المسمى الوظيفى :

مدير فرع ☐ مدير مالى ☐ محلل مالى ☐

مراجع داخلى ☐ محاسب ☐ أخرى ☐

اذكرها.....

5/ سنوات الخبرة :

اقل من 5 سنوات ☐ 5 – 10 سنه ☐

11 – 15سنة ☐ 15 –20 سنة ☐ اكثر من 20 سنة ☐

القسم الثانى : قياس متغيرات الدراسة

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسبة :-

الفرضية الأولى:

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لهـا دور فعـال فـى ترشـيد القـرارات الإستثمارية بما توفره من معلومات ذات جودة عالية .

العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1- تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تسهم فـى توفير المعلومة في الوقت المناسب .					
2- مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تكـون دقيقة وخالية من الأخطاء .					
3- تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بجودة عالية ومفيدة للتنبؤ بالمستقبل .					
4- نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات الإستثمارية .					
5- تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ذات اهميـة عالية فى ترشيد قرارات الاستثمار .					
6- نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها دور فعال فـى ترشيد قرارات الإستثمار .					

الفرضية الثانية:

تؤثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات الاستثمارية.

العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1-تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعدد من الخصائص مقارنة بنظام المعلومات المحاسبية التقليدية .					
2-التوقيت الملائم للمعلومة يساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية .					
3-القدرة على التنبؤ بالمعلومة يسهم في ترشيد القرارات الإستثمارية .					
4-التأكد من المعلومة يؤثر في ترشيد القرارات الإستثمارية .					
5-تؤثر خاصية المقارنة في ترشيد القرارات الإستثمارية .					
6-صدق التعبير في المعلومات يسهم في ترشيد القرارات الإستثمارية .					

قائمة محكمو الإستبانة

الرقم	إسم الدكتور	التخصص
1	د. بابكر إبراهيم الصديق	أستاذ مشارك
2	د. محمد النابر محمدين	أستاذ مساعد